

صناعة مستقبل
الثقافة وتنمية المعرفة
في دولة الإمارات العربية المتحدة

صناعة مستقبل الثقافة وتنمية المعرفة في دولة الإمارات العربية المتحدة

مستقبلات المؤوية 2071 على نهج زايد

باسم عدنان العتيبي



قنديل | Qindeel

**Building the Future of Culture and Knowledge Development in the UAE
Futures of the UAE Centennial 2071 on Zayed's Approach**

Basem Adnan Al Otaibi

**صناعة مستقبل الثقافة وتنمية المعرفة
في دولة الإمارات العربية المتحدة
مستقبلات مئوية 2071 على نهج زايد**

باسم عدنان العتيبي

© 2019 Qindeel printing, publishing & distribution

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو نقله على أي نحو، وبأي طريقة، سواء
أكانت إلكترونية أم ميكانيكية أم بالتصوير أم بالتسجيل أم خلاف ذلك،
إلا بموافقة الناشر على ذلك كتابة مقدّمًا.

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر



قنديل | Qindeel

للطباعة والنشر والتوزيع

Printing, publishing & Distribution

ص.ب: 47417 شارع الشيخ زايد

دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

البريد الإلكتروني: info@qindeel.ae

الموقع الإلكتروني: www.qindeel.ae

© جميع الحقوق محفوظة للناشر 2019

المحتويات

15	إهداء
17	تمهيد
19	مقدمة
21	تمهيد: رؤية الإمارات لاستشراف المستقبل
23	الباب الأول
	استشراف المستقبل
25	الفصل الأول
	المفاهيم.. المبادئ.. المناهج.. المحاور
27	المفاهيم
28	المبادئ
29	المناهج
31	المحاور
32	دراسات حول استشراف المستقبل
34	التحديات والنتائج
37	الإمارات العربية المتحدة واستشراف المستقبل: الرؤية والأهمية والأبعاد
39	استشراف المستقبل والزمن
40	الموجهات الاستراتيجية لاستشراف المستقبل في الحالة الإماراتية
40	أولاً: رؤية الإمارات 2021
42	ثانياً: المسرّعات الحكومية
43	ثالثاً: استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل
47	استشراف مستقبل الثقافة.. مفاهيم ومصطلحات
47	ترشيح الثقافة
47	الابتكار

48	الشفافية
48	الإبداع
48	التنوع
48	التكامل والتعاون
48	تصميم المستقبل
49	المحاكاة المستقبلية
51	المحاور الرئيسة لاستشراف مستقبل الثقافة
53	المحور الأول: الأدب
59	المحور الثاني: الفنون
65	المحور الثالث: التراث
70	المحور الرابع: الآثار
75	المحور الخامس: الهوية الوطنية الإماراتية
81	المحور السادس: فعاليات المشهد الثقافي
89	المجالات المؤثرة فيه وبرامج الإمارات لبنائه
89	المجالات المؤثرة في مستقبل الثقافة
96	مجالس المستقبل العالمية
97	المستقبل في 60 دقيقة
97	مئوية الإمارات 2071
98	محاور استشراف المستقبل كما وردت في مئوية الإمارات 2071
99	منظومة تعليمية نوعية
99	اقتصاد متنوع
99	مجتمع سعيد ومتناسك
103	الفصل الثاني
	دور الإمارات العربية المتحدة
	في استشراف مستقبل الثقافة
105	مستقبل الثقافة وتنمية المعرفة في ظل الذكاء الاصطناعي

107	مجالات العمل في استشراف مستقبل الثقافة وتنمية المعرفة
108	تحديات مستقبل الثقافة وصناعته
110	محركات عملية استشراف الثقافة
115	حقول استشراف الثقافة
119	جهود دولة الإمارات في استشراف مستقبل الثقافة
119	توطين استشراف الثقافة
120	البنية التحتية للثقافة
121	القراءة والكتاب
121	اللغة العربية
125	دبلوماسية الثقافة وإمكانات العولمة
129	خصوصية الإمارات الثقافية (الهوية الوطنية) والتناسك المجتمعي
130	الأدب
131	الثقافة والفنون
132	التراث والآثار
135	مقومات استدامة الثقافة الإماراتية
137	التوقعات والاتجاهات المستقبلية
138	التحديات
138	المواهب الوطنية
139	الإبداع والابتكار في الثقافة
140	التمويل والاستدامة الثقافية
142	العلوم والتكنولوجيا
143	الحكومة والخدمات الحكومية
144	اللغة العربية
145	بيئة الحياة الإيجابية والسعادة
147	الهوية والقيم والتلاحم المجتمعي
148	البنية التحتية والمرافق للثقافة الإماراتية
149	الدبلوماسية الثقافية والعلاقات الدولية

151	مستقبل السياسات والتشريعات الحكومية المرتبطة بالثقافة
153	مستقبل هيكله قطاعات الثقافة
155	الفصل الثالث
	استشراف مستقبل تنمية المعرفة
157	المعرفة: مفهومها.. أنواعها.. مصادرها
157	المعرفة مفهوماً واصطلاحاً
159	أنواع المعرفة
160	مصادر المعرفة
163	إدارة المعرفة وتنميتها
164	مبادئ إدارة المعرفة وتنميتها
169	استشراف مستقبل تنمية المعرفة
171	أنظمة استشراف مستقبل تنمية المعرفة
173	التحديات العامة في استشراف مستقبل تنمية المعرفة
175	الباب الثاني
	الإمارات العربية المتحدة
	واستشراف مستقبل المعرفة
177	الفصل الأول
	الموجهات الاستراتيجية لاستشراف
	مستقبل تنمية المعرفة بالإمارات
179	رؤية الإمارات 2021
183	الأجندة الوطنية
185	الربط الاستراتيجي مع رؤية الإمارات 2021
187	القانون الوطني للقراءة
188	مهارات القراءة
193	منظومة التميز الحكومي – الجيل الرابع

197	الربط مع منظومة التميز الحكومي
199	الحكومة الذكية
201	الاستراتيجية الوطنية للابتكار
203	الثورة الصناعية الرابعة
205	المسرّعات الحكومية
207	استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل
209	مجالس المستقبل العالمية
210	المستقبل في 60 دقيقة
210	دور المعرفة في جلسات المستقبل في 60 دقيقة
211	مئوية الإمارات 2071
213	قمة المعرفة
215	المجالات المؤثرة في مستقبلات تنمية المعرفة وأثر كلٍّ منها
219	الفصل الثاني
	محاور استشراف المستقبل
	كما وردت في مئوية الإمارات 2071
222	منظومة تعليمية نوعية
223	اقتصاد متنوع
224	مجتمع سعيد ومتناسك
252	التحديات المستقبلية العالمية في مجالات تنمية المعرفة
229	مجالات استشراف مستقبل تنمية المعرفة بالإمارات
230	المحتوى المعرفي
233	المكتبات
235	مراكز الثقافة والمعرفة
236	عوامل استشراف مستقبل تنمية المعرفة بالإمارات
236	العامل الأول: البيئة الحاضنة للإنتاج المعرفي الإماراتي
242	العامل الثاني: القراءة والكتاب

242	العامل الثالث: اللغة العربية
243	العامل الرابع: استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي
244	محاور استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي
246	العامل الخامس: عالمية تنمية المعرفة
246	العامل السادس: الخصوصية الثقافية.. الهوية والتلاحم المجتمعي
247	العامل السابع: مقومات استدامة تنمية المعرفة
249	الباب الثالث
	استشراف مستقبل تنمية المعرفة
	في الإمارات القيم الحاكمة والقوى
	الدافعة والتوقعات المستقبلية
251	الفصل الأول
	القيم الحاكمة لعملية استشراف تنمية المعرفة
255	محركات التأثير والقوى الدافعة في عملية استشراف مستقبل تنمية المعرفة
255	تقنيات المعرفة
255	المجال الأول: مجال المحتوى والإنتاج المعرفي
257	المجال الثاني: مجال المكتبات والكتاب
258	المجال الثالث: مراكز الثقافة والمعرفة
260	البنية التحتية
260	التسويق والترويج الفعال
260	حوكمة العمل المعرفي
261	القيادة الفعالة
262	القيادة العالمية والعلاقات الدولية
262	التحدي الثقافي والسياسي
262	المحتوى والإنتاج المعرفي
263	الإرث والموروث والآثار
264	الكوادر البشرية المؤهلة

المحتويات

267	الخدمات المعرفية
267	التوقُّعات المستقبلية والتحديات والفرص
271	الركائز الداعمة للتحويل إلى اقتصاد المعرفة
273	أبعاد إنجاز رؤية الإمارات 2021 لتحقيق أهداف مئوية الإمارات 2071
279	عناصر تحفيز مستقبل تنمية المعرفة
283	الفصل الثاني: دور الثقافة في تنمية المعرفة
283	مستقبل الخدمات المعرفية
283	أوجه التحسن في الخدمات المعرفية
285	مستقبل السياسات والتشريعات الحكومية المرتبطة بالمعرفة
286	الاستفادة من مهارات المواطنين ومعارفهم وطاقاتهم
287	خاتمة
287	أولاً: النتائج
288	ثانياً: التوصيات
307	المصادر والمراجع

إهداء

أهدي هذا الكتاب لكل عزيز:

... استمر في التعمق و القراءة و المعرفة وداوم عليها.
... وصل الى قمة و استشرف قمة أعلى و بدأ الصعود.
... نظر الى المستقبل بتفاؤل وحب وإيجابية.

وإلى:

... نبع المعرفة ومصدر الإلهام، والذي تغمده الله بواسع
رحمته مغفرته.
... وإلى أُمِّي الغالية حفظها الله.
... وإلى أسرتي وأبنائي رعاهم الله.
... و شجرة الاعزاء تنمو ...

تمهيد

غني عن البيان أن الإنسان يسعى دوماً إلى أن يكون يومه أزهى من أمسه، ومستقبله أبهى من حاضره؛ لذا فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تسعى دوماً - بتوجيهات من القيادة الرشيدة - إلى أن تكون أفضل دولة في العالم بحلول عام 2071، مجتهداً في سبيل ذلك بتحويل فكر الابتكار إلى ثقافة وأسلوب حياة، وذلك بتحقيق خطة مئوية الإمارات في التجويد والارتقاء بتنافسية مخرجات الإنتاج المعرفي.

وانطلاقاً من أهمية استشراف مستقبل الثقافة والمعرفة في بناء مستقبل أفضل، تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة بتوجيهات من القيادة الرشيدة، إلى تطبيق استراتيجية التحول من الاقتصاد القائم على رأس المال إلى اقتصاد المعرفة، لتتمكن من مواكبة التغيرات السريعة في مناحي الحياة كافة، خاصة عالم اقتصاد المعرفة، والامتزاج الإيجابي في عالم أضحى المعرفة والتكنولوجيا هويته.

ولا يخفى أن من المحددات المهمة في اقتصاد المعرفة التسارع في الإبداع العلمي والتكنولوجي، فإن الدول تحرز مراكزها التنافسية في العالم بناءً على تمكُّنها من سرعة الابتكار والإبداع، حيث تنتشر أخبار الأبحاث والإبداع في جميع أنحاء العالم في أجزاء من الثانية، وكذلك تمكُّنها من رقمنة المحتوى المعرفي وسهولة وسرعة تداول وتبادل البيانات المعرفية الكبرى.

وفي هذا الإطار يأتي هذا الكتاب ليفصّل الحديث عن استشراف المستقبل على نحوٍ عامٍّ، واستشراف مستقبل الثقافة وتنمية المعرفة على نحوٍ خاصٍّ، واستشراف مستقبل الثقافة وتنمية المعرفة في الإمارات العربية المتحدة على نحوٍ أخصّ.

ويستمد هذا الكتاب أهميته من أمرين: أولهما محتواه الذي يمنح القارئ فكرةً شاملةً جامعَةً لفهم جوانب الموضوع كافة، والأمر الآخر أن هذا الكتاب غير مسبوق في مجاله، فهو أول كتاب يتناول استشراف مستقبل الثقافة والمعرفة بالبحث والتحليل والتطبيق.

والله الموفق

الناشر

المقدمة

تحظى دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة حكيمة، رشيدة، واعية، ذات رؤية واضحة، تسعى إلى إسعاد شعبها، وتقدم رسائل إيجابية للعالم، وفي سبيل تحقيق ذلك فهي ترمي إلى التطوير المستمر لحكومة مرنة تركز على الاستثمار في التعليم بحيث يكون محوره الثقافة والمعرفة

«التفكير الفردي هو الأفضل لتوليد الأفكار، والتفكير الجماعي هو الأفضل للاعتماد الفكرة».

والتكنولوجيا المتقدمة، ويرسخ ثقافة وطنية جامعة قوامها القيم الأخلاقية والاحترافية والمهنية في المؤسسات التعليمية، فيخرج عقولاً منفتحة

على تجارب الدول المتقدمة، إضافة إلى غرس قيم التسامح والتماسك والاحترام في المجتمع، وذلك كله بنية أن تكون الإمارات أفضل دولة في العالم بحلول عام 2071، خاصة في التجويد والارتقاء بتنافسية مخرجات الإنتاج المعرفي والبيانات الضخمة للمحتوى المعرفي، وهذا ما يأتي في صلب الشق التطبيقي لخطة مئوية الإمارات 2071.

وهذا الكتاب الذي بين أيدينا يعرض لقضية استشراف مستقبل الثقافة وتنمية المعرفة وكل ما يتصل بها في الإمارات التي هي رائدة هذا التوجه، إذ إنه الهدف الأسمى للإمارات بتوجيهات قيادتها الرشيدة، وجاء ذلك في مقدمة وخاتمة وبينهما ثلاثة أبواب.

عرض الباب الأول استشراف المستقبل، وفيه ثلاثة فصول:

تناول الفصل الأول: مفاهيم استشراف المستقبل، ومبادئه، ومناهجه، ومحاوره، ونماذج لدراسات حوله، وتحديات استشراف المستقبل والنتائج المبتغاة منه، وكذلك استشراف المستقبل في الإمارات العربية المتحدة، من حيث الرؤية

والأهمية والموجهات الاستراتيجية، والمجالات المؤثرة في المستقبل وبرامج الإمارات لبنائه.

وتناول الفصل الثاني: دور الإمارات العربية المتحدة في استشراف مستقبل الثقافة، والفصل الثالث عن مجالات العمل في استشراف مستقبل الثقافة وتنمية المعرفة.

ويتحدث الباب الثاني عن الإمارات العربية المتحدة واستشراف مستقبل المعرفة، حيث يعرض الفصل الأول الموجهات الاستراتيجية لاستشراف مستقبل تنمية المعرفة بالإمارات، وعرض الفصل الثاني محاور استشراف المستقبل كما وردت في مئوية الإمارات 2071.

وذكر الباب الثالث: استشراف مستقبل تنمية المعرفة في الإمارات: القيم الحاكمة والقوى الدافعة والتوقعات المستقبلية، فأوضح الفصل الأول القيم الحاكمة لعملية استشراف تنمية المعرفة، واهتم الفصل الثاني بدور الثقافة في تنمية المعرفة، ومستقبل الخدمات المعرفية، ومستقبل السياسات والتشريعات الحكومية المرتبطة بالمعرفة.

وتعرض خاتمة الكتاب النتائج التي خلص إليها الكتاب، وذكرت التوصيات المأمول تحقيقها.

وبعد، فقد سعى المؤلف إلى إخراج هذا الكتاب على أكمل وجه، فما كان من توفيق فمن الله تعالى، وما كان من تقصير فالكمال لله وحده، والنقص لازمة من لوازم البشر.

* * *

والله أسأل أن ينفع به كل من طالعه وابتغى منه الفائدة، ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ (سورة هود: 88).

تمهيد

رؤية الإمارات لاستشراف المستقبل

إن استشراف المستقبل فعل ريادة إماراتي بامتياز، وحرّاك إبداعي تفرضه التحولات الكبرى التي يشهدها العالم في سعيه للحفاظ على الإنسان، وسيلةً للتنمية المستدامة وغايةً لها في الوقت نفسه، والحفاظ على المعرفة مورداً اقتصادياً لا ينضب حين تنضب الموارد الطبيعية أو نحتفل بالتخلي عنها لصالح الطاقة المتجددة والنظيفة، والموارد المعرفية المدعّمة بالتكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي والثورة الرقمية.

وقد أضحت دولة الإمارات نموذجاً في هذا المجال، إيماناً منها بضرورة التغلب على التحديات المستقبلية وصناعة المستقبل.

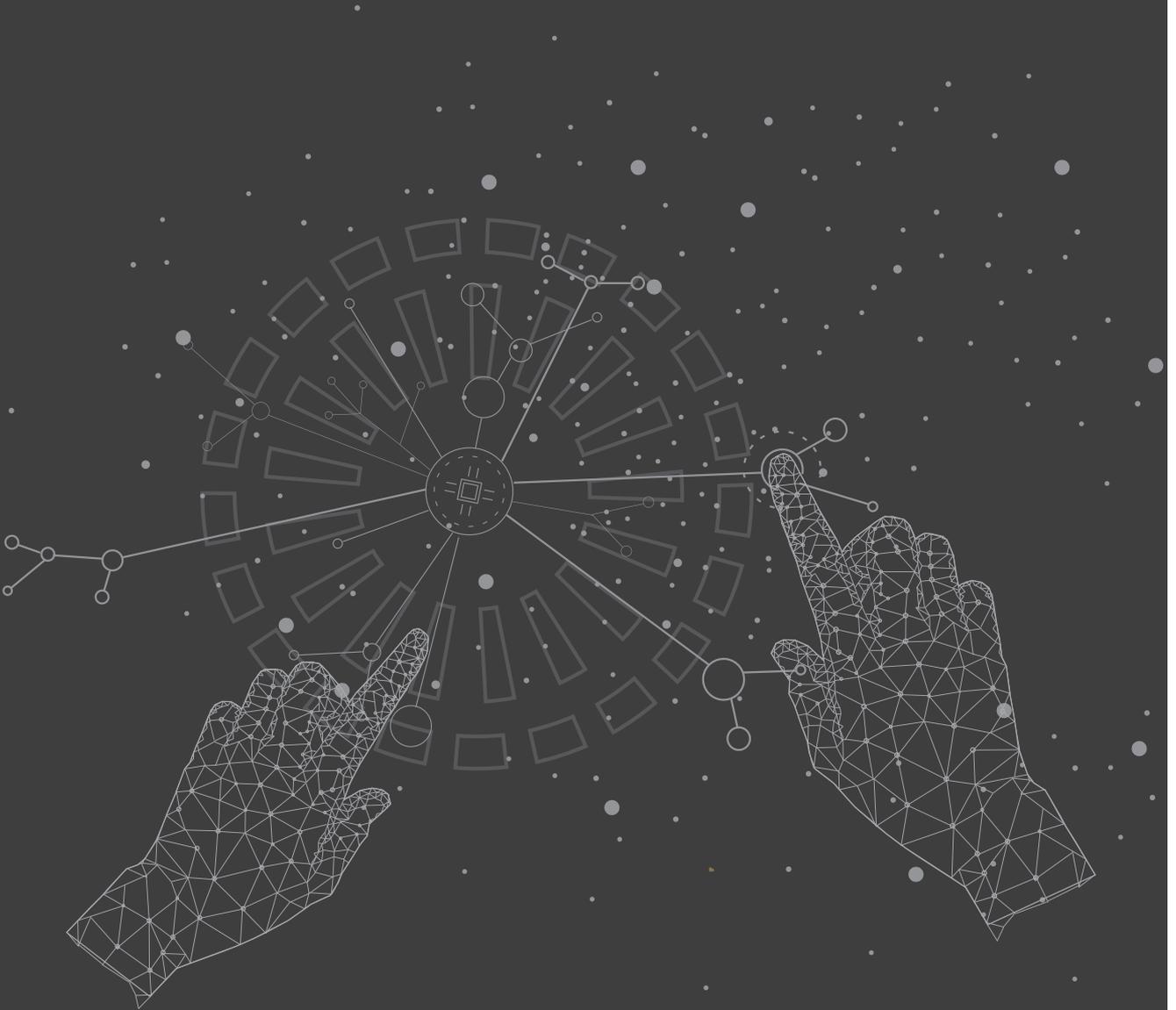
وهذا الفعل المستقبلي هو الهدف الأسمى لدولة الإمارات، بإلهام من قيادة حكيمة رشيدة، تؤمن بأن لا شيء مستحيل، ونهضة وطنية تسبق الزمن بأشواط، وبشعب ورث عن الوالد - المغفور له بإذن الله - الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - طيب الله ثراه -، سمات الحكمة والبصيرة والطموح، وقيم الانفتاح والتسامح والإيجابية.

وتحرص دولة الإمارات في المرحلة القريبة العاجلة على أن توظف فكر الابتكار، وتستخدم الذكاء الاصطناعي في خلق نوع جديد من الاقتصادات القادرة على تنشيط مستقبل البشرية في مجالات حيوية مختلفة، بما يبرز رؤية قيادة الإمارات الحكيمة وقدرتها على استشراف مستقبلها ومستقبل كثير من القطاعات على المستوى العالمي.

والإمارات في سبيل ذلك تحثُّ العقول قبل الخطى، وتعتصر الأذهان عصفاً للأفكار واستكشافاً علمياً موضوعياً لسيناريوهات المستقبل الحافلة بالتحديات والفرص، لاستشراف مستقبل الوطن واستدامة نهضة الثقافة فيه، لما فيه من الخير والرفاهية والسعادة لبنيه.

الباب الأول

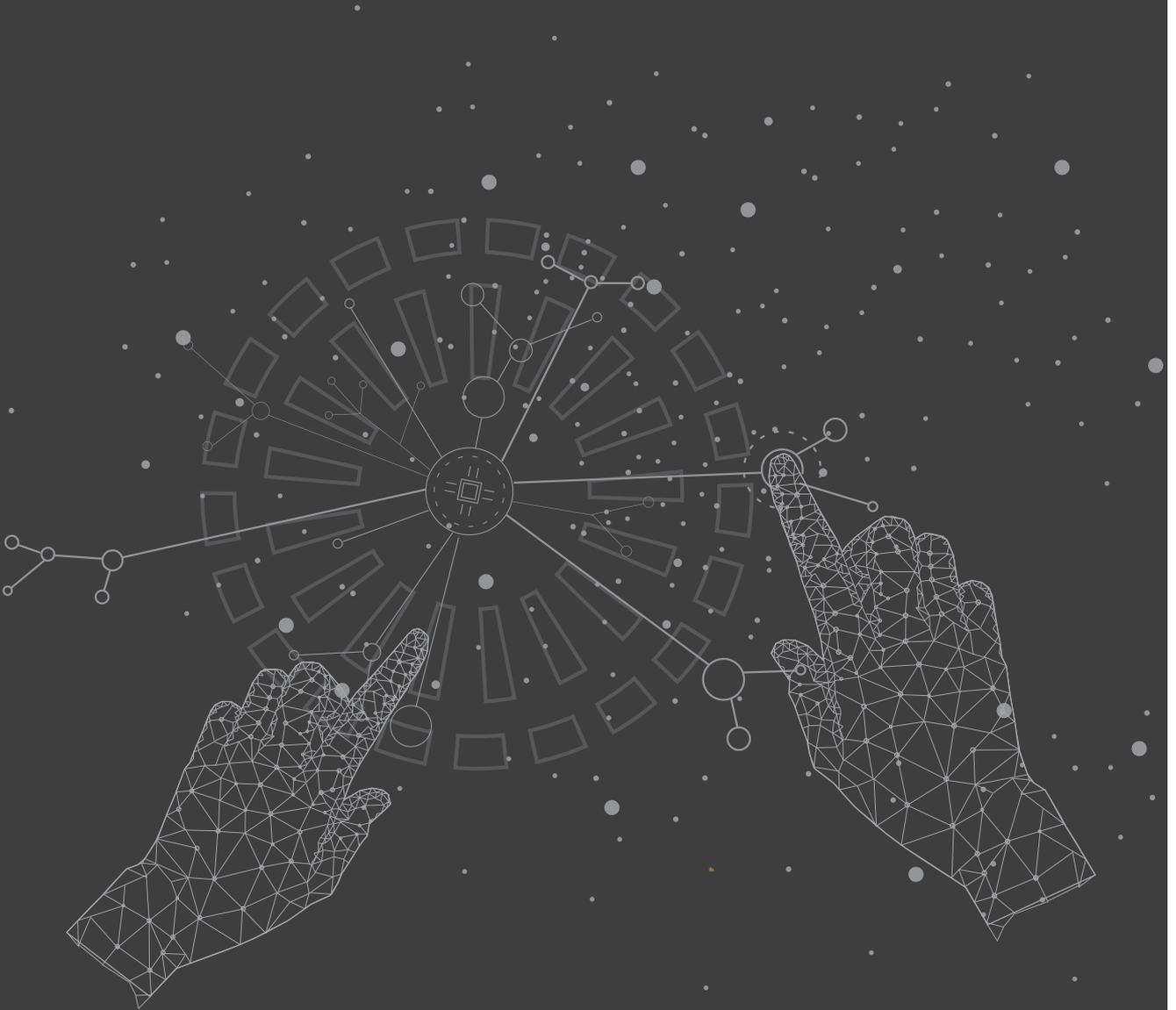
استشراف المستقبل





الفصل الأول

المفاهيم.. المبادئ.. المناهج.. المحاور.. التحديات.. النتائج



المفاهيم

يُعرّف استشراف المستقبل بأنه «مهارة عملية تنطوي على استقراء التوجّهات العامة في حياة البشرية، التي تؤثر - بطريقة أو بأخرى - في مسارات الأفراد والمجتمعات، ولا يهدف إلى التكهّن بتفاصيل أحداث المستقبل، بل إلى رسم نهج استباقي واعتماد سيناريوهات يمكن تحويلها إلى واقع ملموس يرتقي بالعمل المؤسسي على أسس ومعايير مبتكرة».

الاستشراف اصطلاحاً هو

اجتهاد علمي منظم، يرمي إلى صياغة مجموعة من التنبؤات المشروطة التي تشمل المعالم الأساسية لأوضاع مجتمع ما، أو مجموعة من المجتمعات، عبر مدة زمنية معينة، وذلك عن طريق التركيز على المتغيرات التي يمكن تغييرها بإصدار القرارات. وبالتالي فالاستشراف يتعلق بقضايا مجتمعية جوهرية، ويوظف متغيرات قابلة للتأثر بسياسة التغيير.

وتكمن أهمية استشراف المستقبل في كونه يساعد على استطلاع نتائج وتداعيات المسارات المستقبلية لقرارات اليوم، ويوفّر إطاراً زمنياً طويل المدى، لما قد يتم اتخاذه من إجراءات، ومن ثمّ لا يكون العمل من منظور الماضي ولا بأسلوب الحاضر، ومعالجة الأزمنة ومواجهتها، بل يكون وفق نظرة طويلة المدى بأفق زمني طويل نسبياً.

ويُعَدُّ استشراف المستقبل مدخلاً مهماً لا غنى عنه في تطوير التخطيط الاستراتيجي القائم على الصور المستقبلية، حيث يؤمّن سيناريوهات ابتكارية تزيد كفاءة وفاعلية التخطيط الاستراتيجي، ويساعد أيضاً على التخفيف من الأزمات عن طريق التنبؤ بها قبل وقوعها، والاستعداد لمواجهتها، الأمر الذي يحقق السبق والمبادأة للتعامل مع المشكلات قبل أن تحدث.

واستشراف المستقبل يمكن المخطّطين - بفضل الأساليب المستقبلية - من توقّع صورة المستقبل الممكن أو المرغوب فيه بدقة، من أجل تحقيق هذا المستقبل والاستعداد له ولتطلباته وتحدياته.

المبادئ

تقوم مبادئ استشراف المستقبل على تصورات أربعة، هي:

الأول: المستقبل المنظور (هو الذي بدأ فعلاً ولكنه لم يصل بعد، مثل القطار تحرك من محطة ويسير إلى الأمام، وسيصل إلى محطة معروفة، ومثال ذلك: عدد السكان، المستوى التعليمي، التوجه الاقتصادي في مجال ما).
الثاني: المستقبل غير المنظور (غير ظاهر ولكن يمكن التنبؤ به من خلال أحداث أو معلومات محددة، ومثال ذلك: التطورات التكنولوجية المتوقعة، دورة حياة المؤسسات).

الثالث: المستقبل في الماضي (التاريخ يعيد نفسه، ظواهر متكررة، بعض الفقاعات التي تنفجر بعد فترة، مثال: أسهم الشركات، وأسواق الأسهم، ارتفاع أسعار العقارات وانخفاضها في بلد ما).

الرابع: والمستقبل الذي بجانبنا (ما يحدث لغيرك في مجال نشاطك قد يصل إليك بطريقة أو بأخرى، وسوف تكبر مع مرور الزمن، ومثال ذلك: المشكلات التي تواجهها السوق المحلية، نقص الخبرات، ارتفاع الرواتب...).

ولا بد من ملاحظة أن مراكز البحوث واستشراف المستقبل عريباً ليس لها دور مؤثر وفاعل بعد، وبخاصة في مجالات استشراف الثقافة، كما أنها لا تعطي هذا الجانب المهم من جوانب استشراف المستقبل

الدراسات المستقبلية:

هي دراسات تُعنى بتحديد ملامح المستقبل المرغوبة، والمحتملة، وتتمحور حول استخدام الخيال والتفكير الابتكاري من أجل توليد أساليب مختلفة لإنجاز الأعمال في المستقبل.

الأهمية اللازمة، فتغفل عنه في تقاريرها ومباحثها وتحليلاتها الاستشرافية، ولا بد من الإدراك والوعي بأن للإمارات العربية المتحدة دوراً وطنياً ذا صلة باستشراف مستقبل الثقافة وتنمية المعرفة، لكونها المرجعية الوطنية المسؤولة عن تعزيز رؤى واستراتيجيات ومبادرات الإمارات الوطنية الخاصة باستشراف مستقبل الثقافة،

الفصل الأول: المفاهيم.. المبادئ.. المناهج.. المحاور.. التحديات.. النتائج

ويأتي في طليعتها رؤية الإمارات 2021، أجندة الإمارات الوطنية، مئوية الإمارات 2071، استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل، المسرّعات الحكومية.

المناهج

يُعرّف استشراف المستقبل بأنه توقُّع طبيعة وأهمية التطورات والاتجاهات المستقبلية (الاجتماعية، الاقتصادية، التكنولوجية...)، وتحليل مدى تأثير هذه التطورات المستقبلية في المجالات المرتبطة بعمل جهة من الجهات.

وقد تحوّل استشراف المستقبل من مجرد مصطلح يرده الناس إلى ضرورة قصوى ومطلب حيوي للشركات والمؤسسات التي تعاني تحديات تنموية واستراتيجية، إذ إن استشراف المستقبل يحقق كثيراً من الفوائد المتمثلة في المساهمة الفعالة في وضع حلول

«إن استشراف المستقبل أكثر أهمية مما عداه من أفكار، فالأمة النامية التي ستجد لها مكاناً في المستقبل هي التي تنظر إلى الأمام، وتفكر فيما هو قادم».

ثيودور روزفلت

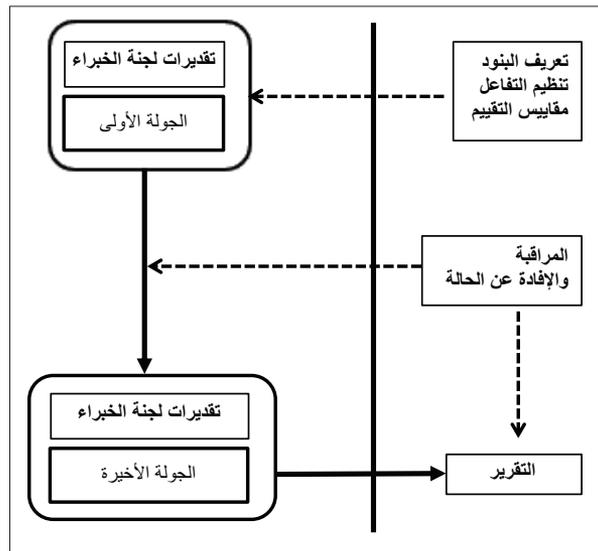
للمستقبل بأقل كلفة، إضافة إلى سرعة الاستجابة باتخاذ القرارات المناسبة والتصرف الملائم، فيتلاشى عنصر المفاجأة بفضل التخطيط المسبق، وجودة القرارات ودقتها. وأبعد من هذا، أن الاستشراف لا يقتصر في أهميته على المؤسسات، ولا يرتبط بالنواحي الاقتصادية وحدها، فإنه ضرورة لبناء الفرد والمجتمع وتطورهما في المجالات شتى، فالمجتمع غير القادر على رسم خطوات المستقبل سيغوص في هموم الحاضر وينحصر في ثقافة الماضي، فيكون التأخر ملازماً له وسمة من سماته، وعلى الجانب الآخر نجد أن المجتمعات الناجحة هي التي تنتهج الاستشراف أسلوب حياة. والسبيل إلى تحقيق استشراف المستقبل يتمثل في طرق عدة يمكن استخدامها لاستكشاف ما يخبئه المستقبل، وبناءً على هذا تتحقق القدرة على وضع حلول وسنّ سياسات وتشريعات تواكب المستقبل.

ومن الطرق التي ثبتت فاعليتها في استشراف المستقبل: تخطيط السيناريوهات البديلة، وطريقة «دلفي».

السيناريوهات: هي مجموعة من الافتراضات المتناسكة لأوضاع مستقبلية محتملة الوقوع في ظل معطيات معينة، وتتمثل أهميتها في أنها تكشف الاحتمالات والإمكانات والخيارات البديلة التي تنطوي عليها التطورات المستقبلية.

استشراف المستقبل هو القدرة على التخطيط المستقبلي ووضع سيناريوهات لاستشراف التوجهات والتحديات المستقبلية، وتحليل آثارها ومواكبتها، ووضع البدائل والحلول عن طريق التفكير بطريقة مبتكرة وغير نمطية.

طريقة «دلفي»: هي تقنية تواصل منظمة وُضعت باعتبارها طريقة تنبؤ منهجية وتفاعلية تعتمد على مشاركة جماعية متمثلة في لجنة من الخبراء للتنبؤ بالمستقبل، من غير أن يقع أحد من هؤلاء الخبراء تحت تأثير يحول بينه وبين إبداء رأيه بموضوعية، وبحكم هذه الطرق الاستشرافية الأجدى عالمياً، يعد الاعتماد على الباحثين والخبراء اعتماداً مباشراً من أهم طرق الاستشراف، حتى إن فئة من العلماء والمنظرين بدأت تظهر باسم «مستقبلين»، وهم الذين صرفوا همّتهم باجتهد علمي منظم يرمي إلى صوغ مجموعة من التنبؤات تشمل المعالم الرئيسة لأوضاع مجتمع ما أو مجموعة من المجتمعات في مدة زمنية مقبلة، واستكشاف نوع وحجم التغيرات الأساسية الواجب حدوثها في مجتمع ما، ليتشكل مستقبله على نحو معين منشود.



المحاور

وفقاً للتقرير الصادر من مركز الاستشراف الاستراتيجي للمستقبل في سنغافورة،
تقوم عملية استشراف المستقبل على ثلاثة محاور:

المحور الأول: محور التفكير الاستراتيجي.

المحور الثاني: محور الانطلاق من التفكير الاستراتيجي إلى التفكير الاستراتيجي.

المحور الثالث: محور الاستشراف الاستراتيجي.

وفي ذلك تبرز أهمية الانتقال

بعمل الجهات والمؤسسات في
المرحلة القادمة من التخطيط
الاستراتيجي إلى الاستشراف
الاستراتيجي عبر المحاور الثلاثة،

المحركات

القوى المحركة في الجهة وتحليل العلاقات
بين أجزائها والاتجاهات التي تؤثر فيها.

فتبعاً لهنري مينتيزيري فإن استشراف المستقبل هو «فن وعلم التعرف إلى
إمكانات وأحداث المستقبل وتقييم هذه الأحداث». بينما يرى أحمد عبد
الفتاح زكي «أن استشراف المستقبل جهد علمي منظم، يؤول إلى صياغة
مجموعة من التنبؤات المشروطة التي تشمل المعالم الرئيسة لأوضاع معينة
أو مجموعة المجتمعات عبر مدة زمنية تمتد لأكثر من عشرين عاماً، وذلك
عن طريق التركيز على المتغيرات التي يمكن تغييرها بواسطة القرارات»،
ويشير إلياس بلكا إلى أن «استشراف المستقبل هو تصور مستقبلي يمكننا من
استخلاص عناصر التوقع الإنسانية».

ومع أن التعريفات السابقة تؤكد الطبيعة العلمية الموضوعية لاستشراف
المستقبل كعلم، إلا أنه فنٌ أيضاً يعتمد على قدرات التفكير الفردي
والمؤسسي مقرونة بالخيال والبصيرة والحدس والرؤية والإدراك، وصولاً إلى
تحقق اتساع المدى الزمني للاستشراف، والتحديد الدقيق لاتجاهات التغيير
والتأثيرات الحاصلة.

ويتفق الباحثون «المستقبلون» على أن لعملية استشراف المستقبل
أسلوبين: نوعي وكمّي، وكل أسلوب يضم عدداً من الأساليب، ولكن أكثرها

استخداماً أسلوب السيناريوهات، ودلفي، كونهما يجمعان بين الأسلوبين النوعي والكمي.

وفي جدل العلاقة بين الاستشراف العلمي والاستشراف الثقافي، يقول العالم الدولي إيليا بريغورين Ilya Prigorine الحائز جائزة نوبل - عن كتابه «التحالف الجديد»: «أضحى من المُلحَّ على العلم أن يعتبر نفسه جزءاً لا يتجزأ من الثقافة التي تَطَوَّرَ بين أحضانها، والعلم سينفتح على العالمية عندما ينتهي من نكران اهتمامات المجتمع، ويعدل عن اعتبار نفسه غريباً عنها، فيصبح بالتالي قادراً على محاوره الناس من جميع الثقافات واحترام تساؤلاتهم».

دراسات حول استشراف المستقبل

«المستشرف هو الشخص الذي يترقَّب المستقبل، ويتصرَّف بناءً عليه قبل أن يحدث».

برنارد باروخ

لأنَّ مجال الاستشراف مجال كثير التقلب، سريع التغيير، يهوى التجديد، مُغرَم بإعادة التشكيل، نبحت في الفرضيات المتعددة للتنبؤ المستقبلي لنقع في مجال استشراف المستقبل على دراستين

صادرتين عن أكبر مدرستين معاصرتين في مجال المستقبلات: المدرسة الإنجليزية - الأمريكية، والمدرسة الفرنسية، حرصاً على تكامل وجهات النظر، وبسط خلاصات البحوث المنجزة حديثاً في الميدان واستخلاص العبر منها.

- الدراسة الأولى لجون نيزبيت وباتريسيا بوردين، بعنوان «الاتجاهات الغالبة لعشرية التسعينيات: ماذا سيتغير؟»، تبرز فيها ميزة خاصة للخبيرين المذكورين، وهي تتبَّعُهما لأغلب ما يصدر من المجالات والجرائد وتحليلاتهما للتقلبات والمستجدات السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية، وما يصاحبها من أزمات وصعوبات وانقلابات على مختلف الصعد. يضاف إلى ذلك حرصهما على استجواب عديد من الخبراء ورجال الأعمال والسياسيين حول المستقبل واحتمالاته، أمَّا حصيلة عملهما بخصوص آفاق التسعينيات، فهو بزوغ اتجاهات

الفصل الأول: المفاهيم.. المبادئ.. المناهج.. المحاور.. التحديات.. النتائج

مستقبلية عديدة غالبية نخصُّ منها بالذكر اتجاهين على صلة وثيقة بموضوعنا، هما:

1. نهضة الفنون.

2. عالمية أنماط الحياة، مع تعزيز الخصائص الثقافية.

• الدراسة الثانية عن أكبر مدرسة فرنسية ذات سمعة دولية، وهي الجمعية الدولية المستقبلية، قام بها الرئيس

مستقبليات
ستتجه الدول المتقدمة إلى الابتكار والاستشراق ودعم تقنيات المستقبل وتسريع تحقيق خطط الجهات المسؤولة عن الثقافة والمعرفة التطويرية وتبني الدوافع التي تحفز القطاع الخاص للاستثمار بها.

الإداري لهذه المؤسسة هو ك دو جو فينيل Hugues de Jouvenel، وهي بعنوان «الإطار الدولي: ثمانية اتجاهات ضخمة»، ونختار من الاتجاهات المستقبلية الثمانية الغالبة التي استنتجتها الدراسة أربعة اتجاهات ذات صلة وثيقة بموضوعنا:

1. الهجرات الدولية وما تحدثه من بزوغ مجتمعات متعددة الثقافات ومتعددة الأعراق.

2. أثر التكنولوجيات الحديثة (الإعلاميات، البيوتكنولوجية، المواد الجديدة)، وانعكاس هذا الأثر على ثقافة المجتمع.

3. بزوغ مجتمع الإعلاميات.

4. التحدي الكبير الثقافي والسياسي.

من خلال هذا العرض الدقيق نرى أن الاتجاه المستقبلي الأكبر الذي انتهت إليه الدراسات يكمن في التحدي الذي على المجتمعات مستقبلاً مواجهته

وهو التحدي الثقافي والسياسي، وهو ناتج حكماً عن الاتجاهات الأخرى التي تم التوصل إليها، كما نرى بعد إمعان النظر في نتائج الدراسات أن مؤسسات الصحافة

«الثقافة مهمة للغاية لأنها أساس جميع الابتكارات المستقبلية، فمن لديهم الشغف هم من يستطيعون تغيير العالم».
برايان تشيسكي، رائد أعمال في مجال الإنترنت

والرأي العام قدمت الاتجاهات التي نصت عليها الدراسة الأولى، والمنثقة من قراءة وتجميع التحليل الصحفية والإخبارية، بينما عبّرت الدراسة الثانية - الأكثر دقة ووضوحاً في تراتبية التحديات المستقبلية - عن رأي علماء المستقبليات كعلم قائم بذاته بمعزل عن الصحافة ودون تأثير بما يراه الرأي العام، وكلتا النظرتين لازمة لوضع مشاهد المستقبل، سواء كان مشروطاً بمستقبلات مرغوب فيها، أو محرراً من كل قيد أو شرط.

في حالة امتلاك استراتيجية قوية تذكر:

1. كُون هوية واضحة.
2. ترجم الجوانب الاستراتيجية إلى تفاصيل يومية لتبني قدرات ذاتية.
3. ابحث عن الثقافة الذاتية وضعها حيز التطبيق.
4. خفّض التكاليف بطريقة تصبح معها قوية (استعمل مواردك بطريقة استراتيجية).
5. تجاوب مع التغيرات بأسرع وتيرة ممكنة... الأسلوب الرشيق المرغوب التغيير وليس المفروض.

الهدف من استشراف المستقبل

1. الاستشراف المبكر للفرص والتحديات وتحليلها ووضع الخطط الاستباقية بعيدة المدى لها.
2. مواكبة التغييرات لزيادة القدرة على معايشة الغد والاستفادة من إنجازاته.
3. استطلاع نتائج وتداعيات المسارات المستقبلية لقرار اليوم.
4. توقُّع صورة المستقبل الممكن أو المرغوب فيه بدقة.

التحديات والنتائج

من أجل أن نصل إلى تناول التحديات المستقبلية ونستشرف آليات التعامل معها والاستفادة منها كفرص، علينا أن نعطي الأهمية القصوى لآليات التنبؤ وأنظمة الاستشراف الأجدى في إنجاز عملية استشراف المستقبل، وهي بحسب منصة

الإمارات لاستشراف المستقبل مأخوذة عن موقع مؤسسة «rohrbeckheger» للإبداع واستشراف المستقبل، ثلاثة أنظمة:

1. المحتوى	2. الأدوات	3. المؤسسة
------------	------------	------------

ويمكن أن نصل إلى استقراء نهائي شبه كلي للتحديات العالمية المقبلة، استكمالاً لما أوردته الدراسات المذكورتان سابقاً، بإضافة التحديات المستقبلية المستجدة كما وردت في بحث «الاتحاد الأوروبي ومواجهة التحديات المقبلة» المشهور عبر منصة الإمارات لاستشراف المستقبل، والمتمثلة في اتجاهين لهما علاقة مباشرة بالثقافة هما:

1. ثورة في التقنيات وتطبيقاتها وتحول المجتمعات في كل جانب تقريباً، وتجدر دور التكنولوجيا والرقمنة في حياة البشر.
2. الترابط بين البلدان (العولمة أو العالمية).

لا ريب في أن الاستشراف يجعلنا نستعد للمستقبل ونضع خططاً استراتيجية حول المخاطر والتحديات، فيمكننا أن نرى احتمالات المستقبل ووضع خطط للاستعداد لذلك، وهو علم قائم

«لا يتعلق استشراف المستقبل بتوقع ماذا سيحدث، ولكن الأمر يتمحور حول تقليل المفاجآت إلى الحد الأدنى».
كارل شرودر، مؤلف كندي

بذاته وليس كهانة، لأن أساس هذا العلم أنه لا يمكن إدراك ما يحمله المستقبل، ولكن هناك أدوات تقدم نسباً حول ما يمكن أن يحدث في المستقبل.

فاستشراف المستقبل - بناءً على ما تقدم - هو مجموعة من الأنشطة تعمل على تحسين عملية صنع القرار، والهدف الأساسي من الاستشراف أن نصبح في حالة أفضل وموقف أقوى مستقبلاً، بحالة من الاستعداد لطائفة من الاحتمالات، فلا يوجد مستقبل واحد، بل مجموعة من الاحتمالات التي قد تحدث في المستقبل، ودور الاستشراف هو الاستعداد لجميع تلك الاحتمالات الوارد حدوثها.

وهناك خلط بين التخطيط الاستراتيجي والاستشراف المستقبلي، فالتخطيط

الاستراتيجي قد يمتد إلى خمس أو عشر سنوات، بينما الاستشراف المستقبلي يمتد إلى خمس وعشرين سنة أو أكثر.

إضافةً إلى أن التخطيط الاستراتيجي يتبع الاستشراف المستقبلي، ونسبة نجاح الخطط الاستراتيجية تكون أكبر إذا كانت مبنية على استشراف مستقبلي، بل إنه من المثير للدهشة أن تُبنى خطة استراتيجية دون تخطيط طويل المدى.

ولاستشراف مستقبل المؤسسات مجموعة من الآثار العامة منها:

- الاستشراف المبكر للفرص والتحديات وتحليلها ووضع الخطط الاستباقية بعيدة المدى لها.
- مواكبة التغييرات لزيادة القدرة على معايشة الغد والاستفادة من إنجازاته.
- استطلاع نتائج وتداعيات المسارات المستقبلية لقرار اليوم.
- توقُّع صورة المستقبل الممكن أو المرغوب فيه بدقة.

التفكير الاستراتيجي:

«هو القدرة على توجيه العقل لملاحظة ورؤية ما يدور حوله ويحيط به من زوايا متعددة ومختلفة».

«هو محاولة توقع ما سيكون عليه الواقع الجديد (المستقبل بإطاره المرن)، بكل أبعاده ومعاييره، والتأثير فيه».

«هو حوار حر حول المستقبل لتفادي المخاطر واستثمار الفرص».

«ينطلق التفكير الاستراتيجي من التأمل العميق لاستشراف المستقبل وتحديد الاتجاه الذي يقود المنظمة/للاستفادة من الفرص ومواجهة التحديات والمتغيرات المستقبلية».

.....

الإمارات العربية المتحدة واستشراف المستقبل الرؤية والأهمية والأبعاد

يرى خافيير بيريز دي كويلار، الأمين العام الخامس لمنظمة الأمم المتحدة في المدة من 1982 إلى 1991، في تقديمه لتقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو» - أن «مجهودات التنمية تتعثر، لأن أهمية العنصر البشري تكمن في كونه مزيجاً معقداً من الروابط والمعتقدات والقيم والحوافز، وذلك المزيج هو الذي يشكل جوهر الثقافة»، وهنا يبرز التحدي الأول والفرصة الأولى في استشراف مستقبل الثقافة لجهة ارتباطها بالتنمية ومجهوداتها، فالثقافة من جهة قد تكون معوقاً أو مؤخراً للتنمية، ومن جهة أخرى قد تكون الأداة الفاعلة الأبرز في عملية التنمية واستدامتها.

وفي حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، تسير التنمية بخطى واثقة نحو الاستدامة بقييم الاستثمار في العنصر البشري أولاً، في ضوء رؤية حكيمة لقيادة رشيدة تؤمن بأهمية العنصر البشري، وتعمل جاهدة على تعزيز فهم ووعي مقدّرات وإمكانات هذا العنصر الذي بكونه مزيجاً من الروابط والمعتقدات والقيم والحوافز يصبح أداة فاعلة للتنمية وعنصراً أساسياً في إطار عمليات استشراف المستقبل.

بهذا المفهوم فإن الاستثمار في رأس المال البشري لا يتعلق فقط بجانب الإنتاج الاقتصادي، بل ينطلق أساساً من القيم والثقافة والمعرفة والصحة السائدة في المجتمع، من هنا تتأكد العلاقة المهمة والقوية بين الثقافة وتنمية المعرفة من جانب، ورأس المال البشري الذي يحرك المجتمع المعرفي من جانب آخر.

رأس المال البشري يسهم كذلك في تنمية المناخ الثقافي والمعرفي في

المجتمع، إذ إن النجاح في إعداد رأس المال البشري يسهم في تطوير المعرفة، وتوسيع المدارك، واحترام الآخرين، والالتزام بأفضل القيم والمبادئ الإنسانية. وهذا روني ماهو (Rene Maheu) المدير العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو» - يحدّد التنمية تحديداً دقيقاً يتصل على نحو وثيق مع مساق استشراف مستقبل الثقافة والمعرفة في الحالة الإماراتية الطامحة للتميز والرائدة في سعيها الحثيث للوصول إلى المستقبلية الحكومية والفردية معاً، عبر وضع السياسات التي تجعل من الأفراد مستشرفين للمستقبل، قادرين على التأثير فيه وتوجيه مساراته، واستغلال الفرص الكامنة في تحدياته، يقول ماهو: إن «التنمية هي العلم حين يصبح ثقافة».

ويرى الدكتور المهدي المنجرة في بحث له بعنوان «انصهار العلم والثقافة - مفتاح القرن الحادي والعشرين» أن «العلم لا يمكن نقله، لأنه نتاج نسق ثقافي، فالقيم الثقافية هي التي تحدّد الفكر العلمي والإبداع والابتكار»،

المعنى اللغوي للاستشراف، يحمل في مضمونه معاني النظر إلى الشيء البعيد، ومحاولة التعرف إليه، واتخاذ السبل التي توصل إلى ذلك بدقة كالصعود إلى مكان مرتفع يتيح فرصة أكبر للاستطلاع.

وبذلك يؤكد بشكل قاطع أهمية دور الجهات الحكومية السيادية ذات الاختصاص الثقافي في تطوير آليات الاتجاه المستقبلي الاستشرافي للقيم الثقافية وما ينتج عنها فكرياً وعلمياً من إبداع وابتكار، يخدمان المستقبلية، ويصنعان المستقبل الزاهر والمستدام للدولة.

ولأن استشراف المستقبل ارتبط لجهة كونه علماً بمعطيات علمية ودراسات وأبحاث موضوعية يقينية جادة، فإنه يقع في اختصاص مؤسسات حكومية إماراتية، اتحادية ومحلية، تقوم بتبني المنهجيات الأفضل عالمياً والأكثر ملاءمةً للواقع المحلي من جهة كونه منطلقاً، مع ما يحمله الأمر من مستجدات طارئة وتحديات آنية، آتية بسرعة الضوء إلى الغد كصناعة وعلم وليس كأمل وحلم، حيث يشير مؤلفو كتاب «استشراف المستقبل وصناعته» إلى «أن الحاجة إلى استشراف المستقبل تتزايد بسبب عدد من العوامل منها التغييرات المتسارعة في

الفصل الأول: المفاهيم.. المبادئ.. المناهج.. المحاور.. التحديات.. النتائج

جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعلوم والتكنولوجيا، وازدياد حجم المعارف المتاحة، وسهولة مشاركتها واختراقها، إذ تتضاعف المعرفة حالياً كل 18 شهراً، وما زالت المدة تتناقص، ومن المتوقع في المستقبل القريب أن تتضاعف المعرفة كل 12 ساعة».

استشراف المستقبل والزمن

يرتبط استشراف المستقبل بالزمن ارتباطاً وثيقاً، وقد مرت نشأة وتطور الدراسات المستقبلية بثلاث مراحل:

الأولى: المفهوم القديم للزمن، حيث نظر الإنسان إلى المستقبل على أنه متداخل مع الماضي والحاضر، وأنه نوع من القدر.

«لا يتعلق استشراف المستقبل بتوقع ماذا سيحدث، ولكن الأمر يتمحور حول تقليل المفاجآت إلى الحد الأدنى».

كارل شرودر

الثانية: المفهوم الحديث للزمن، حيث تم فيه طرح مفهوم التقدم كأحد مقومات الفكر السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأخلاقي الحديث، وبذلك لعبت

فكرة التقدم دوراً مهماً في نشوء وتطور الدراسات المستقبلية.

الثالثة: تختص بالمفهوم المعاصر، حيث بدأ الإنسان في النظر إلى المستقبل على أنه ذلك البعد الزمني الذي يمكن التحكم في صورته، ووجود تنوع في مفاهيم الزمن عبر المجتمعات المختلفة، فأهمية الوقت، والدقة في الحياة اليومية تنوعان من مجتمع إلى آخر على سبيل المثال، وأحياناً داخل المجتمع الواحد. وفي الحالة الإماراتية أعطت برامج التمييز الحكومي، سواء في الجهات الاتحادية أو الجهات المحلية استشراف المستقبل الأولوية المطلوبة عبر منظومة الجيل الرابع تحت المحور الثاني (الابتكار)، حيث حددت له معيارين في التفكير المستقبلي، هما:

1. قدرات التفكير المستقبلي.

2. تقييم الإنجازات والمناهج الخاصة بالتفكير المستقبلي.

وفي هذا السياق، يشير معالي محمد بن عبد الله القرقاوي، وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل، إلى أن «استشراف مستقبل العالم من أهم المساهمات التنموية التي ستقدمها الإمارات للمجتمع الدولي، حيث إن مستقبل العالم مترابط، والتحديات مشتركة، ولا بدّ من العمل ضمن مجالس دولية متخصصة لاستشراف مستقبل القطاعات، وذلك لدعم الحكومات حول العالم في رسم سياساتها واستراتيجياتها والاستعداد للمستقبل»، ويضيف: «إن الإمارات تؤمن منذ قيامها بالتخطيط للمستقبل والعمل وفق رؤية مستقبلية وتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي - رعاه الله-، لترسيخ قدرات محلية متخصصة في علوم المستقبل وبناء شراكات عالمية لمساعدة حكومة الإمارات على استشراف المستقبل على نحو حقيقي وواقعي وعالمي أيضاً».

الموجهات الاستراتيجية لاستشراف

المستقبل في الحالة الإماراتية

تمثل الموجهات الاستراتيجية أساساً لعمليات التخطيط الاستراتيجي واستشراف مستقبل التنمية المعرفية والمشهد الثقافي، ودعم جهود حماية التراث والآثار، وتعزيز الهوية الوطنية، وحماية اللغة العربية، وتشكل رؤية الإمارات 2021 والأجندة الوطنية موجهاً أساسياً لعمل قطاعات الدولة كافة، لكي تتضمّن كثيراً من المراكز الأساسية مثل: أهمية الحفاظ على التلاحم المجتمعي، وتعزيز مكانة الدولة عالمياً، وجعل الإمارات مركزاً للامتياز في اللغة العربية، وأن يتمتع المجتمع الإماراتي بثقافة تنبض بالحياة، كما تشمل الموجهات الاستراتيجية: المسرعات الحكومية، استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل، مجالس المستقبل العالمية، المستقبل في 60 دقيقة، مئوية الإمارات 2071.

أولاً: رؤية الإمارات 2021

أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي رؤية الإمارات 2021 بهدف أن تكون دولة الإمارات ضمن أفضل دول العالم بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد، ولترجمة هذه

الفصل الأول: المفاهيم.. المبادئ.. المناهج.. المحاور.. التحديات.. النتائج

الرؤية إلى واقع ملموس، جرى تقسيم عناصر رؤية الإمارات 2021 إلى محاور وطنية تمثل القطاعات الرئيسة التي يتم التركيز عليها في العمل الحكومي، التي هي في مجملها أدوات وسياسات وبرامج ومُخرجات ذات صلة باستراتيجيات استشراف مستقبل الثقافة حصرياً، وهي:

1. متّحدون في المسؤولية	2. متّحدون في المصير	3. متّحدون في المعرفة	4. متّحدون في الرخاء
-------------------------	----------------------	-----------------------	----------------------

1. متّحدون في المسؤولية: شعب طموح واثق متمسك بتراثه، ومواطنون إماراتيون يتحلون بالطموح والإحساس بالمسؤولية، يرسمون بثقة معالم مستقبلهم، ويشاركون بفاعلية في بيئة اجتماعية واقتصادية دائمة التطور، وبينون مجتمعاً حيويّاً مترابطاً، مستندين في ذلك إلى الأسرة المستقرة والتلاحم الاجتماعي والقيم الإسلامية المعتدلة والتراث الوطني الأصيل.

الاستشراف/ التأثير في المستقبل: تشكل ثلاثية التنمية المستدامة بحسب كتاب «التنمية المستدامة: الإطار العام والتطبيقات» من العنصر الاقتصادي والعنصر البيئي والعنصر الاجتماعي، وهنا تكمن أهمية رؤية الإمارات وحثها على مبدأ الاتحاد في المسؤولية المجتمعية، بهدف التمكين وخلق البيئة الاقتصادية والاجتماعية دائمة التطور، وصولاً إلى اقتصاد المعرفة والتلاحم المجتمعي في بناء المستقبل بروح الفريق والتشاورية المنبثقة من قيم الدين الحنيف والمجتمع الإماراتي الأصيل.

2. متّحدون في المصير: اتحاد قوي يجمعه المصير المشترك، يمضي في مسيرته على خطى الآباء المؤسسين، لضمان تنمية متوازنة في أرجاء الإمارات جميعها، عبر التنسيق الفعال بين الجهات الاتحادية والمحلية، وتكامل التخطيط والتنفيذ على المستوى الوطني في المجالات كافة.

الاستشراف/ التأثير في المستقبل: إن الاتحاد في المصير يكون بإضفاء الطابع المؤسسي على استراتيجيات وآليات استشراف المستقبل، مع ضرورة وضع السياسات والقوانين الناظمة لعمل وعلاقات المؤسسات والجهات الاتحادية والمحلية، من أجل تعبئة القدرة الوطنية على مواصلة التنمية المستدامة، حاضراً ومستقبلاً.

3. متّحدون في المعرفة: اقتصاد معرفي متنوع مرّن تقوده كفاءات إماراتية ماهرة، وتعزّزه أفضل الخبرات بما يضمن الأزدهار بعيد المدى للإمارات.

الاستشراف/ التأثير في المستقبل: إن ارتباط المعرفة وبناء المجتمع المعرفي بالتعليم، يؤكّد كون التعليم المستمر والمستدام شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة، وعنصراً حاسماً بدرجة خاصة في تلبية الاحتياجات البشرية المستقبلية، والتنمية المعرفية والمجتمعية وبناء المهارات والقدرات الوطنية، وإتاحة الوصول إلى المعلومات وتشاركتها.

4. متّحدون في الرخاء: جودة حياة عالية في بيئة معطاءة مستدامة يتمتّع فيها الإماراتيون برغد العيش، ويهنؤون بحياة مديدة وبصحة موفورة، ويحفظون بنظام تعليمي من الطراز الأول، ونمط حياة متكامل تعزّزه خدمات حكومية متميزة، وتثريه أنشطة اجتماعية وثقافية متنوعة في محيط سليم وبيئة طبيعية غنية.

الاستشراف/ التأثير في المستقبل: إن توفير الرخاء وجودة الحياة للإماراتيين يتيح حكماً التركيز على صقل المهارات المهنية والإبداعية والانتقال إلى المجتمع الذكي القادر على الاستجابة لمتطلبات التعامل مع التكنولوجيات المتطورة والحكومة الذكية والبيانات فائقة السرعة وكبيرة الحجم.

ثانياً: المسرّعات الحكومية

تشكّل المسرّعات الحكومية التي أصدر مجلس الوزراء قراراً بإنشائها في أكتوبر من عام 2016، منصة عمل للفرق الحكومية من مختلف الجهات في الدولة لمعالجة التحديات وإنجاز الأهداف الطموحة في مدد زمنية قصيرة، في أربعة

الفصل الأول: المفاهيم.. المبادئ.. المناهج.. المحاور.. التحديات.. النتائج

مجالات رئيسة هي: المؤشرات الوطنية، والسياسات، والبرامج، والخدمات، وتسهم المسرّعات الحكومية في تسريع إنجاز المشروعات والقوانين والسياسات، وترسيخ ثقافة الريادة والابتكار في القطاع الحكومي، وتشجيع التكامل فيما بين الجهات الحكومية المختلفة والقطاع الخاص، عبر تسريع النتائج لتحقيق نتائج طموحة ذات أثر ملموس في 100 يوم أو أقل، وإيراز حلول مبتكرة وتشجيع التعاون، وتسريع الخطط من خلال اقتراح توصيات قابلة للتنفيذ مرتبطة بمُدد زمنية قصيرة، وتسريع القرارات عبر اتخاذ قرار جماعي وسريع بمشاركة الجهات المعنية.

يقوم مبدأ المسرّعات وفقاً لما ورد في كتاب «مسرّعات المستقبل»، على تفعيل الإنتاجية باتجاهات ثلاثة: أذكى، أسرع وأفضل، بما يؤمّن الاستشراف الخارق للمستقبل عبر فهم الحتميات الاثنتي عشرة، وهي:

1. الغرلة	2. التساؤل	3. التدفق (الندرة/ المجانية والانتشار/ التدفق والمشاركة/ الانفتاح)
4. الدمج	5. البداية	6. سيادة الشاشات
7. التفاعل (البديل هو أنت)	8. الصيرورة (مستجدون إلى الأبد)	9. الانتفاع الحر (المستنتج المعاصر)
10. التعقّب	11. الإذكاء المعرفي	12. المشاركة

وهذه الحتميات مجتمعة تؤدي إلى خلق السرعة الفائقة للمسرّعات تحت ضغط عامل الحاجة والاختراع.

ثالثاً: استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل

«استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل» تهدف إلى الاستشراف المبكر للفرص والتحديات في القطاعات الحيوية كافة في الدولة، وتحليلها ووضع الخطط الاستباقية بعيدة المدى لها على المستويات كافة، لتحقيق إنجازات نوعية لخدمة مصالح الدولة.

وتشمل الاستراتيجية بناء نماذج مستقبلية للقطاعات الصحية والتعليمية

والاجتماعية والتنموية والبيئية ومواءمة السياسات الحكومية الحالية، إضافة إلى بناء قدرات وطنية في مجال استشراف المستقبل وعقد شراكات دولية وتطوير مختبرات تخصصية وإطلاق تقارير بحثية حول مستقبل مختلف القطاعات في الدولة.

وتهدف الاستراتيجية لوضع أنظمة حكومية تجعل من استشراف المستقبل جزءاً من عملية التخطيط الاستراتيجي في الجهات الحكومية وإطلاق دراسات وسيناريوهات لاستشراف مستقبل القطاعات الحيوية كافة، ووضع الخطط والسياسات بناء على ذلك.

ويبرز دور الإمارات الداعم والمنسق لجهود استشراف المستقبل، ومساندة الجهود والمبادرات والمشروعات والسياسات المستقبلية للجهات، ومتابعة تنفيذها، والعمل على الدراسات والتقارير الاستراتيجية المستقبلية التي ستمكّن الجهات من العمل على استشراف المستقبل بفاعلية ومواءمة ومتابعة خطط الحكومة وبرامجها وسياساتها وتشريعاتها مع التوجّهات المستقبلية.

وتركز استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل على موضوعات تشمل قطاعات:

• مستقبل التكنولوجيا والأنظمة الذكية.	• مستقبل البنية التحتية والمواصلات.
• مستقبل التنمية المستدامة.	• مستقبل الصحة.
• مستقبل الاستدامة والبيئة وتغير المناخ.	• مستقبل التعليم.
• مستقبل الحكومة والخدمات الحكومية.	• مستقبل الطاقة.
• مستقبل العلاقات الدولية والسياسية.	• مستقبل الموارد المالية.
• مستقبل الاقتصاد والأمن الاقتصادي والتجاري.	• مستقبل رأس المال البشري والشباب.
• مستقبل بيئة الحياة الإيجابية والسعيدة.	• مستقبل الأمن الإلكتروني.
• مستقبل الأمن المائي والغذائي.	

وفي ظل هذا الزخم من الموضوعات التي يتناولها استشراف المستقبل، هناك إغفال لمستقبل الثقافة وتنمية المعرفة، الأمر الذي استلزم وجود هذا الكتاب الذي بين أيدينا، ليتناول بالبحث والتحليل استشراف المستقبل في هذين المجالين المهمين اللذين لا غنى عنهما لأي مجتمع يسعى نحو التقدم والتطوير في جميع قطاعاته، لا سيما الثقافية والمعرفية، ومن هنا يستمد هذا الكتاب أهميته وقيّمته.

استشراف مستقبل الثقافة..

مفاهيم ومصطلحات

◀ ترشيح الثقافة

يتضمن مبدأ ترشيح الثقافة العوامل الخمسة المؤثرة التالية:

• الابتكار	• الشفافية	• الإبداع
• التنوع	• التكامل والتعاون	

◀ الابتكار

الابتكار أساسي لتأسيس المجتمع المعرفي، باعتباره وسيلة تحويل المعارف والأفكار إلى مشروعات ومبادرات نافعة، والابتكار ضروري أيضاً لتكوين مناخ وطني يحث على تطوير المعارف واستخداماتها، كما أن الابتكار أداة لبعث الحيوية في البيئة المعرفية بالدولة، وهو أحد العوامل المهمة التي تحدد درجة التنافسية في المجتمع، وتدعم الاستدامة في الاقتصاد الوطني.

«الذكاء الاصطناعي سيكون له أثر أكبر من
أثر اختراع الكهرباء»
مؤسس غوغل

من المهم للغاية إدراك أنه في نفس الوقت الذي تسهم فيه الثقافة وتنمية المعرفة في تشكيل بيئة الابتكار في المجتمع، فإن الابتكار يسهم بدوره في إثراء الثقافة وإنتاج المعارف وتأسيس الاقتصاد والمجتمع المعرفي، كما أن تشجيع الابتكار على المستوى المحلي يسهم في توطين المعرفة ونشرها في ربوع المجتمع كافة.

◀ الشفافية

الشفافية في الرضا والفعل القائم على الدور البارز للفنانين والأدباء والمبدعين والموهوبين، والعمل على توطين المعارف وتنميتها ونشرها في المجتمعات المحلية.

◀ الإبداع

استكشاف آفاق التعبير باللغة الأم بوصفها وعاءاً للثقافة والمعرفة وأداة للإبداع والتنمية والإنتاج المعرفي.

◀ التنوع

الحفاظ على التراث واستدامة تناقله بين الأجيال، وتعزيز الشراكات المجتمعية في سبيل تحقيق أهداف الثقافة، والتفاعل الإيجابي مع الجاليات المقيمة في إطار مبدأ الثقافة للجميع.

◀ التكامل والتعاون

الاستفادة القصوى من رأس المال البشري والاستثمار الثقافي كرافد للاقتصاد وداعم لاقتصاد المعرفة.

◀ تصميم المستقبل

يقوم تصميم المستقبل على منهجية تسعى لبناء الكفاءات الوطنية، وتزويدهم بمهارات المستقبل، وإطلاعهم على أدوات استشرافه وصناعته، وذلك من خلال تطوير استراتيجيات وتجارب وخدمات مستقبلية متميزة، كما يهدف إلى تمكين صانعي القرار والتنفيذيين المنشغلين بصناعة المستقبل واستشرافه - من وضع الحلول والمبادرات، وتحويلها إلى تجارب واقعية باستخدام أدوات التفكير المستقبلي مثل تحليل التوجهات والتعرف إلى الأنماط المستقبلية المتنوعة.

ويتناول «تصميم المستقبل» الموضوعات النظرية والسيناريوهات المتوقعة، بما يشمل: استشراف المستقبل، والتفكير المستقبلي، ودراسة وتحليل البيئة والتوجهات والقطاعات المستقبلية، كما يعمل على تطبيقات عملية عن طريق رسم سيناريوهات مستقبلية، وتوليد الأفكار، وتطوير نماذج أولية للتجارب المستقبلية، ووضع جداول زمنية للتنفيذ المستقبلي.

◀ المحاكاة المستقبلية

يؤكد الباحثون أن الإنسان قادر على استباق الزمن مع النظرة التأميلية، وهما اللذان يشكلان سمة الإنسان الطموحة، ومن ثم فإن المستقبل جزء لا يتجزأ من مقومات الحالة الإنسانية، حيث يبقى الإنسان متفرداً في قدرته على التصرف في الحاضر على أساس الخبرة الماضية المدروسة، وذلك ضمن شروط النتائج المستقبلية، والإنسان بافتراضه المستقبل يتعايش مع حاضره، وبذلك يتواصل الماضي والحاضر ويتداخلان في توقع الأعمال المستقبلية والتنبؤ بها، عن طريق المحاكاة المستقبلية التي تستفيد من التنوع الكبير للمؤسسات والأدوار الاجتماعية المساندة للتنبؤ بالأحداث المستقبلية في سياق فكرة المستقبل بمعناها الجديد المستخدم.

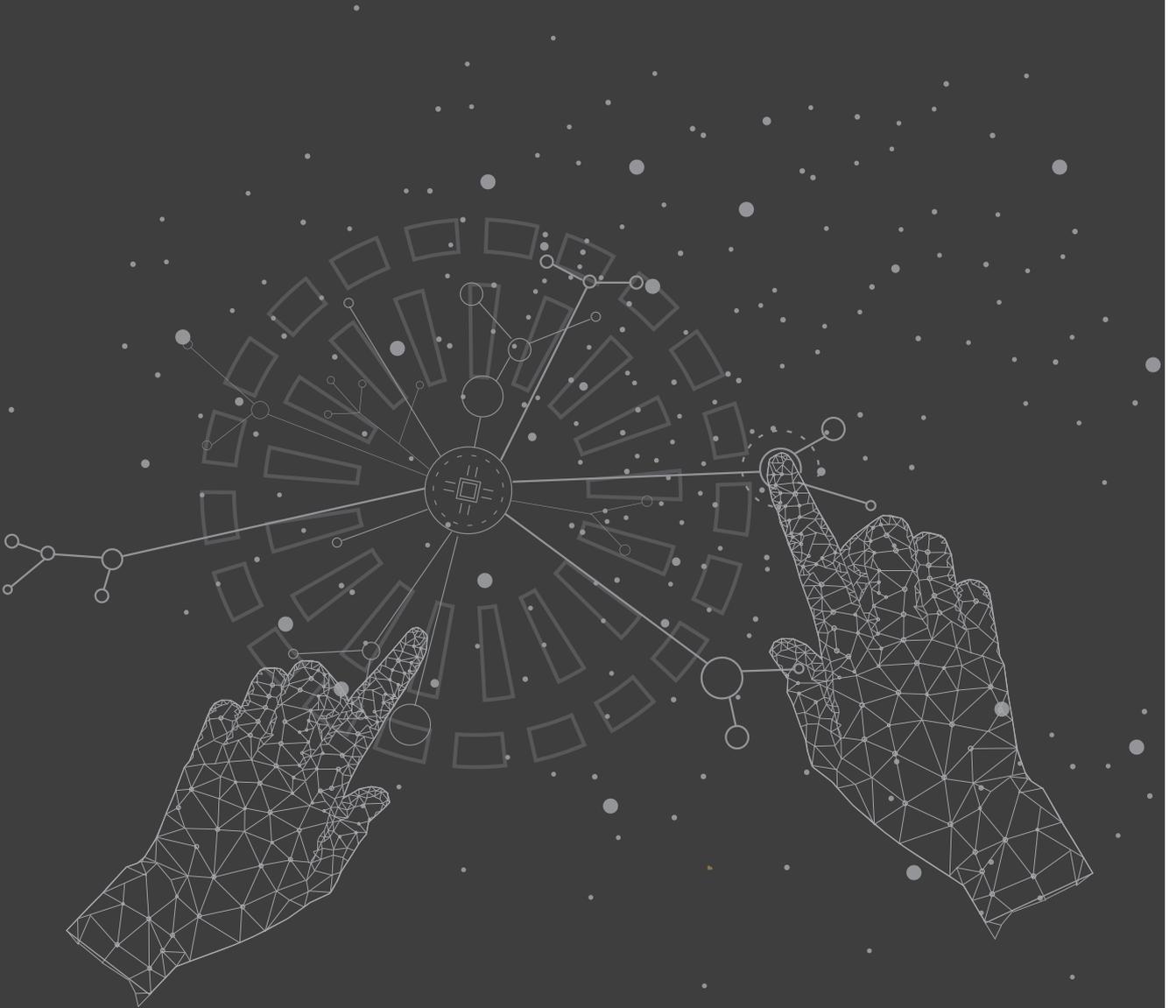
«من النماذج التي تتعاطى مع ثقافة المستقبل، نموذج ثقافة 3.0 الذي يركز على توزيع العمل الثقافي بين منتجي ومستهلكي الثقافة من خلال ابتكار البيانات التي تسهم في رقمنة المنتج الثقافي، ليصبح متاحاً بشكل أوسع للجميع، فكما نعلم جميعاً ستواجه الثقافة، وأنماط الإنتاج والاستهلاك تحولاً جذرياً في القرن الحادي والعشرين بفضل الذكاء الاصطناعي».

سارة كندردين، مديرة مختبر آرت لاب

وقد أكد كثير من المفكرين هذه الأهمية، فقال باسكال: «إننا لا نفكر في الحاضر، فالحاضر ليس هدفنا، بل الماضي والحاضر هما وسيلتنا، أما هدفنا الأوحدهو المستقبل؛ لذا فنحن لا نعيش فقط، بل نترقب الحياة»، وقال وارد كورنيشن: «إذا كان هناك شيء مهم فهو المستقبل، فالماضي قد مضى، والحاضر لحظة عابرة، وكل ما نفكر فيه أو نفعله في الحاضر يمكن أن يؤثر في المستقبل»، وسئل أينشتاين: لماذا تهتم بالمستقبل؟ فأجاب: «بساطة لأنني ذاهب إلى هناك»، وقال تشارلز كيترنج: «اهتمامي مُنصبٌ على المستقبل؛ لأنني سأقضي بقية حياتي فيه».



المحاور الرئيسية لاستشراف مستقبل الثقافة



المحور الأول: الأدب

المجالات

أدب النثر والشعر	أدب التأليف	أدب الروايات والقصص
------------------	-------------	---------------------

التحديات الحالية

تتمثل التحديات الحالية التي تواجه المجالات الأدبية في التالي:

1. توافر جهات متخصصة لدعم وتنمية الصناعات الإبداعية الأدبية.
2. امتلاك رأسمال أدبي غير مستثمر وغير مدمج في مؤسسات تنمية وصقل المواهب.
3. تأسيس وتطوير القدرات والمواهب الوطنية التي تلبى احتياجات تنمية وإثراء المضمون الأدبي والروائي.
4. تعزيز منظومة التعلم المستمر نحو الإبداع والابتكار الثقافي الأدبي.
5. تكامل السياسات الثقافية والاتصالية للنهوض بالإبداع.
6. إيجاد نظام معرفي مفتوح يعزز آليات البحث ومشاركة الكتب والمؤلفات الأدبية.
7. عدم توافر معلومات مركزية حول المؤلفات الأدبية في الدولة وإتاحتها للمجتمع.
8. محدودية نظم المعلومات الثقافية وعدم ترابطها وقلّة استخدامها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات.
9. الحاجة إلى توفير نهج أكثر نشاطاً لحماية اللغة العربية والمؤلفات الأدبية.

التحديات المستقبلية

تمثل التحديات التي تواجه المجالات الأدبية مستقبلاً حتى عام 2071 فيما يأتي:

1. تركيز الاهتمام على اللغة العربية في جميع مراحل التعليم، وعلى دور اللغة العربية في وسائل الإعلام، وعلى دورها في مجالات الاقتصاد والتجارة، وعلى مكانتها في العصر الرقمي، وعلى تدريس اللغة العربية لأهلها وللناطقين بغيرها.
2. استدامة وتطوير وتنمية القدرات المهنية والمهارات الأدبية والإبداعية.
3. تعزيز الشراكات المجتمعية في سبيل النهوض بجودة ومكانة المؤلفات والكتب الأدبية.
4. التجديد والابتكار في تقديم الأعمال الأدبية وإخراجها من طابع النمطية التقليدية دون التخلي عن القواعد والأصول الثابتة.
5. مواجهة التحديات السياسية وما يتبعها من محاولة طمس الموروث الأدبي والوقوف في وجه تطوره وتقديمه.
6. الترويج للثقافة والأدب الإماراتي على الساحة الدولية.

ما المتوقع لمستقبل «الأدب» في العالم؟

فيما يأتي التوقعات المستقبلية لمجالات الأدب عالمياً مع حلول عام 2071:

- التوجه الكبير نحو الأدب الرقمي.
- ظهور توجهات جديدة وموضوعات تناسب مع تغيرات العصر والتقدم المنجز.
- مكاتب محفزة وداعمة للابتكار قادرة على تنشيط المحتوى واستخدامه في المجتمع.

- حدوث ثورة في التقنيات الأدبية وتطبيقاتها.
- تجذر دور التكنولوجيا والتقنيات المتقدمة في إعداد ومضمون المحتوى الأدبي.
- الترابط بين الدول (العولمة أو العالمية)، وما ينبع عنه من مشاركة المحتوى الثقافي الأدبي للدول وعالمية الانتشار.

◀ ما المتوقع لمستقبل «الأدب» في الإمارات؟

فيما يأتي التوقعات المستقبلية لمجالات الأدب على مستوى الإمارات فيما بين 2021 و2071:

- الانتقال بعمليات الإنتاج الثقافي والمعرفي بمفهومها الحالي إلى مفهوم جديد في عمليات الإنتاج الثقافي نشرًا وتوزيعًا.
- العمل على تطبيق مبادئ ترشيح الثقافة في عمليات التأليف والكتابة الأدبية للنشر والشعر بالتركيز على نشر ثقافة الابتكار والإبداع، والاستفادة من إمكانات التدريب والمحاكاة والإلهام والتحفيز التي توفرها التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي.
- العمل على تدريب جيل من القادة قادرين على الإمساك بزمام العمل الأدبي والثقافي، والانطلاق به إلى آفاق إبداعية وابتكارية جديدة.
- إضافة مصطلح «الروائي» إلى قائمة المهام المنفذة ببرامج الحاسوب فائقة الذكاء، حيث تمكّن الذكاء الاصطناعي من تأليف الروايات والقصص القصيرة.
- وضع آليات مبتكرة لاكتشاف المواهب الأدبية منذ المراحل الدراسية الأولى.
- تطوير وإدارة مناهج دراسية ثقافية تفاعلية؛ بغرض تعزيز مشاركة الشباب في الثقافة والأعمال الأدبية المختلفة.

«الشرط الأساسي لخلق الدوافع بشأن أي مسعى والنجاح في تحقيقه يتمثل في أن تكون لديك رؤية شاملة لمستقبلك، فإذا كنت لا تزال عالقاً في الماضي، فأنت بالفعل في ورطة».

بي إن نورتون

التأثيرات

تتمثل التأثيرات المتعلقة بمجالات الأدب في: الفجوة بين الوضعين الحالي والمستقبلي في 2071 وتتمثل هذه الفجوة في النقاط التالية:

- اختلاط ثقافي لغوي معرفي سلوكي مجتمعي.
- التعاون بين البشر وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بما يحقق للإنسان السعادة والرفاهية.
- سرعة انتشار المحتوى الأدبي ووصوله إلى أكبر شريحة ممكنة.
- زيادة الوعي والإدراك والإقبال على المعارف الثقافية المختلفة.
- الابتكار والإبداع في عمليات التأليف والكتابة الأدبية للنشر والشعر والروايات.

الأدوات/ المحركات المستخدمة

في الوصول إلى المستهدف

من الأدوات والمحركات المستخدمة في تحقيق الهدف المنشود فيما يتعلق بمجالات الأدب بحلول عام 2071:

1. مصادر المعرفة.
2. التأهيل للكوادر البشرية وتبادل الخبرات.
3. الطاقات الشبابية والناشئة والأطفال.
4. التمويل والرعاية للعمل الثقافي والمعرفي.
5. التسويق الذكي والترويج الفعال.
6. الخدمات الثقافية والمعرفية الإلكترونية والذكية.
7. القيادة الفعالة والذكية.

خارطة الطريق

تتمثل خارطة الطريق المتعلقة بمجالات الأدب فيما يأتي:

1. إنشاء أكاديميات تخصصية في الثقافة والآداب والفنون.
2. التعاون من أجل إدراج تخصصات الصناعات الثقافية والإبداعية في سن مبكرة.
3. بناء منصات الواقع الافتراضي واستخدامها تقنياً كأدوات تنمية مهارات إبداعية في الآداب والفنون، وتبنيها كمنصات إبداعية ابتكارية جاذبة، خاصةً للناشئة والشباب.
4. تعزيز برامج التأليف الإبداعي الذكي / التشاركي / التفاعلي / المحاكاة وغيرها.
5. تفعيل قانون التفرغ الإبداعي أو العمل الجزئي الإشرافي والتدريبي.
6. إطلاق سلاسل الدليل الأدبي مع تطبيقاتها الإلكترونية ومخرجاتها الذكية، كحاجة ثقافية ضرورية ومُلحّة لمستقبل الثقافة (دليل المؤلف / دليل الناشر / دليل التشكيلي / دليل المسرحي / دليل السينمائي / دليل الموسيقي...).
7. التركيز على استخدام التقنيات الرقمية الذكية في عمليات التأليف والنشر الرقمي وتوزيع المنتجات الثقافية عربياً وعالمياً.
8. الإذاعة الصوتية الرقمية التي تعنى بشؤون الثقافة والآداب والفنون.
9. إثراء المحتوى الثقافي العربي بإنعاش حركة الترجمة، وتوفير المواد المعرفية والأدبية باللغة العربية من خلال مواقع إلكترونية متخصصة تسهم في نشر المواد الأدبية المترجمة.
10. إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية تعمل على جمع وتوثيق الموروث الأدبي

«إن استشراف المستقبل أكثر أهمية مما عداه من أفكار فالأمة النامية التي ستجد لها مكاناً في المستقبل هي التي تنظر إلى الأمم وتفكر فيما هو قادم».

ثيودور روزفلت
الرئيس السادس والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية

.....

- العربي، وتتيح عملية الإضافة والتعديل ونشر المؤلفات الجديدة.
11. تفرغ المثقفين لفترات طويلة بهدف دعم مشروعاتهم الثقافية الإبداعية.
 12. توفير مواد القراءة والتعلم الدائم باللغة العربية للفئات العمرية كافة.
 13. إصدار معجم إلكتروني ثقافي اصطلاحي معرفي بمصطلحات ورموز وطنية وثقافية، فنية إماراتية ومفردات اللهجة الإماراتية، وشرح علاقتها واشتقاقاتها اللغوية من اللغة العربية الأم.
 14. عقد وتنفيذ اتفاقيات نشر وترجمة كثير من الإصدارات الثقافية والمعرفية إلى لغات الجاليات المقيمة، وتوزيع الترجمات على الجاليات داخل الدولة، واستهدافها في الدول التي تنتمي إليها.
 15. تنظيم فعاليات معارض وأمسيات وملتقيات الأدب (الشعر والنثر)، الفنون التشكيلية وفنون الأداء التي تبرز التراث الإماراتي، وتستمد روائحه الجاذبة عربياً وعالمياً.
 16. الاستثمار في صناعة التأليف والنشر بالتعاون مع دور النشر الإماراتية ودور واتحادات النشر العربية والعالمية بما يضمن لإصداراتها استرداد قيمة الكلفة والربحية.

المحور الثاني: الفنون

المجالات

الفنون البصرية	الفنون الأدائية	الفنون الموسيقية
----------------	-----------------	------------------

التحديات الحالية

تتمثل التحديات الحالية لمجالات الفنون فيما يأتي:

1. استدامة وتطوير وتنمية القدرات المهنية والمهارات الفنية والإبداعية.
2. الارتقاء بالوعي المجتمعي بأهمية الفنون وتنمية وتطوير الذائقة الحسية.
3. تأسيس وتطوير القدرات والمواهب الفنية التي تلبّي احتياجات تنمية مجتمع الإمارات ومتطلباتها.
4. مواكبة التطورات التكنولوجية والتقنيات الحديثة في مجال تقديم واستعراض المهارات والقدرات الفنية.
5. ترسيخ ثقافة تقدير الإبداع والاحتراف بالمبدعين والمبتكرين في جميع المجالات وتقديم المكافآت لهم.
6. تمويل الإبداع والابتكار الثقافي والفني.
7. تشجيع الأفراد من مختلف الفئات العمرية على تبني السلوك الإيجابي وتحفيز الحس والروح الفنية لديهم.
8. العمل على تخريج القادة وتفعيل دورهم في مجالات الثقافة والفنون.
9. توفير محتوى فني شامل ومتنوع خاص باللغة العربية.

التحديات المستقبلية

تتمثل التحديات التي تواجه مجالات الفنون مستقبلاً حتى عام 2071 فيما يأتي:

1. نهضة الفنون (يخضع تطور الفنون إلى مستجدات التقنية والذكاء الاصطناعي، كونها ترتبط به ارتباطاً وثيقاً، ومع المخرجات الابتكارية للتقنية والذكاء الاصطناعي في الفنون بجميع أنماطها، وبخاصة في فنون الأداء والإضاءة والصوتيات والفنون

مستقبلات

رسم ملامح قطاعي الثقافة والمعرفة بصورة واضحة سيؤتي ثماره بتشكيل المجتمع الإنساني لدولة الإمارات الذي يستوجب عدم إغفاله في ظل اهتمام الدولة بالقطاعات الأخرى، إذ سيشكل القطاعان اللبنة الناجحة الأولية لدعم توجهات الدولة الرامية لبناء مجتمع متلاحم محافظ على هويته.

2. توفير المواد والمرافق الفنية لمختلف سكان دولة الإمارات العربية المتحدة.
3. استدامة وتطوير وتنمية القدرات المهنية والمهارات الفنية والإبداعية.
4. المحافظة على الفنون الأصيلة من الضياع نتيجة التنوع الكبير في الثقافات والفنون القادمة من مختلف البلدان.
5. تعزيز مشاركة الشباب في وضع السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تطوير الفنون المختلفة وخلق الروح الإبداعية.
6. مواكبة التطورات التكنولوجية وتوظيف التقنيات الحديثة والذكية في الخدمات والفعاليات الفنية.
7. تعزيز العمل الفني مع الجاليات الأجنبية في الدولة، وتأكيد مفهوم «الثقافة للجميع».

◀ ما المتوقع لمستقبل «الفنون» في العالم؟

- تتمثل التوقعات المستقبلية لمجالات الفنون عالمياً مع حلول عام 2071 في التالي:
- التحول نحو الفنون الإلكترونية واستخدام أحدث التقنيات في تقديم وإدارة العروض الفنية.
 - الإذاعة الصوتية الرقمية التي تعنى بشؤون الثقافة والأدب والفنون.
 - حدوث ثورة في التقنيات الفنية وتطبيقاتها، وتحول المجتمعات في جميع نواحي الحياة.
 - تجذّر دور التكنولوجيا والرقمنة في الأعمال الفنية بمختلف مجالاتها.
 - الترابط بين الدول وتوطيد عمليات التبادل والمحاكاة الفنية (العولمة أو العالمية).

◀ ما المتوقع لمستقبل «الفنون» في الإمارات؟

تتمثل التوقعات المستقبلية لمجالات الفنون على مستوى الإمارات فيما بين 2021 و2071 في التالي:

- سيكون للفنون النصيب الأكبر من التغيير في مرحلة الانتقال إلى المستقبلية، كونها نتاج الحس الإنساني المرهف والذائقة الفنية المتغيرة، مع ما يعكسه ذلك من ارتقاء بالوعي المجتمعي بأهمية الفنون ودورها في الحياة الإنسانية.
- سيكون للفنون أن تصبح شكلاً يومياً خلاقاً متغيراً، يقع جزؤه الأكبر في العالم الافتراضي لا الواقعي الحقيقي، مستفيداً من التقنيات الحديثة في التعبير اللوني والصوتي والفيلمي والأدائي، ومنفتحاً على الفنون العالمية والثقافات المختلفة، محاكياً حيناً ومغايراً حيناً آخر.
- الانفتاح على الفنون العالمية والثقافات المختلفة والاستفادة منها في تطوير المحتوى الفني الوطني من خلال المحاكاة لأفضل الممارسات الفنية.
- مدارس ثانوية متخصصة للتركيز على تطوير وصقل المواهب الشابة

5. التمويل والرعاية للعمل الثقافي والمعرفي.
 6. الخدمات الثقافية والمعرفية الإلكترونية والذكية.
 7. الذكاء الاصطناعي.
 8. التكنولوجيا الرقمية.
 9. البنية التحتية الداعمة للثقافة والفنون.
 10. الفعاليات الثقافية والفنية.
- إن مواجهة عدم القدرة على تحمل ما سيحدث في المستقبل أكثر يسراً من مواجهة الحاضر، وذلك فقط لأن البصيرة البشرية لديها القدرة على مواجهة أي شيء قد يأتي به المستقبل.»
جوزيف برودسكي، شاعر روسي وأمريكي

خارطة الطريق:

- تمثل خارطة الطريق المتعلقة بمجالات الفنون فيما يأتي:
1. إنشاء أكاديميات تخصصية في الثقافة والآداب والفنون.
 2. رعاية مواهب التصميم الفني المعبر عن جماليات الفنون.
 3. إدراج تخصصات الصناعات الثقافية والإبداعية في سنٍّ مبكرة.
 4. بناء منصات الواقع الافتراضي والمعزز واستخدامها تقنياً كأدوات تنمية مهارات إبداعية في الفنون، وتبنيها كمنصات إبداعية ابتكارية جاذبة للناشئة والشباب.
 5. تقديم برامج تعليم الفنون والكتابة بأنواعها.
 6. الإذاعة الصوتية الرقمية التي تُعنى بشؤون الثقافة والأدب والفنون.
 7. بناء شبكة إلكترونية وطنية تفاعلية لصالات عرض الفنون والغاليريات والمراكز والمؤسسات الفنية والمسارح، بهدف استقطاب الشباب والناشئة للتفاعل مع الفنانين والرواد، والاستفادة من الاطلاع على تجاربهم الإبداعية في تنمية الذائقة الحسية والوعي بدور وواقع وأهمية الفنون كأداة تنمية ونهضة.

8. العرض التشكيلي الافتراضي الوطني، بحيث يتيح ذلك الوصول السهل إلى روائع منجز التشكيل الإماراتي، والتعرف إليها عن كثب.
9. إطلاق برامج المحاكاة الآلية الذكية في الفنون والتراث، بحيث يعيش المتدربون أجواء تفاعلية افتراضية تحاكي ظروف المبدعين العرب والعالميين، وأحوالهم، وتجاربهم.
10. تعزيز إيفاد البعثات الفنية الوطنية إلى الخارج وبالعكس.
11. إطلاق البرامج الثقافية والفنية في الجامعات والمدارس لدعم وترسيخ المبادئ الفنية.
12. تخصيص قنوات المحتوى الرقمي والإلكتروني ووسائط التواصل الاجتماعي بترجمة المحتوى العربي المحلي إلى اللغات العالمية الحية واستهداف الجاليات بلسانها.
13. رعاية مواهب التصميم الفني المعبر عن جماليات فن العمارة والهندسة والأزياء والفنون الشعبية الإماراتية.
14. تنظيم معسكرات الجهد الثقافي للطلبة أثناء العطلات، أو بالتزامن مع الأنشطة المنهجية المدرسية، لتعزيز الاختلاط الثقافي والفني وتنمية القدرات المهنية والمهارات الابتكارية.
15. تعزيز برامج الإقامة الفنية والمهنية التبادلية بين الإمارات والعالم، داخل الدولة وخارجها في جميع مجالات الفنون، الثقافة، الآثار والتراث.

المحور الثالث: التراث

المجالات

الموروث الثقافي	الأشغال والحرف اليدوية
-----------------	------------------------

التحديات الحالية

تتمثل التحديات الحالية لمجالات التراث في التالي:

1. حماية الحقوق الفكرية للثقافة التراثية المادية وغير المادية.
2. تكامل الحكومة والمنظمات المانحة والقطاع الخاص بإمكانية الاستثمار في التراث الثقافي بمدى متوسط إلى طويل.
3. توفير معلومات مركزية للبيانات التراثية في الدولة وإتاحتها للمجتمع.
4. تأثير الإعلام والتواصل الاجتماعي في الثقافة والفنون والموروث الثقافي.
5. تحديات الحفاظ على التراث الشعبي، وهو الذي يمثل لنا مصدراً لتشكيل الهوية، ومنبعاً ثرياً ومتجدداً لإلهام الأجيال، في الحاضر والمستقبل.
6. امتلاك الدولة مقومات ومقدرات التأثير والتوجيه الإعلامي لواقع التراث وأهمية المحافظة عليه.
7. استقطاب السياحة الثقافية ذات التركيز على التراث والموروثات الثقافية الأصيلة.
8. تحديث وتطوير الموروث الثقافي المحلي على نحو يتناسب مع المتغير الذي يشهده العالم والتقلبات الاقتصادية والاجتماعية العالمية.
9. الحفاظ على القيم الموروثة بتقاليدها وعاداتها، وقيمها الإسلامية العربية الأصيلة.

التحديات المستقبلية

- تمثل التحديات التي تواجه مجالات التراث مستقبلاً حتى عام 2071 فيما يأتي:
1. التطور التكنولوجي المتسارع وطغيان الاهتمام بالبرمجيات على مجالات ثقافية ويدوية أخرى.
 2. استدامة وتطوير وتنمية التراث وأدواته الداعمة للبروز، والمنافسة على الساحة الدولية.
 3. مواجهة التحديات السياسية والثقافية ومحاولات طمس التراث والموروثات التراثية.
 4. تأسيس المراكز المجتمعية الخاصة بالتراث والأعمال والحرف اليدوية، وربطها بشبكة المتاحف الوطنية.
 5. الحفاظ على التراث الشعبي من عوامل الطمس والتأثير الخارجية، باعتباره مصدراً لتشكيل الهوية ومنبعاً ثرياً ومتجدداً لإلهام الأجيال.

«أتمن غوغل لقدرتها على التنبؤ بالمستقبل، مما ساعدها على تحديد ما يهدد عملها الرئيس المتمثل في بيع إعلانات مقابل نتائج البحث، ودفعتهم الخسارة المحتملة لحصة السوق في مجال الهواتف المحمولة إلى الاستحواذات في مجال نظام الأندرويد».

باري ريزولنز، مؤلف أمريكي

.....

ما المتوقع لمستقبل

«التراث» في العالم بحلول 2071؟

تمثل التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بمجالات التراث عالمياً مع حلول عام 2071 في التالي:

- الذاكرة الرقمية والتوثيق الرقمي وتوظيف التقنيات الحديثة في صون التراث عبر بناء مخزونات رقمية لهذا التراث (قواعد البيانات التراثية).
- حدوث ثورة في التقنيات الخاصة بالمحافظة على الإرث التراثي، وتطبيقاتها.

- تجذّر دور التكنولوجيا والرقمنة في المحافظة على التراث وتوثيقه.
- الترابط بين الدول (العولمة أو العالمية)، وما يتبعها من انتشار الموروثات التراثية للدول ذات الحضور القوي على الساحة العالمية.

◀ ما المتوقع لمستقبل «التراث» في الإمارات؟

تتمثل التوقعات المستقبلية المتعلقة بمجالات التراث على مستوى الإمارات فيما بين 2021 و2071 في التالي:

- اتجاه الجهات والمؤسسات ذات الصلة بقطاع الثقافة إلى إنجاز التوثيق الوطني للتراث غير المادي عبر الشبكات الوطنية للبيانات الضخمة، إضافة إلى إنجاز توثيق وحفظ التراث المادي.
- المحافظة على التراث والثقافة الإماراتية والاحتفاء بها، وتقديمها إلى العالم وربط الثقافة بالمعرفة والإسهام في بناء مجتمع الإمارات المعرفي بمختلف فئاته العمرية وأينما يوجد، بالاستفادة من المراكز الثقافية والمعرفية لتكون حاضنات للابتكار في فعاليتها وأجندتها.
- سنّ سياسات وقوانين حديثة لحماية الحقوق الفكرية للثقافة التراثية المادية وغير المادية.
- استخدام الإنترنت للقيام بترقية النشر المتعدد الوسائط، ومشروعات ترقيم مصادر التراث ورفعها على شبكة الإنترنت.
- عمل موسوعة إماراتية باللغات العالمية الحية خاصة بالإرث الوطني وشخصياته المؤثرة والموثقة للحضور الإنساني الإماراتي.
- توظيف وسائل التواصل الحديثة في توثيق ونشر التاريخ والتراث غير المادي.
- إعداد السياسات والبرامج الوطنية لرقمنة التراث الثقافي.
- الانتشار الجغرافي على مستوى الدولة ووجود شبكة متكاملة من المراكز الثقافية والتراثية.

التأثيرات

تتمثل التأثيرات المتعلقة بمجالات التراث في الفجوة بين الوضعين الحالي والمستقبلي في 2071:

وتتمثل هذه الفجوة في التالي:

- استقطاب السياحة العربية والعالمية.
- تحقيق مكاسب مادية وزيادة الدخل القومي.
- الاستحواذ على مكانة مرموقة في طليعة الدول المتقدمة.
- سيطرة العولمة على مظاهر ومعالم التراث ومحاولة إظهار بعض الجوانب وإخفاء جوانب أخرى.

«من دون الثقافة والحريّة النسبية التي تنطوي عليها، سيكون المجتمع مجرد غايبة حتى في أوج مثاليته، وهذا هو السبب في كون أي إبداع حقيقي هدية للمستقبل».

ألبير كامو، فيلسوف فرنسي

الأدوات/ المحركات المستخدمة

في الوصول إلى المستهدف 2071

من الأدوات والمحركات المستخدمة في تحقيق الهدف المنشود لمجالات التراث مع حلول عام 2071:

تقنيات الثقافة.	الكوادر البشرية المؤهلة.
القيادة الفعالة.	السياحة الثقافية والتراثية.
التمويل والرعاية.	العلاقات الدولية والدبلوماسية الثقافية.
الفعاليات الثقافية الداعمة للتراث.	البنية التحتية المؤهلة.

خارطة الطريق

تتمثل خارطة الطريق المتعلقة بمجالات التراث فيما يأتي:

1. تنظيم حملات توعوية للتعرف إلى التراث والموروث الثقافي وأهمية تنميته والمحافظة عليه.
2. وضع سياسات وقوانين حديثة لحماية الحقوق الفكرية للثقافة التراثية المادية وغير المادية.
3. وضع السياسة الوطنية للدبلوماسية الثقافية (التمثيل الدولي وتنظيم المشاركة في الفعاليات والأنشطة على المستوى الدولي للتعريف بالثقافة الإماراتية).
4. توسيع وتشريع أطر التعاون مع الجهات المنظمة لسوق السياحة والسياحة الثقافية، عربياً وعالمياً.
5. تنظيم الأيام التراثية في الإمارات السبع، والأيام التراثية المشتركة بين الدولة وكل جالية على حدة داخل الدولة وفي الدول المعنية بهذه الفعاليات.
6. عمل موسوعات إماراتية باللغات العالمية الحية خاصة بالإرث الوطني وشخصياته المؤثرة.
7. موسوعة إلكترونية وطنية تفاعلية للإرث، التراث والآثار (التراث بشقيه المادي والمعنوي).
8. رعاية وتصميم التطبيقات الذكية والألعاب الإلكترونية التي تستهدف التعريف بالإرث الوطني والثقافة والفنون والآثار، وتسهم في ترويجها.
9. بناء منصات الواقع الافتراضي والواقع المعزز والمختلط والتصفح بتقنيات

مستقبلات

إذا تم بناء مدن بالفضاء في عالم الغد فكيف ستكون الثقافة في المدن خارج الأرض؟ وهل سيكون لها دور؟ إذ نتوقع تلاميذها تماماً حيث من المتوقع أن تعتمد على تصورات جديدة لبزوغ ثقافة لا محدودة وبمكونات الخيال العلمي، ومن التحديات هي بناء بيئة ثقافية، إضافة إلى البيئتين الحيوية والتقنية للإنسان.

الرؤية متعددة الأبعاد، بهدف التعريف بالإرث الوطني والثقافة والفنون والآثار وترويجها.

10. استخدام الإنترنت للقيام بترقية النشر المتعدد الوسائط، ومشروعات ترقيم مصادر التراث ووضعها على شبكة الإنترنت.

11. جذب السياحة الثقافية السحابية حول العالم.

12. إطلاق الأولمبياد الثقافي على مستوى دولة الإمارات، متزامناً مع المناسبات الوطنية الكبرى، في سبيل التعريف بالإرث الوطني والخصوصية الثقافية للدولة.

المحور الرابع: الآثار

المجالات

التنقيب وحماية الآثار	المتاحف والتوثيق الأثري
-----------------------	-------------------------

التحديات الحالية

تتمثل التحديات الحالية لمجالات الآثار في التالي:

1. حماية الآثار الوطنية وصونها ومنعها من التسريب، من خلال مضاعفة الجهود لتسجيل الآثار والتنقيب عنها، والاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال.
2. رفع درجة الوعي بأهمية ودور المتاحف الأثرية في الحفاظ على الآثار الوطنية.
3. الارتقاء بالمتاحف الأثرية، وجذب الانتباه إليها، وتوجيه أنظار المواطنين والسائح لزيارتها.
4. زيادة عدد الأفراد الذين يمتلكون الخبرة والتدريب اللازم لبرامج المتاحف

«أريد أن أعيش حياة إيجابية للغاية ومتفائلة تستشرف مستقبلاً رائعاً، والتأثير المنتظر في العالم والناس من حولي».

ديفيد لوري، مخرج أمريكي

والمواقع التاريخية والأثرية
الرئيسية، وإدارة المتاحف
الأثرية.

5. تحديث أساليب العرض
المتحفية بصفة دورية، عن
طريق إدخال التقنيات الحديثة والذكية.
6. تكامل أنظمة البنية التحتية التقنية في المتاحف الأثرية في الدولة.
7. تخصيص الموازنات والموارد اللازمة للارتقاء بجودة الخدمات المقدمة
من قِبَل المتاحف الأثرية.

التحديات المستقبلية

تتمثل التحديات التي تواجه مجالات الآثار مستقبلاً حتى عام 2071 فيما يأتي:

1. استدامة وتنمية القدرات المهنية والمهارات الإبداعية في إدارة وتحديث
وتطوير تقنيات المتاحف الأثرية في الدولة.
2. إنشاء جمعية لرعاية المتاحف الأثرية وتقييمها على أساس علمي.
3. التنسيق مع جهات التعليم العالي لتطوير مناهج تخص الآثار والمتاحف.
4. السعي للتعاون وتبادل الخبرات مع المتاحف العالمية الأخرى.
5. الحفاظ على الموروث الأثري والتعريف به عربياً وعالمياً وترويجه
بوسائل وتقنيات عالية ذات تكلفة منخفضة.
6. تطوير سجل إلكتروني للآثار الوطنية وخريطة أثرية إلكترونية للدولة.
7. استحداث خطط لمواجهة المخاطر والتحديات التي تواجه الآثار
والمتاحف في الدولة.
8. التنافسية العالية ومدى حضور الدولة في ساحة الجذب العالمي.

ما المتوقع لمستقبل «الآثار» في العالم؟

- تتمثل التوقعات المستقبلية لمجالات الآثار عالمياً مع حلول عام 2071 فيما يأتي:
- إنشاء متاحف المستقبل والمنشآت والمرافق الثقافية المطبوعة بتكنولوجيا الطباعة ثلاثية الأبعاد.
 - استخدام الذكاء الاصطناعي والروبوتات المتطورة في مجال الآثار.
 - تجذر دور التكنولوجيا والرقمنة في إنشاء ومتابعة عمل المتاحف المختلفة حول العالم.
 - الترابط بين الدول (العولمة أو العالمية)، وما يبرز عنها من انتشار السياحة الأثرية وسهولة الوصول إلى الموجودات الأثرية في أي مكان حول العالم.

ما المتوقع لمستقبل «الآثار» في الإمارات؟

تتمثل التوقعات المستقبلية لمجالات الآثار على مستوى الإمارات فيما بين 2021 و2071 في التالي:

- إنشاء متحف الإمارات الافتراضي.
- الانتقال في احتضان والحفاظ على وتوثيق الإرث الحضاري والثقافي، من جدران المتاحف والقلاع وأسوار المواقع الأثرية، إلى الفضاء الإلكتروني الواسع عبر التحول من المكان الواقعي إلى الافتراضي في بناء المتاحف وتنسيق عملية الجذب السياحي والاستقطاب العالمي، كما ستكون الإفادة عظيمة من إمكانات الذكاء الاصطناعي في الكشف والتنقيب ربما، والتوثيق بما يمثله من بيانات ضخمة بكل تأكيد.
- خلق سياسات وقوانين حديثة لحماية الآثار والمواقع الأثرية والمتاحف من الاندثار، وإنشاء قاعدة بيانات رقمية لتوثيق الموجودات الأثرية.

«إن دمج التوجهات المستقبلية مع مفاهيم وتوقعات التقدم، هو السبيل لتحقيق الأهداف، ولا شيء مستحيل.»
ألن دنديس، تربوي

المحاور الرئيسية لاستشراف مستقبل الثقافة

- استثمار بناء المتاحف والمدن الذكية واستثمار الصناعات الرقمية الذكية لضمان الانتشار والاستخدام.
- جذب السياحة الثقافية حول العالم بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- تأمين مشاركة القطاع الخاص في رعاية المتاحف والمواقع الأثرية والثقافية.
- تصميم معيار وطني للمتاحف والمرافق الثقافية وقياس مؤشر خاص بجودة البنية التحتية للمرافق الثقافية.
- بناء القدرات التي تدعم أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات.

التأثيرات

تتمثل التأثيرات المتعلقة بمجالات الآثار في: الفجوة بين الوضعين الحالي والمستقبلي في 2071:

وتتمثل هذه الفجوة في النقاط التالية:

- تقوية أواصر التلاحم والانتماء للوطن، من خلال اعتزاز المواطن بتاريخ بلده وموجوداته الأثرية.
- تعزيز دور الآثار والمتاحف الأثرية في إثراء الثقافة الإماراتية وتنويع محتواها.
- نضج الوعي بأهمية المحافظة على الآثار، وتزايد أعداد الكوادر البشرية الوطنية المتخصصة بالآثار والمتاحف.
- تنويع الاقتصاد وزيادة الدخل القومي، من خلال تشجيع السياحة الأثرية وترويجها.
- نمو أعداد السياح وزوار المواقع التاريخية والأثرية، من المواطنين والمقيمين.

الأدوات/ المحركات المستخدمة

في الوصول إلى المستهدف 2071

من الأدوات والمحركات المستخدمة في تحقيق الهدف المنشود لمجالات الآثار مع حلول عام 2071:

العلاقات الدولية والدبلوماسية.	تقنيات الثقافة.
الفعاليات الثقافية.	الكوادر البشرية المؤهلة.
الخدمات الثقافية.	البنية التحتية.
الذكاء الاصطناعي.	القيادة الفعالة.
التنافسية العالمية والسعي للأفضل.	التمويل والرعاية.

خارطة الطريق

تمثل خارطة الطريق المتعلقة بمجالات الآثار فيما يأتي:

1. اعتماد الأماكن الأثرية والمعالم والمراكز الثقافية والمواقع السياحية كأماكن تنظيم للفعاليات، تعزيزاً للسياحة الثقافية كمصدر دخل وطني.
2. توحيد الجهد الحكومي في رعاية واحتضان التراث الإماراتي وإبرازه، والعمل على إنشاء شبكة متاحف الآثار الوطنية (متاحف دبي، الشارقة، عجمان، الفجيرة، رأس الخيمة، أم القيوين، وأبوظبي)، وتعزيز الاستخدام والترويج الرقمي لموادها، عربياً وعالمياً.
3. إنشاء شبكة متاحف الإرث الوطني (متحف زايد، متحف الاتحاد)، وتعزيز الاستخدام والترويج الرقمي لموادها، عربياً وعالمياً.

مستقبلات

في المستقبل، ستكون الثقافة بوابة دخول لعوالم أضرى، وستتمكن فئة المثقفين وفروعها من تطوير مشروعات مصغرة تساعد على تطوير أنظمة تدعم أسلوب الحياة.

4. مواكبة متاحف المستقبل والمنشآت والمرافق الثقافية المطبوعة بتكنولوجيا الطباعة ثلاثية الأبعاد في العالم.
5. استخدام التقنيات الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي من أجل التعريف على المواقع الأثرية والمحافظة عليها.
6. رعاية وتصميم وإطلاق التطبيقات الذكية والألعاب الإلكترونية الثقافية التي تحتوي على مضمون قيميّ يسهم في استعادة وتخليد روائع الموروث الوطني وتعزيز قيم الأصالة والهوية، (مثال: متحف البطولة/ صرح الكرامة...).

المحور الخامس: الهوية الوطنية الإماراتية

المجالات

احترام القوانين وثقافات	القيم الإسلامية والسلوكيات الفاضلة
التاريخ والمكتسبات والعادات والتقاليد	النهوض بالوطن وتحقيق الرفاهية
الانتماء للوطن والولاء للقيادة	

تحقيق الوحدة والترابط التحديات الحالية

تمثل التحديات الحالية لمجالات الهوية الوطنية الإماراتية في التالي:

1. التنوع والاختلاف الثقافي.
2. التركيبة السكانية وتعدد الثقافات داخل الدولة.
3. محدودية نظم المعلومات الثقافية، وعدم ترابطها، وقلّة استخدامها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات.
4. الخصوصية الثقافية غير متجلية في مجملها في الساحة الثقافية الإماراتية.
5. الانفتاح الثقافي الذي تشهده الثقافة الإماراتية، وإن كان لا يشكّل ضرراً بالغاً عليها، إلا أنه يحجب الشخصية الثقافية المحلية.

6. تنوع الثقافات في الدولة وتعارض بعض القيم والعادات الدخيلة مع قيم وعادات الشعب الإماراتي، مما يؤثر سلباً في طمس ثقافة الدولة.
7. العولمة والانفتاح واحتكاك الشباب الإماراتي بالثقافات الأخرى.
8. الحفاظ على القيم الموروثة بتقاليدها وعاداتها، وقيمها الإسلامية العربية الأصيلة.
9. ترويج المجتمعات الغربية ثقافتها وأنماطها السلوكية المتناقضة مع شخصيتنا العربية.
10. مواجهة التشدد والغلو الفكري والديني.
11. التفاعل الإيجابي مع الجاليات المقيمة في إطار مبدأ الثقافة للجميع.
12. تعزيز منظومة الولاء والانتماء والقيم الإسلامية وحفظ التاريخ والمكتسبات والعادات والتقاليد.

«ما يساعدك على جعل مستقبلك أكثر إشراقاً هو أن تقرر اليوم أن تكون سعيداً، وتشعر بالامتنان تجاه حاضرک، ولا تشغل بالك بالمستقبل».

مات موريس، كاتب ومؤلف

التحديات المستقبلية

تمثل التحديات التي تواجه مجالات الهوية الوطنية الإماراتية مستقبلاً حتى عام 2071 فيما يأتي:

1. عالمية أنماط الحياة (الترابط بين البلدان: العولمة أو العالمية)، مع تعزيز الخصائص الثقافية (إن عالمية أنماط الحياة في المأكل والمسكن والملبس تؤدي أكثر فأكثر إلى غلبة القوالب الحضارية العالمية الجاهزة المستوردة، والتي تؤثر بطبيعة الحال في المرجعيات الثقافية وتقتحم خصوصياتها الوطنية، لذا فإن التحدي أن يتم الحفاظ على عناصر الهوية الوطنية والخصوصية الثقافية من تراث وتقاليد وعادات وإرث ثقافي ومعرفي، بل أن يتم التعريف بها عالمياً وترسيخها كخصوصية ثقافية عالمية لا معولمة).

2. الهجرات الدولية وما تُحدثه من بزوغ مجتمعات متعددة الثقافات ومتعددة الأعراف.
3. أثر التكنولوجيا الحديثة (الإعلاميات، البيوتكنولوجية، المواد الجديدة) أو الثورة في التقنيات وتطبيقاتها وتحول المجتمعات مع تجذُّر دور التكنولوجيا والرقمنة في حياة البشر وانعكاس هذا الأثر على ثقافة المجتمع.
4. العمل على توطين المعارف وتنميتها ونشرها في الجهات المحلية.
5. الاستفادة القصوى من رأس المال البشري والاستثمار الثقافي كرافد وداعم لاقتصاد المعرفة.

◀ ما المتوقع لمستقبل «الهوية الوطنية الإماراتية»؟

تتمثل التوقعات المستقبلية لمجالات الهوية الوطنية الإماراتية عالمياً مع حلول عام 2071 فيما يأتي:

- جوهر الملامح الجديدة الطارئة هو سعي قوى العولمة إلى إلغاء مفهوم الخصوصيات الثقافية أو على الأقل الركون بها في الزوايا المعتمة لتتقلص جاذبيتها فتكف عن أن تكون حافزاً دافعاً نحو إثبات الذات.
- حدوث ثورة في تقنيات الحفاظ على الهوية الوطنية وتطبيقاتها.
- تجذُّر دور التكنولوجيا والرقمنة في حياة البشر، وما يتبعها من ترسيخ للقيم والسلوكيات وسهولة تعميمها وانتشارها.

◀ ما المتوقع لمستقبل «الهوية الوطنية الإماراتية»؟

تتمثل التوقعات المستقبلية لمجالات الآثار على مستوى الإمارات فيما بين 2021 و2071 في التالي:

- ستصبح الهوية الوطنية منظومة ثقافية معرفية بامتياز في المستقبل القريب، حيث تصبح أكثر التصاقاً بالواقع الذي يعيشه المجتمع والإنسان الإماراتي، في بيئة معرفية تسليح بالتقنيات الحديثة والتكنولوجيات المبتكرة والذكاء

الاصطناعي وسيلةً لحفظ التاريخ والمكتسبات ولترسيخ العادات والتقاليد وتعزيز منظومة الولاء والانتماء، والقيم الإسلامية في الروح الإماراتية

الوثابة الداعمة للتلاحم والدافعة إلى التكاتف، المتطلعة إلى عالم تؤثر فيه إيجاباً بخصوصيتها الثقافية وقيمها الوطنية التي ترتبط بالوطن ككيان وجود معرفي وثقافي ملهم ومحفز على الإبداع.

«تطلع دائماً إلى الأمام، فالنظر إلى الخلف ليس جيداً على الإطلاق، فأنت تريد استشراف المستقبل، وهذا ما يتوجب عليك فعله».

كاثرين بولسيفر، كاتبة ومؤلفة

- توفير بيئة شاملة تدمج في نسيجها مختلف فئات المجتمع، وتحافظ على ثقافة الإمارات وهويتها الوطنية وتراثها وتقاليدها، وتعزز تلاحمها المجتمعي والأسري.
- تعزيز قيمة وأهمية الترابط المجتمعي بوصفه أحد أهم عوامل السعادة للفرد والمجتمع.
- ترسيخ ثقافة السعادة وأنماط الحياة الإيجابية لدى الأسر الإماراتية لتحقيق السعادة المستدامة.
- تعزيز ونشر المحتوى العربي (المطبوع، الإلكتروني، المرئي، المسموع) ذي العلاقة بالسعادة والإيجابية في الحياة وسبل تحقيق الأفراد لسعادتهم الذاتية.
- تعزيز أكبر لدور الثقافة في الاحتفاء بالهوية الوطنية ورموزها، وتعميق الشعور بها وتعظيم دور جميع الأطراف (الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني) في تحقيق هذا الهدف الوطني.
- الإعلام ودوره في تعزيز التلاحم الوطني والمجتمعي، ونشر الثقافة الإماراتية والتعريف بالهوية الوطنية الإماراتية.
- نشر وترسيخ قيم التسامح والاعتدال وتقبُّل الآخرين في مجتمع دولة الإمارات.

التأثيرات

تتمثل التأثيرات المتعلقة بمجالات الهوية الوطنية الإماراتية في:
الفجوة بين الوضعين الحالي والمستقبلي في 2071 وتتمثل هذه الفجوة في
النقاط التالية:

- تصبح الهوية الوطنية أكثر التصاقاً بالواقع الذي يعيشه المجتمع والمواطن الإماراتي.
- هيمنة التكنولوجيات الحديثة والتقنيات المتقدمة على نمط وأسلوب حياة المواطن الإماراتي.
- الارتقاء باللغة العربية، وجعل الإمارات مركزاً للامتياز بها.
- تعميق قدرة المجتمع على الابتكار والريادة.
- تعزيز مقومات استدامة الثقافة الإماراتية.
- استكشاف آفاق ريادة قيم التسامح والإيجابية والسعادة في تحفيز الاقتدار الوطني على صناعة رأس المال.
- تحقيق السعادة وبيئة العمل الداعمة والمحفزة والمجتمع الإيجابي.

الأدوات/ المحركات المستخدمة

في الوصول إلى المستهدف

من الأدوات والمحركات المستخدمة في تحقيق الهدف المنشود لمجالات
الهوية الوطنية الإماراتية مع حلول عام 2071:

الثقافة والفنون.	الدين الإسلامي.
التسويق والترويج الفعال.	التعليم.
العادات والتقاليد الأصيلة.	القيادة.
الترباط الأسري.	الإعلام.
التمسك بالثوابت الوطنية.	تربية الطفل.

خارطة الطريق

تتمثل خارطة الطريق المتعلقة بمجالات الهوية الوطنية الإماراتية فيما يأتي:

1. استخدام آليات التواصل الاجتماعي والافتراضي في سبيل تحقيق أهداف التعريف بالمنجز الثقافي المحلي، وباللغات العالمية الحية المتعددة.
2. تعزيز فرص التلاقي الثقافي الإماراتي مع الآخر من الجاليات المقيمة على أرض الدولة، واستقطاب الأعضاء الفاعلين في النوادي والمؤسسات المجتمعية التي تنهض بدور رئيس في توجيه اهتمام أبناء الجاليات المقيمة، بتنظيم فعاليات ثقافية تستهدف تعريف الآخر بالثقافة الإماراتية ومنجزاتها، وفي الوقت نفسه تعمل على إبراز ثقافة الآخر.
3. تعزيز المناهج الدراسية والأنشطة الصفية واللاصفية بالمواد والإرشاد ذي الصلة بقيم التسامح والانفتاح على الآخر واحترام التنوع والاختلاف.
4. اعتماد اللغات الرسمية للجاليات الكبرى في الدولة كلغات نشر محلياً، والعمل على ترجمة المحتوى العربي إليها.
5. تدريب وابتعاث المختصين بالصناعات الرقمية والذكية بهدف الاستفادة من خبراتهم المكتسبة.
6. إنجاز معجم إلكتروني ثقافي اصطلاحي معرفي بمصطلحات ورموز وطنية وثقافية.
7. تعزيز فريق الحكومة الذكية،

الاستشراف هو بعد النظر، وسعته وعمقه، وبتعبير آخر (تجديداً) ومعاً (تملك)... النظرة الإجمالية والإرادية وطويلة المدى هي ضرورة لمنح معنى للعمل. التوقع هو تقدير للمستقبل مصحوب بقدر من الثقة. الاستشراف الاستراتيجي: هو وضع استباق الاستشراف في خدمة العمل الاستراتيجي للمؤسسة.

مستقبلات

في المستقبل ستتعدد الثقافات، وسيتمكن الفرد من الاختيار من عدة ثقافات وفق ميوله وتقبله لدرجة صياغة ثقافة منفردة له، مما قد يصبح المجتمع متعدداً بعوالمه الثقافية.

المحاور الرئيسية لاستشراف مستقبل الثقافة

- وتدعيم فريق إدارة تقنية المعلومات، والسعي لخلق وحدة خاصة بالرقميات والذكاء الاصطناعي مدعّمة بالكفاءات البشرية والتقنيات الحديثة.
8. قمم ثقافية عالمية في الدولة في مختلف المجالات (وخاصة في مجالات دعم الهوية الوطنية) وبناء الشراكات الاستراتيجية الثقافية والمعرفية مع دول العالم.

المحور السادس: فعاليات المشهد الثقافي

المجالات

الجوائز الثقافية	البرامج والفعاليات الثقافية
------------------	-----------------------------

التحديات الحالية

- تتمثل التحديات الحالية لمجالات فعاليات المشهد الثقافي فيما يأتي:
1. فاعلية وقوة البرامج والمبادرات التي تطلقها المؤسسات الثقافية في الدولة.
 2. الجاهزية الإدارية والمالية والمؤسسية للمراكز والمرافق الفنية والثقافية.
 3. تكامل أنظمة البنية التحتية التقنية في المرافق الثقافية في الدولة.
 4. شبكة الشراكات، الكلفة والاستثمار (الاستثمار في الثقافة/ التمويل والرعاية للعمل الثقافي).
 5. توفير الموارد والإمكانات المالية اللازمة في ظل انخفاض الموازنات المالية.
 6. الحاجة إلى تعزيز الصناعات الثقافية.
 7. وضع قوانين للعمل الثقافي وإخضاعه لمعايير الجودة والتميز في الأداء.
 8. الاهتمام وتعزيز الاستثمار بالعنصر البشري باعتباره المحرك الرئيس في تنمية المناخ الثقافي والمعرفي بالمجتمع.

9. القدرة على الاستخدام الواعي للتقنيات الحديثة.
10. توفير المحتوى الثقافي الداعم للسعادة والإيجابية في المجتمع.

التحديات المستقبلية

تتمثل التحديات التي تواجه مجالات فعاليات المشهد الثقافي مستقبلاً حتى عام 2071 فيما يأتي:

1. بزوغ مجتمع الإعلاميات، إذ باتت لوسائل التواصل الاجتماعي والإعلام التفاعلي والمرئي (البث التلفزيوني والإذاعي الحي عبر شبكة الإنترنت، المواقع الإلكترونية، البث الحي عبر إنستغرام، والفيسبوك، وتويتر وغيرها) - الدور الأبرز في تغيير والتأثير في حياة الإنسان في كل مكان، لذا يجب الوعي بأهمية تحدي أن تمتلك الدولة مقومات ومقدرات التأثير والتوجيه لهذه الإعلاميات العظيمة الدور في حياة المجتمع المعاصر.

2. التحدي السياسي والثقافي،

في عالم تنتشر فيه الأفكار المتطرفة ودعوات الإقصاء والإلغاء وعدم احترام الحدود الوطنية وحقوق الأقليات، لأن الرؤية السياسية الواضحة والاستراتيجيات والخطط الوطنية المستقبلية العامة، ونهضة الفنون والحراك الثقافي الإبداعي المزدهر، هي عوامل ممكنة

إن التخطيط الاستراتيجي للاحق للاستشراف المستقبلي، فإن نسبة نجاح الخطط الاستراتيجية ستكون أكبر لو كانت مبنية على استشراف مستقبلي، بل إنه من المستغرب بناء خطة استراتيجية دون أن يكون هنالك خطة واضحة طويلة المدى. الخبير المستقبلي قادر على إعطاء المخطط الاستراتيجي الفرص التي سيحصل عليها على المدى البعيد، وما المخاطر المتوقعة أيضاً.

للدولة الوطنية في مواجهة هذا التحدي الثقافي السياسي، مع ما تلعبه من دور في الدبلوماسية الثقافية ومدى حضور وتأثير الدولة في محيطها والعالم.

3. العمل على توسيع النطاق الجغرافي والإشغال الزمني في جدول الفعاليات الثقافية وتنظيمها.
4. إطلاق الآليات المجتمعية التي تتفاعل على نحو مباشر مع القارئ والمؤلف لينخرطاً معاً في جهد مجتمعي ممنهج يستمد صدقه من عمليات التطوير المستمرة، واستشراف مستقبل الثقافة والمعرفة.
5. فاعلية وقوة البرامج والمبادرات التي تطلقها المؤسسات الثقافية في الدولة.
6. القدرة على ترسيخ ثقافة السعادة والإيجابية كأسلوب حياة في المجتمع، وتباين واختلاف تعريف السعادة وعواملها وفقاً لكل فرد في المجتمع.
7. تعزيز المشاركات الدولية في المؤتمرات الثقافية، وعدم اقتصرها على مشاركات في مجالات مقننة، وتقوية علاقات التعاون بين المؤسسات التعليمية والهيئات الثقافية.
8. الثقافة والصراعات الإقليمية والدولية.

ما المتوقع لمستقبل

«فعاليات المشهد الثقافي» في العالم؟

تتمثل التوقعات المستقبلية لمجالات فعاليات المشهد الثقافي عالمياً مع حلول عام 2071 فيما يأتي:

- إتاحة التكنولوجيا لما يُسمى بالحوسبة الوجدانية Emotional Computing للآلات والتطبيقات، لتتمكن من التعرف إلى الحالة النفسية والشعورية، وبالتالي تستكشف الخلفية الثقافية وتربطها بالمنظومة الثقافية العامة وتجلباتها التقنية المستقبلية.
- تعزيز الابتكارات والأبحاث والعلوم والتكنولوجيا لتشكيل الركائز الأساسية لاقتصاد معرفي تنافسي عالي الإنتاجية، يدفع عجلته رواد الأعمال، في بيئة أعمال محفزة تشجع الشراكات الفاعلة بين القطاعين الحكومي والخاص، وبناء إطار وطني فعال لتوفير التمويل اللازم لتقديم الخدمات الثقافية والمعرفية.

- حدوث ثورة في التقنيات الداعمة والمؤثرة في مجال الفعاليات الثقافية بمختلف أنواعها.
- تجذّر دور التكنولوجيا والرقمنة في حياة البشر، الأمر الذي يؤدي إلى سهولة وسرعة انتشار الأعمال والفعاليات الثقافية محلياً ودولياً.

◀ ما المتوقع لمستقبل

«فعاليات المشهد الثقافي» في الإمارات؟

تتمثل التوقعات المستقبلية لمجالات فعاليات المشهد الثقافي على مستوى الإمارات فيما بين 2021 و2071 في التالي:

- الانتقال من دور المؤسسة في التنظيم والتنفيذ والإنتاج مقابل دور المتلقي في الاستفادة والنفعية المجتمعية، حيث تصبح البرامج والجوائز الثقافية ذات نفعية تبادلية يشترك في تحصيلها والاستفادة منها الأطراف جميعاً، من المؤسسة مروراً بالشركاء والرعاة، وصولاً إلى المجتمع بأطيافه المختلفة، بل والعمل على إدراجها في مساقات إنتاجية معرفية على المستوى الوطني، كمناهج التعليم والأنشطة اللاصفية والفريقية، أو المناشط الشبابية، أو مناشط أصحاب الهمم والفئات المجتمعية، أو حتى الجاليات المقيمة في الدولة ومراكزها المجتمعية ونواديها الفاعلة.
- العمل على تأسيس الصروح الأكاديمية المختصة بالصناعات الثقافية والإبداعية.
- تركيز فعاليات المشهد الثقافي حول الطاقة النظيفة والمتجددة والتحول الرقمي والذكي، ووضع برامج لمرحلة ما بعد النفط.
- استدامة ترويج الثقافة الإماراتية والفعاليات الثقافية، وعدم اقتصرها على المناسبات الوطنية.

التأثيرات

تتمثل التأثيرات المتعلقة بمجالات فعاليات المشهد الثقافي في الفجوة بين الوضعين الحالي والمستقبلي في 2071: وتتمثل هذه الفجوة في النقاط التالية:

- تنمية المناخ الثقافي والمعرفي بالمجتمع.
- تعزيز دور الشباب في تطوير وتنظيم وقيادة الأنشطة الثقافية والمعرفية المختلفة.
- خلق بيئة معطاءة قادرة على تقديم العلوم والمعارف المختلفة بأعلى درجات الجودة.
- ترسيخ مبادئ دبلوماسية الثقافة وإمكانات العولمة.
- تحسين جودة التعليم والارتقاء به إلى أعلى المستويات.

فقط تذكر: عندما تظن أن كل شيء من حولك قد مضى، فإن المستقبل آتٍ.
بوب جودارد، مؤلف

الأدوات/ المحركات المستخدمة

في الوصول إلى المستهدف

من الأدوات والمحركات المستخدمة في تحقيق الهدف المنشود لمجالات فعاليات المشهد الثقافي مع حلول عام 2071:

بحوث ودراسات ثقافية ومعرفية.	تقنيات الثقافة.
الكوادر البشرية المؤهلة.	البنية التحتية للثقافة.
التسويق الذكي والترويج الفعال.	حوكمة العمل الثقافي.
الطاقات الشابة والناشئة والأطفال.	القيادة الرشيدة والفاعلة.
التمويل والرعاية للعمل الثقافي والمعرفي.	التوزيع الجغرافي المتنوع وأثره في تنوع
العلاقات الدولية والدبلوماسية الثقافية.	الفعاليات الثقافية.

خارطة الطريق

- تتمثل خارطة الطريق المتعلقة بمجالات فعاليات المشهد الثقافي فيما يأتي:
1. اعتماد الأماكن الأثرية والمعالم والمراكز الثقافية والمواقع السياحية كأماكن تنظيم فعاليات السياحة الثقافية وتنمية المعرفة تعزيزاً للسياحة كمصدر دخل وطني.
 2. تعزيز فرص الحضور والرعاية والمشاركة في الفعاليات الإماراتية الثقافية والفنية ذات البعد العالمي.
 3. المشاركة الفاعلة في معارض الكتاب والفعاليات الثقافية العالمية على مستوى التمثيل الكلي لجميع أطراف المنجز الثقافي الإماراتي، والتركيز على إبراز التميز العالمي لهذا المنجز.
 4. تأسيس مجلس تنسيقي يضم الملحقين الثقافيين ومديري إدارات الفعاليات الثقافية في المراكز الثقافية في الدولة، بهدف تفعيل الحضور الإماراتي عالمياً، من أجل: الاستقطاب السياحي، الانتشار المعرفي، وإشهار الثقافة الإماراتية عالمياً.
 5. تنظيم فعاليات ثقافية متعددة ومجانية تتضمن معارض فنية وملتقيات شعرية وعروض أداء، إضافة إلى الأولمبياد الثقافية.
 6. تفعيل المشاركة الذكية للجمهور في تقييم الجوائز الثقافية والمعرفية بهدف الانخراط المجتمعي في عملية تقدير الفنون ومكافأة التميز والإبداع.

«في ظل التقلبات التي تشهدها أعمالنا، لا يمكننا أن نتحمل الاستكانة إلى أمجادنا، حتى وإن كان ذلك بغرض التفكير في الماضي، فالأوقات والأحوال تتغير على نحو سريع يتطلب منا أن نركز على أهدافنا في المستقبل باستمرار».

والت ديزني، رجل أعمال ومنتج ومخرج وسينارست، وأخصائي رسوم متحركة أمريكي

.....

7. إطلاق منصات ذكية وتطبيقات تفاعلية للتعريف بثقافات الشعوب والدول، وإبراز عراقية تاريخ الجاليات المقيمة، واستقطاب جهود المؤسسات السياحية والتجارية الكبرى من تلك الجاليات في سبيل الارتقاء بأنماط التلاقي الثقافي في عصر العالمية والذكاء الاصطناعي.

هناك خلط بين التخطيط الاستراتيجي والاستشراف الاستراتيجي المستقبلي، فالتخطيط الاستراتيجي قد يمتد إلى خمس أو عشر سنوات، بينما الاستشراف المستقبلي يمتد إلى ٢٥ سنة أو أكثر، عندما تتم عملية التخطيط الاستراتيجي، فإنه يتم التركيز على مجال معين لوضع الخطة له، كالتخطيط في المجالات الاقتصادية والأمنية أو التعليمية، بينما في الاستشراف الاستراتيجي، يتطلب النظر إلى جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، وتفحص كل مجال على حدة.

8. استغلال المناسبات الاحتفالية العالمية (مناسبات دينية وقومية وعالمية) والفعاليات الثقافية العالمية التي تقام على أرض الدولة وخارجها (الشارقة عاصمة للكتاب، إكسبو 2020،....) لترسيخ دور القطاعات المختصة في تحفيز السياحة الثقافية وجهود الدبلوماسية الثقافية والقوة الناعمة لدولة الإمارات.

المجالات المؤثرة في مستقبل الثقافة وبرامج الإمارات لبنائه

◀ المجالات المؤثرة في مستقبل الثقافة

فيما يأتي المجالات المؤثرة في مستقبل الثقافة، وأثر كل منها:

1. مستقبل رأس المال البشري والشباب

هنالك علاقة مهمة وقوية بين الثقافة وتنمية المعرفة من جانب، ورأس المال البشري الذي يحرك المجتمع المعرفي من جانب آخر.

الأثر

- ترتبط الثقافة مستقبلاً بقدرة رأس المال البشري، وبخاصة الشباب، على الانتقال من التلقي إلى الإنتاج في الثقافة والمعرفة، وسيكون لهم دور الشريك في الفعل الثقافي عبر إحداث انتقال نوعي في منظومة العمل الثقافي مع القطاعين الحكومي والخاص.
- سيشهد المستقبل توظيف جميع الطاقات الكامنة لرأس المال البشري المواطن، عبر تعظيم مشاركة الإماراتيين، وتشجيع الريادة وبناء القيادات في القطاعين الحكومي والخاص، وجذب أفضل الكفاءات والحفاظ عليها في الثقافة والمعرفة، وإطلاق برامج مبتكرة لإبراز الموهوبين.

2. مستقبل التكنولوجيا والأنظمة الذكية «الثورة الرقمية»

للمبرمجيات الذكية الخاصة بالثقافة والمحتوى الثقافي والإنتاج المعرفي الدور الكبير في المستقبل.

الأثر

- التقنيات الحديثة لها دور مهم في تشجيع الابتكار، وأصبحت أدوات مهمة لتحقيق أهداف التنمية البشرية والاقتصادية في المجتمع. كما أن القدرة

الاستشراف هو: ماذا يمكن أن يحدث؟
الاستراتيجية هي: ماذا يمكن أن أفعل؟
ماذا سأفعل؟ وكيف سأفعل؟

على الاستخدام الواعي للتقنيات الحديثة أصبحت إحدى الخصائص الإيجابية للمواطن الناجح في هذا العصر، بل إن هذه القدرة أصبحت أيضاً دليلاً على تقدم المجتمع، وهي مورد مهم من موارد الإنتاج فيه، وأداة لتحسين نوعية الحياة لجميع الأفراد.

- من الأمثلة على الاتجاهات المستقبلية في هذا المجال:

– إتاحة التكنولوجيا ما يُسمى بالحوسبة الوجدانية Emotional Computing للآلات والتطبيقات أن تتعرف إلى الحالة النفسية والشعورية، وبالتالي أن تستكشف الخلفية الثقافية وتربطها بالمنظومة الثقافية العامة وتجلياتها التقنية المستقبلية.

– تعزيز الابتكارات والأبحاث والعلوم والتكنولوجيا لتشكيل الركائز الأساسية لاقتصاد معرفي تنافسي عالي الإنتاجية، يدفع عجلته رواد الأعمال، في بيئة أعمال محفزة، تشجع الشراكات الفاعلة بين القطاعين الحكومي والخاص، وبناء إطار وطني فعال لتوفير التمويل اللازم لتقديم الخدمات الثقافية والمعرفية.

3. مستقبل الاستدامة والبيئة وتغير المناخ

لا بد من الإلمام بالجوانب الخاصة بالبيئة، وكيفية المحافظة عليها واستثمار مواردها، وكذلك طرق مواجهة تغير المناخ والتغلب على آثاره، وذلك هو دور الثقافة.

المجالات المؤثرة في مستقبل الثقافة وبرامج الإمارات لبنائه ●

الأثر

يكون للثقافة الدور التثقيفي التوعوي في مجال خلق ثقافة مجتمعية خاصة باحترام الندرة وتوفير المصادر والحفاظ على الموارد، وفي مجال الاستخدام الكفء والمتوازن للمنتجات الثقافية بما يضمن تدويرها والتقليل من استهلاكها.

4. مستقبل البنية التحتية والمواصلات

الاستخدام الأمثل لمنشآت البنية التحتية والمواصلات مطلب أساسي لأي مجتمع يروم التقدم والازدهار.

الأثر

للثقافة علاقة وثيقة بالبنية التحتية والمواصلات لجهة الاستخدام الأمثل لمنشآت البنية التحتية، وبخاصة الثقافية منها، إضافة إلى الاستخدام الأجدى للمواصلات في عمليات التحشيد للجمهور والإيصال والنقل للمنتجات الثقافية بغرض نشرها وتوزيعها على أوسع نطاق جغرافي عابر للحدود.

5. مستقبل الصحة

في الصحة العامة ينبع دور الثقافة في رفع الوعي الصحي بين الأفراد، عبر توظيف جميع الأدوات والمرافق الثقافية في الدولة، واستهداف أهم عادات الحياة الصحية السليمة، وتعزيزها بين الأفراد من مختلف الفئات العمرية.

الأثر

كما قيل قديماً: «العقل السليم في الجسم السليم»، بات اليوم مُلِحاً وفي المستقبل أكثر إلحاحاً أن يهتم المجتمع بصحة أبنائه، وأن يستخدم الثقافة وآليات إنتاجها وسيلةً وقائيةً وعلاجيةً وشفائيةً كما يحدث في دول العالم الأخرى، من مثل الموسيقى في العلاج، الرواية للمرضى والمسنين، الأداء والمسرح لتحسين القدرات المناعية لدى المرضى... إلخ.

6. مستقبل التعليم

التعليم أحد الأعمدة التي يبنى عليها ازدهار المجتمع ومواكبته لتطورات العصر، فالمجتمع المتعلم هو مجتمع متطور مزدهر.

الأثر:

لا تنفصم عرى التعليم عن الثقافة، فلا يمكن للثقافة أن تتطور وتنمو وتستديم بمعزل عن التعليم، فالمجتمع المبني على التعليم الجيد يتصف بالذكاء، وتأتي الثقافة لتكمل مشهد تحوُّله من الذكاء إلى أن يكون مجتمعاً تقنياً معرفياً مثقفاً واعياً، والثقافة لأجل أن تقوم بهذا الدور يجب أن تتمثل طرائق التعليم الحديثة وتقنياته المستقبلية المجدية.

7. مستقبل التنمية المستدامة

لا غنى للمجتمعات الراغبة في التطور الازدهار من وضع خطط للتنمية المستدامة تعينها على الاستخدام الأمثل للموارد.

الأثر

الثقافة في مجتمع الاستدامة تمثل عنصراً أولياً يضمن له الوفرة بدل الندرة، والتعامل الذكي مع الموارد بدلاً من هدرها واستهلاكها بتفريط، وبالثقافة تتمكن جهات التخطيط من إيصال رسالتها التوعوية إلى جمهور قابل للتغيير، ملائم للخطط، غير معوق لتنفيذها.

8. مستقبل بيئة الحياة الإيجابية والسعيدة

البيئة الإيجابية السعيدة هي مطمح المجتمعات كافة؛ لذا فإنها تسعى دوماً للوصول إليها بجميع الوسائل التي في مقدمتها ثقافة الأفراد والمجتمعات على حد سواء.

الأثر

تصبح الثقافة لدى أفراد المجتمع الإيجابي ضرورة للتعبير عن الذات ومدى استمتاعها بالحياة في ظل الحكومة الرشيدة، وتكون الثقافة هنا مكملاً وجودياً لمجتمع سعيد يقدم للعالم النموذج الأفضل ويسعى للاحتفاظ بالقيم الإيجابية جسراً له مع العالم والإنسانية.

9. مستقبل الطاقة

الطاقة هي عماد الحياة، فلا يمكن بحال أن تستمر الحياة دون وجود الطاقة، ولأن الطاقة التقليدية غير المتجددة التي تعتمد عليها أغلب المجتمعات باتت وشيكة الفناء، كان لزاماً على المجتمعات أن توفر البدائل الطبيعية المتجددة.

الأثر

على عاتق الثقافة أن تنشر الوعي عبر مختلف أوجه الفعل الثقافي والإنتاج المعرفي بأهمية الطاقة المتجددة بوصفها سبيلاً لحياة رغيدة ومجتمع سعيد، يتمتع بالرفاه في ظل اقتصاد المعرفة والنماء.

10. مستقبل الاقتصاد والأمن الاقتصادي والتجاري

الثقافة والاقتصاد مفهومان أساسيان في تنمية المجتمعات من ناحية، وبوصفهما ضماناً للتنمية المستدامة التي تنشدها المجتمعات العالمية اليوم من ناحية أخرى.

الأثر

- تقوم الثقافة بدور رافد لاقتصاد المعرفة والوفرة عبر الترشيد في الاستهلاك والنماء للمدخل الوطني والتوفير في الموارد الطبيعية وتحفيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بأدوات الدبلوماسية الثقافية والقوة الناعمة التي تعد الثقافة واحدة من ضروراتها المطلقة.

- هنالك أربعة أنواع من الاستثمار الثقافي: الاستثمار في المرافق الثقافية والتراث المادي، الاستثمار في الأحداث الثقافية ودعم الإبداع وتكوين المجموعات الفنية والمتحفية، الاستثمار في توفير ظروف وشروط جاذبية وبروز الفاعلين (أفراداً ومؤسسات) في الصناعات الثقافية، وأخيراً الاستثمار في الصناعات الثقافية وإنتاج المضامين.
- سيشهد المستقبل الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة، عبر تشجيع الابتكار والبحث والتطوير، وتعزيز الإطار التنظيمي لقطاع الثقافة والمعرفة، وتشجيعها لإنتاج القيمة المضافة العالية بما يطور من بيئة الأعمال، ويعزز جاذبية الدولة للاستثمارات، وإطلاق إمكانات المواطنين ليقودوا عجلة التطوير الاقتصادي من خلال تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعين الحكومي والخاص، وغرس ثقافة ريادة الأعمال في الجامعات والمدارس، لتخرج أجيالاً تتمتع بروح الريادة والإبداع والمسؤولية والطموح.
- إن التنمية الثقافية الناجحة لاقتصاد قائم على المعرفة تظهر من خلال قدرة المؤسسات على الإبداع والابتكار، لذلك يجب التقييم والتحفيز المستمر لقدرة المؤسسات على الابتكار وخلق المعرفة باستمرار وبما ينعكس على الثقافة إيجابياً.

11. مستقبل الموارد المالية

من غير الممكن أن تنهض المجتمعات دون وجود موارد مالية تعينها على تنفيذ خططها التنموية ومشروعاتها المستقبلية.

الأثر

تستدعي الثقافة الجهد الفردي والشراكات الثقافية والرعاية الفنية

مستقبلات

في المستقبل القريب سينخفض حجم السياحة الثقافية، فبوجود الواقع الافتراضي والمعزز ستتحول تلك السياحة بمفهومها الحديث الترفيهي إلى المنزل، حيث سيتمكن الفرد من العيش عبر ثقافات الدول دون التنقل الفعلي، مما سيتيح له تجربة فريدة بأقل التكاليف.

المجالات المؤثرة في مستقبل الثقافة وبرامج الإمارات لبنائه .

بالشراكة مع القطاع الخاص، لتدخل في عمليات رفد وتوفير الموارد المالية للقطاع الثقافي دون سواه، بما يتيح للحكومة أن تخصص الموارد المالية المستهلكة في رفد القطاع الثقافي لمجهود آخر تتطلبه مستلزمات الانتقال إلى المستقبل والاستدامة فيه.

12. مستقبل الحكومة والخدمات الحكومية

من المهم تحسين تقديم الخدمات العامة، خاصة بالنظر إلى الاتجاهات العالمية مثل ارتفاع سقف التوقعات، والقيود المفروضة على الميزانية، والمنافسة العالمية على الاستثمار، وبرامج إصلاح القطاع الحكومي، وتغير التركيبة السكانية.

الأثر

تدخل العمليات الثقافية في المنظومة الذكية الحكومية وتصبح أداة رئيسة في العمليات الحكومية، بحيث يصبح تنسيق الأدوار الحكومية ضرورياً لخلق تكامل ثقافي معرفي حكومي ومجتمعي عام.

13. مستقبل العلاقات الدولية والسياسية

العلاقات الدولية والسياسية بين المجتمعات عامل مؤثر في نهضتها وتطورها، فلا يُتصوّر أن تعيش المجتمعات منفصلة بعضها عن بعض في عصر سمته الأساسية هي التواصل على المستويات كافة الفردية والمجتمعية.

الأثر

تؤثر الثقافة والدبلوماسية الثقافية في مستقبل العلاقات الدولية والسياسية، وتصبح الثقافة الوطنية ذات البعد القيمي المرتبط بالتسامح والإيجابية والانفتاح ركيزة أساسية في العلاقات الدولية والسياسية، ورافعة مهمة للدور الإماراتي السياسي على الساحتين الإقليمية والدولية.

14. مستقبل الأمن المائي والغذائي

غني عن البيان أن الماء والغذاء من مقومات الحياة، والعمل على تأمين مستقبل الماء والغذاء ركيزة النهضة، فضلاً عن البقاء على قيد الحياة.

الأثر

تصبح الثقافة ومنتجاتها من إبداع أدبي تعبيرى خادمةً لقيم ومنظومة ومفاهيم الأمن الوطني بشقيه المائي والغذائي، ويصبح للأدباء والشعراء والمبدعين الدور الرديف في ترويح ثقافة الحرص الوطني على الموارد، والذود الوطني عن مرتكزات الأمن المائي والغذائي.

15. مستقبل الأمن الإلكتروني

في عصر يتخذ من التكنولوجيا والتواصل الإلكتروني هويةً له، ينبغي العمل على توفير الأمن الإلكتروني على المستويات كافة.

الأثر

أضحت الثقافة والمحتوى الثقافي والإنتاج المعرفي مجتمعةً متاحةً على الشبكة الإلكترونية وفي التطبيقات والبرمجيات المختلفة، لذا يجب على العاملين في قطاع الثقافة، الوعي بأهمية الحرص الوطني على المنجز الثقافي والحفاظ عليه، وضرورة ارتباطه بالأمن الإلكتروني للدولة ومنجزها.

مجالس المستقبل العالمية

تتعقد مجالس المستقبل العالمية على مدى أربع سنوات متتالية بدعوة من حكومة دولة الإمارات لتجمع جهود المجالس المتخصصة لاستشراف مستقبل العالم في مجموعة من القطاعات التنموية والعلمية والاقتصادية والسياسية، بمشاركة المتخصصين والخبراء، بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس»، بهدف وضع أجندة مستقبلية واضحة للعديد من التحديات التي يشهدها العالم اليوم، ومحاولة توقُّع المسار المستقبلي لكثير من الثورات والتغيرات التكنولوجية والعلمية، كما تناقش المجالس العالمية أيضاً مستقبل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل اندماج التكنولوجيا الرقمية في حياة الإنسان، وذوبان الحدود الجغرافية التقليدية.

يتأتى دور الثقافة في مجالس المستقبل العالمية من خلال الاحتياج إلى الثقافة كقضية محورية للبحث والاستشراف مع انتقال الدولة من اقتصاد النفط إلى اقتصاد المعرفة، لما تحمله الثقافة من طاقات واعدة وقدرة مستقبلية تسهم بالتأكيد في نهضة الوطن وازدهار غده واستدامة مستقبله، ويتمثل الجانب الثقافي في تخصيص دورة أو سلسلة من جلسات عمل مجالس المستقبل لتباحث عملية استشراف إمكانات الثقافة الإماراتية في تعزيز اقتصاد المعرفة في جميع القطاعات التنموية والعلمية والاقتصادية والسياسية.

المستقبل في 60 دقيقة

هي جلسات حوارية تجري فيها استضافة مستشرين عالميين في مجالات استشراف المستقبل المختلفة، مدة كل منها 60 دقيقة، حيث يقدمون خلاصة خبراتهم ومعارفهم وتجاربهم في مجال استشراف المستقبل، وتركز كل جلسة منها على استشراف المتغيرات المتعلقة بمستقبل محور محدد من القطاعات الحيوية التي تغطيها استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل. تهدف جلسات المستقبل في 60 دقيقة إلى تعزيز وعي الموظفين الحكوميين وتعميم ثقافة استشراف المستقبل بينهم، وإثرائهم بالمعلومات المتعلقة باستشراف المستقبل لمساندتهم في وضع الخطط المستقبلية.

إن للثقافة الدور المحوري في جلسات الستين دقيقة التي يمكن أن يتم تخصيصها لاستشراف مستقبل الثقافة عبر عقد جلسات ستين دقيقة حوارية بمشاركة المثقفين وصُنَّاع القرار الثقافي والمبدعين والأدباء والكُتَّاب، من الإمارات والوطن العربي والعالم. مع أهمية أن تكون كل جلسة حوارية مخصصة لقضية يومية من قضايا الثقافة الإماراتية، ولشاغل مجتمعي أو وطني من مشاغل الجهد الثقافي العام.

مئوية الإمارات 2071

أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، خلال ترؤسه اجتماعاً لمجلس الوزراء، «مئوية الإمارات 2071»، التي تشكّل برنامج عمل حكومي طويل الأمد، مستمداً من المحاضرة

التاريخية لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة - لأجيال المستقبل، إذ رسم فيها سموه الخطوط العريضة لبناء إمارات المستقبل، وتجهيز دولة الإمارات للأجيال المقبلة.

وتشكّل «مئوية الإمارات 2071» برنامج عمل حكومي شاملاً وموسعاً، يتضمن وضع استراتيجية وطنية لتعزيز سمعة الدولة وقوتها الناعمة، وضمان وجود مصادر متنوعة للإيرادات الحكومية، بعيداً عن النفط، إضافة إلى الاستثمار في التعليم الذي يركز على التكنولوجيا المتقدمة، وبناء منظومة قيم أخلاقية إماراتية في أجيال المستقبل، ورفع مستوى الإنتاجية في الاقتصاد الوطني وتعزيز التماسك المجتمعي.

محاور استشراف المستقبل كما وردت في مئوية الإمارات 2071

الأول: يركز على تطوير حكومة مرنة بقيادة واعية ذات رؤية واضحة، تسعى إلى إسعاد شعبها، وتقديم رسائل إيجابية للعالم.

الثاني: يتمثل في الاستثمار في التعليم، بحيث يركّز على العلوم والتكنولوجيا المتقدمة، ويرسّخ القيم الأخلاقية والاحترافية والمهنية في المؤسسات التعليمية، ويخرّج عقولاً منفتحة على تجارب الدول المتقدمة.

الثالث: يستهدف الوصول إلى اقتصاد متنوع قائم على المعرفة، ينافس أفضل اقتصادات العالم.

الرابع: يتعلق بترسيخ قيم التسامح والتماسك والاحترام في المجتمع. كل ذلك ضمن محصلة تنموية وتطويرية شاملة كي تكون الإمارات أفضل دولة في العالم بحلول عام 2071.

ومن محاور مئوية الإمارات 2071 التي تدعم رؤية الدولة وعملها الاستراتيجي في خدمة مستقبلها وازدهارها ورفاهية المواطن الإماراتي:

1. منظومة تعليمية نوعية	2. اقتصاد متنوع	3. مجتمع سعيد وتماسك
-------------------------	-----------------	----------------------

منظومة تعليمية نوعية

على صعيد محاور التعليم، تحدد المثوية أهم خصائص التعليم المستهدف الذي يجب توفيره، لضمان تجهيز أجيال المستقبل وتأهيلها لخدمة مجتمعها، حيث يشمل تحقيق مستهدفات عدة، من بينها: التركيز على العلوم والتكنولوجيا المتقدمة والفضاء والهندسة والابتكار والعلوم الطبية والصحية، والعمل على تدعيم وتثبيت القيم الأخلاقية والوطنية وتعزيز الإيجابية، وتعليم الطلاب مبادئ

استشراف المستقبل، وغرس ثقافة الانفتاح لدى الطلبة عبر تعليمهم تاريخ وثقافات وحضارات الدول الأخرى، وتدرّسهم لغات جديدة كاليابانية والصينية والكورية، ووضع آليات لاستكشاف المواهب الفردية للطلبة منذ المراحل الدراسية الأولى، والتركيز على تحويل المدارس إلى بيئة حاضنة للطلبة في مجال ريادة الأعمال والابتكار، وتحويل المؤسسات

عملية استشراف المستقبل ستحفز حدوث تغييرات في آلية اتخاذ القرارات ووضع السياسات، حيث تقوم عملية الاستشراف بتزويد المنظومة بنظرة مستقبلية بعيدة المدى، الأمر الذي يساعد متخذي القرارات على بلورة الأحداث، ووضع السياسات بما يحقق المنفعة للسكان. التحدي الرئيس يكمن في تزويد متخذي القرارات بالتوصيات والنتائج من عملية استشراف المستقبل.

التعليمية في الدولة إلى مراكز بحثية عالمية، وتعزيز منظومة التعلّم المستمر، وضمان وجود جامعات إماراتية ضمن قوائم أفضل الجامعات عالمياً، تكون جاذبة للطلبة والأكاديميين والباحثين من مختلف أنحاء العالم.

تقدّم الثقافة وسائل وآليات وإمكانات تعليمية تربوية بامتياز، ولا يمكن أن نغفل ضرورة التنسيق فيما بين الجهات التربوية والتعليمية والثقافية في اتجاهات ومساقات تساعد على تحقيق المنظومة التعليمية النوعية التي تقوم على الابتكار والإبداع، وهما خاصتان ثقافيتان بامتياز، وعنصران أساسيان من عناصر ترشيق الثقافة، فلا يمكن زرع ثقافة الانفتاح وتثبيت القيم الأخلاقية والوطنية وتعزيز الإيجابية، كما لا يمكن تدريس الطلبة اللغات العالمية إذا لم يكن للثقافة دور رئيس في نقل القيم وترسيخها كتعليم روائع ثقافات الشعوب وكنوز لغاتهم الحية.

اقتصاد متنوع

فيما يتعلق بمحور الاقتصاد، تسعى «مئوية الإمارات 2071» إلى بناء اقتصاد معرفي متنوع من خلال آليات عدة، من بينها: رفع مستوى الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، ودعم الشركات الوطنية للوصول إلى العالمية، والاستثمار في البحث والتطوير في القطاعات الواعدة، والتركيز على القطاعات التي تعتمد على الابتكار والريادة والصناعات المتقدمة، وتطوير استراتيجية اقتصادية وصناعية وطنية تستشرف قطاعات المستقبل، وتضع الإمارات ضمن الاقتصادات الكبرى في العالم، وتنمية جيل من المخترعين والعلماء الإماراتيين، ودعم إسهامهم في تطور العلوم والتكنولوجيا، وتعزيز الاحترافية والمهنية لدى الإماراتيين، وتعزيز التكامل مع الدول المتقدمة في مجال العلوم والتكنولوجيا، وتشجيع تصدير المنتجات والخدمات الوطنية المتقدمة لمختلف أنحاء العالم عن طريق برامج متخصصة ومكثفة، ودعم وتشجيع زيادة نماذج الشركات الإماراتية الرائدة عالمياً.

تسهم الثقافة، وبخاصة السياحة الثقافية، في تنويع مصادر الدخل الوطني، وترسيخ ثقافة الكفاية والوفرة والوعي بالندرة والحفاظ على المصادر والموارد الطبيعية والبيئية، وبناء اقتصاد المعرفة القائم على إنتاجية غير صناعية، تتمثل في الجذب السياحي والربحية العالية المتحققة من خلال صناعات إبداعية كالسينما والمسرح وفنون الأداء بأشكالها المختلفة، والإنتاج الأدبي والفكري والاقتناء والتصميم، والصناعات ثلاثية الأبعاد، وغيرها.

مجتمع سعيد و متماسك

يشكّل محور المجتمع دعامة حيوية في «مئوية الإمارات 2071»، إذ يقوم هذا المحور على مستهدفات عدة، من أبرزها: إرساء مجتمع ينعم بالأمان ويقوم على التسامح والتماسك والقيم الأخلاقية، ويتبنى السعادة والإيجابية كأسلوب حياة، ويوفر جودة حياة عالية (صحية ورياضية)، ويستثمر جميع الطاقات البشرية من رجال ونساء، ويتكون من أسر واعية لمتطلبات المرحلة المقبلة، ويعمل على ترسيخ قيم التواضع وخدمة الوطن من خلال تطوير برامج تدريبية لطلبة المدارس

المجالات المؤثرة في مستقبل الثقافة وبرامج الإمارات لبنائه

والجامعات، ويركز هذا المحور أيضاً على تطوير برامج لإعداد أجيال المستقبل، لتكون سفيرة وقدوة حسنة لدولة الإمارات في الخارج، إضافة إلى تعزيز مشاركة المرأة في القطاعات كافة، والوصول بمدن الإمارات إلى أن تكون أفضل مدن للعيش في العالم.

مستقبلات

ستصل التقنيات المتطورة إلى متناول الناس، وسيستطيع الأفراد تعلم تلك التقنيات واستخدامها في الطباعة ثلاثية الأبعاد، مما سيؤثر في مفهوم التراث المادي والآثار. تتوقع بالمستقبل البعيد عدم الاكتراث لتلك الآثار، إذ يمكن وبدقة متناهية تصنيعها ونسخها وإعادة صياغتها، بل من الممكن محاكاتها على مستوى المجتمعات والدول، مما قد يفقد الدول اقتصادياً إذا ماتم التوظيف الأمثل لها.

لا يختلف اثنان حول أهمية الثقافة في تحقيق السعادة المجتمعية والتماسك على المستوى الوطني، فالثقافة ارتبطت بالرّفاه لجهة تحقيق الشعور بالامتلاء الفكري والروحي ونشر قيم التسامح والتماسك والقيم الأخلاقية التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بمحتوى ثقافي وتجربة قرائية وطنية جادة ومتميزة وحاضنة ابتكارية وإبداعية، تعمل مجتمعةً على تعزيز السعادة والإيجابية كأسلوب حياة،

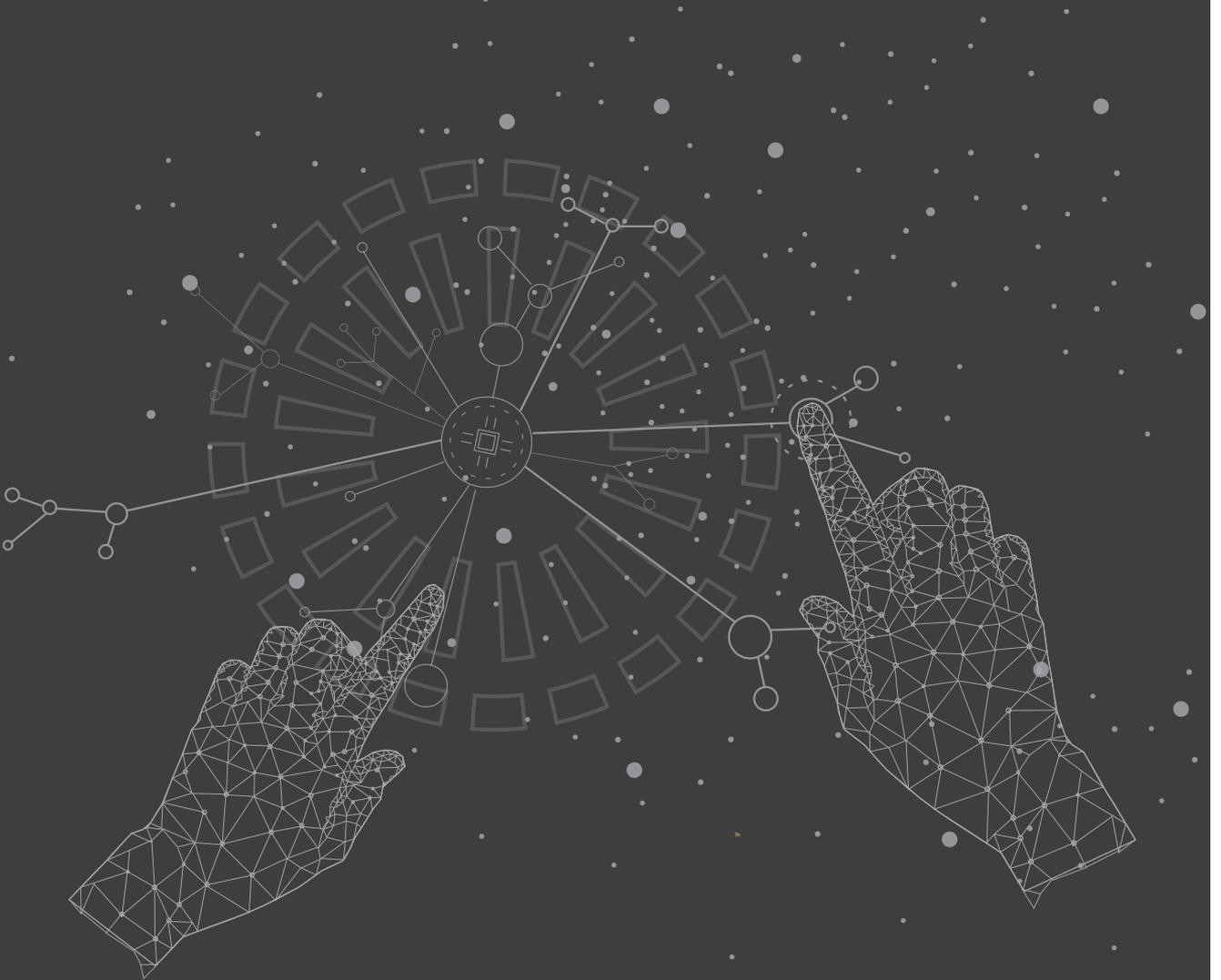
وتوفير جودة حياة ثقافية عالية، كما تحفز الاستثمار في جميع الطاقات البشرية من رجال ونساء، كبار وناشئة، يسهمون معاً في ممارسة الثقافة وأنماطها المختلفة كأسلوب حياة راقٍ وخلاق.



الفصل الثاني

دور الإمارات العربية المتحدة

في استشراف مستقبل الثقافة



مستقبل الثقافة وتنمية المعرفة في ظل الذكاء الاصطناعي

يعرف الذكاء الاصطناعي بأنه جزء من علوم الحاسب، يهدف إلى تصميم أنظمة ذكية تعطي الخصائص نفسها التي نعرفها بالذكاء في السلوك الإنساني، ويشمل الذكاء كافة التطبيقات الإلكترونية في عدة مجالات علمية. يتسم الذكاء الاصطناعي في كونه ثورة تخدم الإنسان في مجالات عدة، تستوعب أطر حياته المتنوعة، وتسارع وتيرة أعماله المختلفة.

في مجال الصحافة: من المتوقع أن تكون الروبوتات الصحفية بديلاً في المستقبل للصحفي العادي، خصوصاً في مجال الأخبار. كما أن أغلب التقارير الصحفية ستكون مكتوبة عبر برامج الذكاء الاصطناعي. أما في مجال الإعلام الاجتماعي، فتساعد تقنيات الذكاء الاصطناعي على الحصول على المعلومات عن الآراء والمشاعر التي يتم نشرها على الإنترنت والشبكات الاجتماعية، وهو ما يسمى تحليل المشاعر، وتحليل الآراء، وتقييم والمواقف والعواطف تجاه القضايا والأحداث والموضوعات.

في مجال الأدب: قد يكون الوقت قد حان لإضافة «الروائي» إلى قائمة المهام المنفذة بواسطة برامج الحاسوب فائقة الذكاء، حيث تمكن الذكاء الاصطناعي من تأليف قصة قصيرة وصلت لمراحل متقدمة بمسابقة أدبية في اليابان تدعى جائزة نيكاي هوشي شينيتشي الأدبية. لم يكن البرنامج على مقربة من الجائزة الكبرى، لكن الذي حققه ليس بالأمر السيئ، فهو بداية طريق جديدة للذكاء الاصطناعي في مجال الإنتاج الثقافي والمعرفي.

من أبرز من يستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي موقع فيسبوك، الذي يعد من أبرز مواقع التواصل الاجتماعي التي تستثمر في أبحاث الذكاء الاصطناعي، حيث يطبق الفيسبوك تقنيات الذكاء الاصطناعي في فرز قواعد البيانات الكبيرة ومرشحات الأخبار، إضافة إلى معرفة اتجاه الموضوعات، وعلامة الأصدقاء

المناسبين في الصور، والتعرف إلى الوجوه، كما يساعد الذكاء الاصطناعي إدارة الفيسبوك على تحليل البيانات لأكثر من مليار مستخدم في تسجيل الدخول وتوليد كميات هائلة من البيانات كل يوم.

من التطبيقات الأخرى المتوقعة،

أن يتمكن الذكاء الاصطناعي في المستقبل القريب من معرفة اتجاهات الشخص ومستوى ذكائه، إضافة إلى صفات شخصية محدّدة والعديد من التفاصيل الخاصة الأخرى التي يمكن أن تترتب عليها تداعيات اجتماعية بالغة الأثر، بدقة عبر صورة الوجه فقط وباستخدام تكنولوجيا قراءة الوجه.

مستقبلات

الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة ستحرك دافعية القيم بنوعيتها الإيجابي وسلبي التأثير، إذ في المستقبل البعيد ستستطيع الحكومات قيادة شعوبها عبر الرقابة الوقائية والفورية للأفعال المتوقعة لأي انتهاك لمنظومة قيمها. مما سيرفع من تماسك المجتمعات فينخرط الفرد في إطار الحكومة الشامل.

من الملاحظ أن هنالك فرصاً لامتناهية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، والتي يمكن بلورتها لتندمج وتسهم في تعزيز عمليات الإنتاج الثقافي، نشرًا وتوزيعاً، كتوظيف الواقع الافتراضي والمعزز والمختلط في مجالات الثقافة والمعرفة والفنون، إضافة إلى استخدام الذكاء الاصطناعي المؤلف، في تأليف الروايات والقصص القصيرة، مثل روبوت فانجوبوت Vangobot وهو روبوت يستخدم في الفن التشكيلي يتميز بلوحاته الرائعة، وغيرها من التطبيقات.

مجالات العمل في استشراف مستقبل الثقافة وتنمية المعرفة

عملت دولة الإمارات على اتخاذ أبعاد ثقافية ومعرفية جديدة في مجالات تقليدية وأخرى جديدة لم يسبق أن كانت ضمن مسؤولياتها في المراحل الماضية، والتحدي الذي تعمل على التصدي له هو بناء الإنسان ورأس المال المعرفي على قواعد جديدة تواكب متطلبات العصر، وتحفظ هويته الثقافية والوطنية، وبناءً على ذلك تم تحديد مجالات العمل لتشمل ما يأتي:

أولاً: المجالات ذات العلاقة بالثقافة

1. الثقافة والفنون	6. التراث
2. التقنيات الرقمية	7. الآثار
3. اللغة العربية	8. العلاقات الثقافية الخارجية
4. مراكز الثقافة ومراكز المعرفة	9. الجوائز
5. الهوية الوطنية الإماراتية	10. المكتبات

ثانياً: المجالات ذات العلاقة بتنمية المعرفة

1. إنتاج المعرفة.
2. تطويع ونقل المعارف العالمية بما يتناسب مع احتياجات المجتمع.
3. تنمية المعرفة من خلال برامج التعليم المستمر، وبرامج تنمية مهارات الحياة.
4. برامج إعداد القادة، والتدريب على الريادة في الأعمال.

تحديات مستقبل الثقافة وصناعته

تواجه الإمارات مجموعة من التحديات التي تؤثر في مجالات عملها المرتبطة بالثقافة، مثل: تعدد الثقافات داخل الدولة، الحفاظ على التراث المادي وغير المادي، مواكبة التطورات التكنولوجية وتوظيف التقنيات، توفير الموارد والإمكانات المالية اللازمة، إضافة إلى التحدي الثقافي والسياسي.

ولأن التحدي الكبير بحسب دراسة هوك دو جو فينيل، الرئيس الإداري للجمعية الدولية المستقبلية الفرنسية، يتمثل في الثقافة والسياسة، ومن كل ما تقدّم تبرز الأهمية القصوى للمبدأ الأول الذي يجب أن تركز عليه وتتمحور حوله عملية استشراف مستقبل الثقافة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو الخصوصية الثقافية (أو ما تعارف الجميع على تسميته بالهوية الوطنية الإماراتية) وانعكاسه المأمول المتمثل في التماسك المجتمعي كأحد العناصر الثقافية - المجتمعية الأساسية، كما وردت في رؤية الإمارات 2021، من أجل ذلك تتراءى في الأفق الإنساني مظاهر تنبئ بتغيّر المرجعيات الثقافية، ولا سيّما منها ما كان جامعاً مشتركاً بين كل النظريات الإثنوبولوجية، ويأتي في طليعة المفاهيم التي تدعن الآن لمراجعات حادة مفهوم الخصوصيات الثقافية، ذاك الذي كان من المسلّمات، والذي على أساسه تشكّل كثير من العلاقات الدولية، وانتظمت آليات العمل الثقافي الدولي المشترك، وجوهر الملامح الجديدة الطارئة هو سعي قوى العولمة المتنفذة إلى إلغاء مفهوم الخصوصيات الثقافية، أو على الأقل الركون بها في الزوايا المعتمنة لتقلّص جاذبيتها فتكفّ عن أن تكون حافزاً دافعاً نحو إثبات الذات الجماعية.

ولأنّ الثقافة ذات هوية بالضرورة، فهي في مضمونها مجمع قيم مخصوصة تطمح إلى أن تكون قيماً مطلقة، والهوية الثقافية هي الخاص الذي من إشاره يريد أن يكون عاماً.

وتتمحور التحديات المستقبلية العالمية في مجالات الثقافة حول التالي:

1. نهضة الفنون: يخضع تطور الفنون إلى مستجدات التقنية والذكاء الاصطناعي

كونها ترتبط به ارتباطاً وثيقاً، ومع المخرجات الابتكارية للتقنية والذكاء الاصطناعي في الفنون بجميع أنماطها، وبخاصة في فنون الأداء والإضاءة والصوتيات والفنون التشكيلية وتطور الفن المفاهيمي Conceptual art والتركيبي، يأتي تطور ونهضة الفنون نتيجة حتمية تعكس التطور التكنولوجي والثورة الرقمية والعلاقة بينه وبين الابتكارية في جميع مجالات الحياة.

2. عالمية أنماط الحياة (الترابط بين البلدان: العولمة أو العالمية)، مع تعزيز الخصائص الثقافية: إن عالمية أنماط الحياة في المأكل والمسكن والملبس تؤدي أكثر فأكثر إلى غلبة القوالب الحضارية العالمية الجاهزة المستوردة، والتي تؤثر بطبيعة الحال في المرجعيات الثقافية، وتقتحم خصوصياتها الوطنية؛ لذا فإن التحدي أن يتم الحفاظ على عناصر الهوية الوطنية والخصوصية الثقافية من تراث وتقاليد وعادات وإراث ثقافي ومعرفي، بل أن يتم التعريف بها عالمياً، وترسيخها كخصوصية ثقافية عالمية لا معلومة.

3. الهجرات الدولية وما تحدثه من بزوغ مجتمعات متعددة الثقافات ومتعددة الأعراق: ينطبق هذا التحدي القريب والوجودي على حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، مع ما تشهده من خلل في التركيبة السكانية، وتوافد لأكثر من مئتي جنسية إلى أرضها، الأمر الذي يحتم ضرورة وضع سياسات تعريب لهذا التوافد الكبير، والذي يتم عبر تعليم الوافدين اللغة العربية، وتعريفهم بقيم وعناصر التراث والهوية الإماراتية، وضمان تفاعلهم الإيجابي معها واحترامهم لها.

4. أثر التكنولوجيا الحديثة (الإعلاميات، البيوتكنولوجيا...) أو الثورة الرقمية في التقنيات وتطبيقاتها وتحول المجتمعات مع تجذّر دور التكنولوجيا والرقمنة في حياة البشر وانعكاس هذا الأثر على ثقافة المجتمع: مع كل ما تقدمه التكنولوجيات الحديثة من إيجابيات، لا بد من إدراك وفهم مخاطر التحول الكلي إلى التقنيات الحديثة بمعزل عن العامل البشري الإنساني المرتبط بالحفاظ على قيم التماسك المجتمعي والتواصل الاجتماعي الحقيقي واستخدام التقنيات الحديثة كأدوات لحفظ الهوية وإبراز القيم لا طمسها والتخلي عنها.

5. بزوغ مجتمع الإعلاميات: بات لوسائل التواصل الاجتماعي والإعلام التفاعلي والمرئي (البث التلفزيوني والإذاعي الحي عبر شبكة الإنترنت، المواقع الإلكترونية، البث الحي عبر إنستغرام، والفيسبوك، وتويتر وغيرها، ومشاهدة الأفلام عبر الإنترنت، والكابلات وخدمة البث التلفزيوني بباقات إنترنت الهاتف) الدور الأبرز في تغيير حياة الإنسان والتأثير فيها في كل مكان، لذا يجب الوعي بأهمية تحدي أن تمتلك الدولة مقومات ومقدرات التأثير والتوجيه لهذه الإعلاميات العظيمة في حياة المجتمع المعاصر.

6. التحدي الثقافي والسياسي: ينبغي تأكيد مبدأ مواجهة التحدي السياسي والثقافي، في عالم تنتشر فيه الأفكار المتطرفة ودعوات الإقصاء والإلغاء وعدم احترام الحدود الوطنية وحقوق الأقليات، لأن الرؤية السياسية الواضحة والاستراتيجيات والخطط الوطنية المستقبلية العامة، ونهضة الفنون والحراك الثقافي الإبداعي المزدهر، هي عوامل ممكنة للدولة الوطنية في مواجهة هذا التحدي الثقافي السياسي، مع ما تؤديه من دور في الدبلوماسية الثقافية ومدى حضور وتأثير الدولة في محيطها والعالم.

محركات عملية استشراف الثقافة

إن المطلوب لتحقيق البعد الاستشرافي الاستراتيجي في الثقافة الإماراتية، والعمل على تحفيز مكوّناته وترسيخ مقوماته الخلاقة المنطلقة إلى المستقبلية بثقة وطموح جاد، هو المحركات التي تعمل على بناء آليات استشراف الثقافة وامتلاك أدوات العمل في هذا المجال المهم.

ويرى بيتر هو هاك إيان، المستشار الأول في مركز المستقبل الاستراتيجي في سنغافورة، «أن عالم اليوم في تغير متسارع، من الممكن أن يحدث أسرع من خلال التكنولوجيا وتغير المجتمعات، وإن المستقبل يكمن في الحوارات والمشاورات والتعاون المشترك من أجل وضع السياسات للدول من خلال استشراف المستقبل»، وهذا ينطبق على الثقافة وعملية استشراف مستقبلها إماراتياً، حيث إن الارتكاز يجب أن يكون على عمل مختبرات الابتكار التي تُنتج أدوات

معرفية رصينة قادرة على استشراف مستقبل الثقافة عبر الرؤى المتكاملة للخبراء والباحثين والمبدعين والمثقفين الفاعلين في صياغة مشهد الثقافة الإماراتية عبر عقود سابقة ولاحقة، وعلى هذه المختبرات أن تنطلق وفق مبادئ عالمية أهمها ترشيح الثقافة أو «الرشاقة في الثقافة»، حيث إن التعاطي السابق قام على مبدأين تمثلاً في الفهم الدقيق للاختلاف وصولاً إلى العمل معاً بنجاح، وفي هذا يكمن التركيز على الكمي لا النوعي، وعلى الآني لا الآتي، بينما يطرح مبدأ ترشيح الثقافة استبدال الكمي بالنوعي، والتركيز على الآتي لا الآني من خلال بناء ثقافة الحوار والتسامح والقيم الثقافية الإنسانية العليا، ثم الاحتفاء بالاختلاف وتقدير الخصوصية الثقافية.

وتتمثل محركات التأثير والقوى الدافعة في عملية استشراف مستقبل الثقافة في:

1. تقنيات الثقافة	7. التحدي الثقافي والتنافسية
2. البنية التحتية	8. الفعاليات الثقافية
3. التسويق والترويج الفعال	9. الإرث والموروث والآثار
4. حوكمة العمل الثقافي	10. الكوادر البشرية المؤهلة
5. القيادة الفعالة	11. الخدمات الثقافية
6. العالمية والعلاقات الدولية	

1. تقنيات الثقافة

يرتبط استشراف مستقبل الثقافة بتقنيات علمية وأكاديمية جادة تسهم في توجيه الجهد الثقافي الوطني نحو غايات معرفية كبرى، كإقتصاد المعرفة، وترشيح الثقافة عبر نشر ثقافة الإبداع والابتكار وثقافة الاحتفاء بالتميز وتقدير النجاح والمواهب، كما يرتبط بالتقنيات المستخدمة والذكاء الاصطناعي في السيناريوهات والاحتمالات بحسب آليات استشراف المستقبل، وقد باتت للتقنيات الحديثة دور كبير في خلق السيناريوهات والاحتمالات المستقبلية، كما أن لها دوراً كبيراً في تحسين آليات الإنتاج الثقافي والإنجاز نوعاً وكمّاً في جميع ميادين الثقافة والفنون.

2. البنية التحتية

تتوافر لدى دولة الإمارات البنية التحتية للثقافة والفنون، وتقدم كل إمارة وكل مدينة المنصات الحاضنة للعروض الجماهيرية والفعاليات والأنشطة الفنية والثقافية، بما يتيح لها إمكانية الوصول إلى أكبر شريحة مجتمعية، وفي الوقت نفسه إمكانية امتلاك البيانات الكبيرة من أعداد وشرائح المهتمين بالفعل الثقافي والمشاركين فيه، والرعاية له، والشركاء، وقواعد بيانات الترويج والبيع وغيرها، بما يمكن من تسخير هذه البيانات والبنية التحتية بمجملها في خدمة بناء اقتصاد المعرفة وتنويع موارد الدخل القومي.

3. التسويق والترويج الفعال

يعتمد التسويق والترويج الفعال على الدور الموازي الذي تقوم به أقسام الاتصال الحكومي والتسويق والإعلام في الجهات الحكومية والمؤسسات الثقافية، ويجب على الجميع في استشراف مستقبل الثقافة السعي لامتلاك تقنيات الإعلام الجديد وأدواته الإلكترونية الفعالة والمؤثرة في الجمهور، مما يتيح النجاح للفعاليات الثقافية والأنشطة والبرامج المجتمعية والتعليمية المرتكزة على الثقافة كمحتوى وفعل إنساني.

4. حوكمة العمل الثقافي

ينبثق دور الحوكمة الثقافية من أهمية دور الحوكمة في المجالات الاقتصادية والقانونية والعلاقات الدولية وتخطيط السياسات، ويتمثل هذا الدور في قونة العمل الثقافي، وإخضاعه لمعايير الجودة والتميز في الأداء، وتحديد الحقوق والواجبات التي تقع على عاتق كل من المنتج والمستهلك الثقافي، والتعامل مع الحراك الثقافي على أنه علاقة نفع مجتمعي حقيقي، قائم على إفادة ومنفعة المجتمع بما يوفره له المنتج الثقافي من سعادة وكفاية معرفية.

5. القيادة الفعالة

تطلب الثقافة المستقبلية الاستغلال الذكي لموارد بشرية مهمة وأساسية في

عملية استشراف مستقبل الثقافة، بل والعمل على تأسيس الصرح الأكاديمي المنهجي الذي يعمل على تخريج القادة، وتفعيل دورهم في مجالات الثقافة والفنون، من خلال التركيز على مبدأ التأهيل وتبادل الخبرات بما يسمح بتدريب جيل من القادة قادرين على الإمساك بزمام الفعل الثقافي والانطلاق به إلى آفاق إبداعية وابتكارية جديدة ومستقبلية تخدم الاقتصاد الإبداعي المعرفة، وتجعل من القائد الثقافي نموذجاً إماراتياً عالمياً رائداً.

6. العالمية والعلاقات الدولية

تقع الثقافة في صلب العلاقات الدولية، كونها تعكس حرص الدول وحكوماتها على الهوية الوطنية وخصوصية الثقافة الوطنية وأصالتها، وتكون في الوقت نفسه الجسر الحضاري للحوار مع الآخر وتعريفه بالإرث الثقافي الوطني وتقاليد وعادات أهل البلاد، وتؤدي الدبلوماسية الثقافية الدور الأكبر في استقرار المجتمعات وازدهار الاقتصاد عبر الجذب السياحي الثقافي والانفتاح على الآخر والتأثير فيه بالقوة الناعمة.

7. التحدي الثقافي والتنافسية

تقع الثقافة مستقبلاً في مساحة الجذب والتنافسية العالية مع التحول إلى الاقتصاد الإبداعي، حيث يكون للدولة الأكثر حرصاً على الحضور والتأثير الثقافي والأشد سعياً لامتلاك تقنيات الإنتاج والتسويق والترويج الحديثة، الحظ الأوفر في امتلاك الموارد واستغلالها والاستثمار فيها، ويكون للعناصر الثقافية التأثير الاقتصادي المطلوب في سياسات وخطط تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل القومي.

8. الفعاليات الثقافية

إن العمل على توسيع النطاق الجغرافي والإشغال الزمني في جدول الفعاليات الثقافية وتنظيمها يساهم في استدامة النشاط الثقافي على مدار العام، ويضمن استقطاب أوسع شريحة مجتمعية، كما يسمح للفعاليات الثقافية المحلية باستقطاب الجمهور من المنطقة والعالم، مع ما يعني ذلك من تنويع لمصادر

الدخل الوطني واستقطاب رأس المال الباحث عن الرفاهية والاكتشاف في إطار السياحة الثقافية.

9. الإرث والموروث والآثار

يعدُّ الإرث والموروث والآثار كنوزاً وطنية ذات قيمة عظيمة وإسهام رئيس في النهضة الثقافية واستدامة التنمية الثقافية، بما تمثله هذه الاستدامة من عنصر محوري ضمن عناصر رفاهية الوطن والحفاظ على موارده المتنوعة، وتعزيز اقتصاد المعرفة، وجذب رأس المال الاستثماري في مجالات ذات عائد وطني يتمثل بالحفاظ على الموروث والتعريف به عربياً وعالمياً، وبخاصة مع ما تقدمه التقنيات الحديثة من فرص لترويج هذا الإرث العريق والكشف عنه عالمياً بوسائل وتقنيات عالية ذات كلفة منخفضة.

10. الكوادر البشرية المؤهلة

يتوجب إنجاز البنية التحتية الحاضنة للثقافة كمعرفة لا كممارسة، ويكون ذلك عبر تأسيس الصروح الأكاديمية المختصة بالصناعات الثقافية والإبداعية، والمعاهد التدريبية التعليمية التي تلتزم بتقديم أعلى معايير الجودة في التأهيل للكوادر الوطنية الملقى على عاتقها الدور الكبير في النهوض بالثقافة المحلية، وإبرازها والحفاظ على قيمها الوطنية الأصيلة.

11. الخدمات الثقافية

تسهم الجهات ذات الصلة بالحراك الثقافي - حكومية كانت أم مجتمعية ذات نفع عام - في نهضة الحراك الثقافي، عبر مجموعة من الخدمات التي قدّمتها منذ التأسيس إلى يومنا هذا، وما زالت تقدّمها، مع ضرورة أن يكون استشراف مستقبل الثقافة استشرافاً لمقدار الاحتياج المجتمعي للخدمات الثقافية، والعمل على الارتقاء بها وتقديمها عبر تقنيات التواصل الحديثة والبرمجيات الفائقة السرعة والاستجابة، إضافةً إلى الانتقال بهذه الخدمات الثقافية من النفعية ذات الاتجاه الواحد إلى النفعية التبادلية مادياً ومعنوياً، إسهاماً في تحقيق مقومات الاستدامة واقتصاد المعرفة.

حقوق استشراف الثقافة

1. الأدب (الروايات والقصص/ النثر والشعر/ التأليف)

سيكون من الضرورة بمكان الانتقال بعمليات الإنتاج الثقافي والمعرفي بمفهومها الحالي لأي مفهوم جديد يعكس حرص الدولة على مواردها البيئية، والتحول إلى استخدام الطاقة النظيفة والموارد الصناعية الصديقة للبيئة، في عمليات الإنتاج الثقافي نشرًا وتوزيعًا، كما يجب العمل على تطبيق مبادئ ترشيق الثقافة في عمليات التأليف والكتابة الأدبية للنشر والشعر من خلال التركيز على نشر ثقافة الابتكار والإبداع، والاستفادة من إمكانات التدريب والمحاكاة والإلهام والتحفيز التي توفرها التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي.

2. الفنون (الفنون التشكيلية/ فنون الأداء/ الموسيقى)

سيكون للفنون النصيب الأكبر من التغير في مرحلة الانتقال إلى المستقبلية لجهة كونها نتاج الحس الإنساني المرهف والذائقة الفنية المتغيرة، مع ما يعكسه ذلك من ارتقاء بالوعي المجتمعي بأهمية الفنون ودورها في الحياة الإنسانية، وسيكون للفنون أن تصبح شكلاً يومياً خلاقاً متغيراً، يقع جزؤه الأكبر في العالم الافتراضي لا الواقعي الحقيقي، مستفيداً من التقنيات الحديثة في التعبير اللوني والصوتي والفيلمي والأدائي، ومنفتحاً على الفنون العالمية والثقافات المختلفة، محاكياً حيناً ومغايراً حيناً آخر.

3. التراث (الأشغال والحرف اليدوية/ الموروث الثقافي)

يتحتم على الجهات والمؤسسات ذات الصلة بقطاع الثقافة أن تتجه إلى إنجاز التوثيق الوطني للتراث غير المادي عبر الشبكات الوطنية للبيانات الضخمة، كما يجب إنجاز توثيق وحفظ التراث المادي بما يضمن انتقال المعرفة بالموروث

الثقافي إلى الأجيال القادمة، ويوفر للدولة المصدر الأهم لرأس المال المتمثل في استقطاب السياحة الثقافية ذات التركيز على الآثار واللقى الأثرية والمواقع التاريخية، ولا بد من ضرورة العمل على تأسيس المراكز المجتمعية الخاصة بالتراث والأشغال والحرف اليدوية عبر الدولة، وربطها بشبكة المتاحف الوطنية.

4. الآثار (التنقيب وحماية الآثار/ المتاحف والتوثيق الأثري)

تتيح التقنيات الحديثة من جهة، ووسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الجديد من جهة ثانية، إمكانيات وفرصاً هائلة تسمح بأن يتقل الفعل الرسمي في احتضان والحفاظ على وتوثيق الإرث الحضاري والثقافي من جدران المتاحف والقلاع وأسوار المواقع الأثرية إلى الفضاء الإلكتروني الواسع عبر التحول من المكان الواقعي إلى الافتراضي في بناء المتاحف وتنسيق عملية الجذب السياحي والاستقطاب العالمي، كما ستكون الإفادة عظيمة من إمكانيات الذكاء الاصطناعي في الكشف والتنقيب ربما، والتوثيق بما يمثله من بيانات ضخمة بكل تأكيد.

5. الهوية الوطنية الإماراتية (القوانين والثقافات/ التاريخ والمكتسبات والعادات والتقاليد / منظومة الولاء والانتماء / القيم الإسلامية والسلوكيات الفاضلة/ النهوض بالوطن وتحقيق الرفاهية/ الوحدة والتلاحم المجتمعي)

ستصبح الهوية الوطنية منظومة ثقافية معرفية بامتياز في مستقبل قريب، حيث تصبح أكثر التصاقاً بالواقع الذي يعيشه المجتمع والإنسان الإماراتي، في بيئة معرفية تسلح بالتقنيات الحديثة والتكنولوجيات المبتكرة والذكاء الاصطناعي وسيلة لحفظ التاريخ والمكتسبات، ولترسيخ العادات والتقاليد، وتعزيز منظومة الولاء والانتماء، والقيم الإسلامية في الروح الإماراتية الوثابة الداعمة للتلاحم والدفاع إلى التكتاف، المتطلعة إلى عالم تؤثر فيه إيجاباً بخصوصيتها الثقافية وقيمها الوطنية التي تربط بالوطن ككيان وجود معرفي وثقافي ملهم ومحفز على الإبداع، تحقيقاً للرفاهية والسعادة التي هي ركيزة رئيسة من ركائز مئوية الإمارات 2071، ومحور أساسي من محاور ترجمتها واقعاً في مسيرة مستقبلية وصولاً إلى عام 2071.

6. الفعاليات الثقافية (البرامج والجوائز الثقافية)

الانتقال من دور المؤسسة في التنظيم والتنفيذ والإنتاج مقابل دور المتلقي في الاستفادة والنفعية المجتمعية، حيث تصبح البرامج والجوائز الثقافية ذات نفعية تبادلية يشترك في تحصيلها والاستفادة منها الأطراف جميعاً، من المؤسسة إلى الشركاء والرعاة، إلى المجتمع بأطيافه المختلفة، بل والعمل على إدراجها في مساقات إنتاجية معرفية على

المستوى الوطني، كمناهج التعليم والأنشطة اللاصفية والفريقية عبر وزارة التربية والتعليم، أو المناشط الشبابية عبر مراكز الشباب، أو مناشط أصحاب الهمم والفئات المجتمعية أو حتى الجاليات المقيمة في الدولة ومراكزها المجتمعية ونواديها الفاعلة.

مستقبلات

من المحتمل أن تظهر استخدامات جديدة لمكونات الثقافة مستقبلاً، فقد تتمكن من رصد القيم ورصد التحركات ورصد الميول الأدبية والثقافية والفنية من خلال الـ DNA وستستطيع المنافسة العالمية، مما سيفقد مفهوم الجوائز الأدبية العالمية، حيث سيلعب الذكاء الاصطناعي دوراً فاعلاً بأن يفوز بها الروبوت عوضاً عن المثقف.

جهود دولة الإمارات في استشراف مستقبل الثقافة

توطين استشراف الثقافة

تتوافر في عالمنا المعاصر نماذج مشرقة لعملية استشراف الثقافة والرهان على دورها الرئيس في استدامة التنمية، وبها استطاعت دول عدة في العالم أن تواجه التحديات الشبيهة بتلك التي تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على تحويلها إلى فرص مستقبلية واعدة، ومن بين هذه الدول سنغافورة، ماليزيا، المملكة المتحدة.

ويمكن العودة إلى تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية كمرجع للاطلاع على أفضل الممارسات العالمية، والذي يعتمد على 50 مؤشراً مجمعة في تسعة محاور فرعية، تشكل ثلاثة محاور رئيسية هي: المعرفة، والتكنولوجيا، والجاهزية للمستقبل، ويُعتبر تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية من المراجع العالمية المهمة لكثير من المؤسسات الدولية في إجراء دراساتها ونشر تقاريرها، كما يعتبره كثير من المؤسسات الأكاديمية مقياساً مهماً لتحديد أفضل الممارسات الدولية.

في النموذجين الماليزي والسنغافوري عملت الدولة على إنجاح الرهان على الإنسان كعنصر أولي في استشراف مستقبل الثقافة، حيث عملت الحكومة في سنغافورة على الوصول إلى مجتمع قارئ عبر إنشاء المكتبات في كل مكان، ودعم مؤسسات التأليف والنشر والترجمة، وأطلقت الآليات المجتمعية التي تتفاعل على نحو مباشر مع القارئ والمؤلف معاً لينخرطوا في جهد مجتمعي ممنهج يستمد صدقيته من عمليات التطوير المستمرة واستشراف مستقبل الثقافة والمعرفة، بينما سعت المملكة المتحدة إلى توسيع آفاق الاستفادة من الثقافة كمحرك مجتمعي تنموي يتنامى دوره المؤثر في جميع جوانب الحياة من خلال استكشاف آفاق

ارتباطه بتلك المجالات والفرص التي تتوافر في ذلك، والمثال الأبرز على ذلك القمة الثقافية العالمية في إدنبرة في اسكتلندا، وقد تخلل فعاليات القمة موضوعات ومناقشات ثقافية مثل: الثقافة والتراث، الثقافة والاقتصاد، الثقافة والتشاركية، و«الأولمبياد الثقافي» الذي استضافته المملكة المتحدة، واشتمل على تنظيم فعاليات ثقافية متعددة ومجانية تضمّنت معارض فنية وملتقيات شعرية وعروض أداء.

وتخضع عملية استشراف مستقبل الثقافة في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى مجموعة من العوامل المهمة التي يجب أن تؤخذ في الحسبان، والتي باتت تميّز الحالة الإماراتية إنجازاً وتفرداً، وتحدد فيما يأتي:

– البنية التحتية للثقافة.	– دبلوماسية الثقافة وإمكانات العولمة.
– القراءة والكتاب.	– خصوصية الإمارات الثقافية (الهوية الوطنية).
– اللغة العربية.	– مقومات استدامة الثقافة الإماراتية.

البنية التحتية للثقافة

تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة كثيراً من الوجيهات والمنشآت الثقافية (المنطقة الثقافية في جزيرة السعديات بأبوظبي، الشارقة عاصمة الثقافة، الشارقة عاصمة الكتاب، المناطق التراثية في الإمارات السبع، وغيرها)، ومعارض الكتب الدولية (معرض أبوظبي الدولي للكتاب، معرض الشارقة الدولي للكتاب، وغيرها)، والمؤسسات الثقافية الحكومية والأهلية (المراكز الثقافية المعرفية وغيرها)، والمكتبات (المكتبات العامة في الإمارات السبع)، والتي تقوم بدور رائد في نشر الثقافة والعلوم، وإثراء الحركة الثقافية، وإحياء التراث الشعبي والمحافظة عليه، مع الإشارة إلى مشروع مكتبة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، التي تعد المكتبة الأكبر عربياً، لما تحتويه على أكثر من 3 ملايين عنوان، كما تمثل نواة للإبداع والمعرفة، وملتقى لكل المهتمين بالثقافة والعلوم، ومتحفاً للتراث وتاريخ الحضارة الإنسانية.

من الجدير بالذكر أن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد - حفظه الله -

أطلق «تحدي الترجمة» كأكبر تحدٍّ من نوعه في العالم العربي، الذي يسعى إلى ترجمة 5000 فيديو بواقع أكثر من 11 مليون كلمة خلال عام واحد في مختلف مواد العلوم والرياضيات، بحيث يتم تعريب هذا المحتوى وإعادة إنتاجه وفق أرقى المعايير المعتمدة في المناهج الدراسية الدولية، ويكون متوافراً مجاناً لأكثر من 50 مليون طالب عربي.

هنالك مجموعة من المراكز الثقافية والمعرفية التي تستهدف: تنفيذ الأنشطة المعرفية والثقافية، تعزيز الشعور بالهوية الوطنية، تحقيق التنمية الثقافية والمعرفية للفرد والمجتمع وفق مبدأ الثقافة والمعرفة للجميع، بناء علاقات قوية مع أهل الثقافة والمعرفة في المجتمع، إضافة إلى بناء علاقات قوية مع المدارس والجامعات ومراكز الشباب والنوادي والمؤسسات الأخرى في المجتمع المحيط.

القراءة والكتاب

سعت القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى تحفيز القراءة مصدرراً أساسياً من مصادر الثقافة وعاملاً أولياً من عوامل ترسيخ مستقبل مشرق للثقافة في الإمارات، حيث كان إعلان العام 2016 عاماً للقراءة، ثم إعلان شهر مارس 2017 شهراً للقراءة.

وكان تحدي القراءة العربي الذي أطلقه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، أكبر مشروع عربي لتشجيع القراءة لدى الطلاب في العالم العربي، عبر التزام أكثر من مليون طالب بالمشاركة بقراءة خمسين مليون كتاب خلال كل عام دراسي، إلى جانب حملات عدة مثل الإمارات تقرأ، وأبوظبي تقرأ، وعائلتي تقرأ وغيرها، الأداة المثلى لتنشئة جيل واع من الشباب مدرك لأهمية القراءة، ومجتمع مثقف سائر بخطى وثيقة نحو استشراف علمي للثقافة وإمكانات نهضتها.

اللغة العربية

اللغة العربية هي وعاء الثقافة الوطنية، وتأكيد مكانة هذه اللغة الخالدة بين

لغات العالم أجمع يتطلب تحديداً واضحاً لدور اللغة العربية في مجتمع المعرفة بالدولة، ودورها كذلك في تشجيع الابتكار والإبداع في المجتمع.

ستكون اللغة العربية نفسها مجالاً للابتكار وتنمية المعرفة، بل وأيضاً مجالاً لإنشاء صناعات ثقافية (مثل النشر، والتأليف، والترجمة، والمسرح، والسينما، والتقنيات الحديثة)، هذه الصناعات تسهم في تأكيد استخدامات اللغة العربية في مناحي الحياة كافة.

يتم أيضاً الانطلاق من الظروف الواقعية في علاقة اللغة العربية باللغات الأجنبية - وخاصة اللغة الإنجليزية - في ظل هدف أسمى هو أن تكون اللغة العربية هي الخيار الأول في مجالات الثقافة والابتكار وتنمية المعرفة (سوف يتطلب ذلك تركيز الاهتمام على اللغة العربية في جميع مراحل التعليم، وعلى دور اللغة العربية في وسائل الإعلام، ودورها في مجالات الاقتصاد والتجارة، وعلى مكانتها في العصر الرقمي، وعلى تدريس اللغة العربية لأهلها وللناطقين بغيرها).

وتتطلب حماية اللغة العربية ودعمها العمل على توفير مقومات النجاح لدعم وحماية اللغة العربية في مجالات متعددة مثل:

- اللغة العربية في مرحلة الطفولة والشباب.
- دور الفرد والأسرة ودور الإعلام والحكومة في حماية اللغة العربية.
- اللغة العربية في مجال التعليم المستمر مدى الحياة، وتوافر مواد القراءة والتعلم الدائم لهذه اللغة الخالدة، لجميع الفئات العمرية.
- اللغة العربية والحياة الاجتماعية اليومية (بما في ذلك حرص الكثيرين على تعلم اللغات الأجنبية، والاعتماد على عمال أجنبي، وآثار وسائل الإعلام المجتمعية، والإشارات واللافتات).
- اللغة العربية والثقافة والنشاط الفني والغناء.
- اللغة العربية في مجالات الاقتصاد والتجارة.
- اللغة العربية ومتطلبات الوظائف.
- اللغة العربية في العصر الرقمي، ومواكبتها التقنيات الحديثة.

- اللغة العربية وأدوات التجديد اللغوي الذاتي من: ترجمة، وتعريب، ومعاجم، وغيرها.
- اللغة العربية وبناء نظرة مجتمعية إيجابية لها، تتضمن تطوير آراء وتوجهات السكان نحو الأفضل، ونشر الوعي والمعرفة بينهم بأهمية حماية اللغة الأم.
- تدريس اللغة العربية للناطقين بغيرها.
- اللغة العربية كمجالٍ للتعاون الإقليمي والدولي.
- الجوائز والحوافز التي تشجع المبادرات الناجحة، وتدفع إلى تعزيز مكانة اللغة العربية في المجتمع، بما في ذلك المسابقات اللغوية والثقافية.

تتوافر لدولة الإمارات العربية المتحدة أرضية صلبة محفزة على الاهتمام باللغة العربية، التي يشير صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي - رعاه الله - إلى أنها الأداة الرئيسة لتعزيز الهوية الوطنية لدى الأجيال القادمة، لأنها المعبرة عن القيم والثقافة والتميز التاريخي للإمارات.

وتعمل الدولة على تحقيق رؤيتها الثقافية المتعلقة باللغة العربية عن طريق:

1. الالتزام بمؤشرات عالمية للمعرفة تمحورت حول التأليف والنشر، وتعزيز المحتوى باللغة الأم، والترجمة عن اللغات العالمية الأخرى إلى اللغة الأم.
2. تستهدف رؤية الإمارات 2021 جعل الدولة مركزاً للامتياز في اللغة العربية.
3. تمتاز الدولة بأنها الدولة العربية الوحيدة التي لديها ميثاق وطني للغة العربية، ولديها مجلس استشاري للغة العربية يشرف على تعزيز ورعاية جهود الحفاظ على اللغة العربية على مستوى الإمارات، وتنسيق الجهود الحكومية والأهلية، يترأسه معالي وزير الثقافة وتنمية المعرفة، ويضمّ نخبة من العلماء والأكاديميين والمتخصصين.
4. كما أطلقت الدولة ميثاق اللغة العربية الذي يهدف إلى تعزيز وضع اللغة العربية، والتركيز على مكانتها في المجتمع، وليكون مرجعاً لجميع السياسات والقوانين المتعلقة بحماية اللغة العربية، وتعزيز استخدامها في

الحياة العامة، مثل استخدام اللغة العربية في التعاملات الحكومية الداخلية والخارجية، وفي الخدمات الحكومية كافة المقدمة إلى الجمهور، وإعطاء الأولوية في البرامج الإعلامية على القنوات المحلية للغة العربية، إضافة إلى توفير المعلومات التي يحتاج إليها المستهلك باللغة العربية، بجانب اللغات الأخرى، وغيرها من المبادرات الحكومية.

5. إلى جانب الدور الفاعل لجمعية حماية اللغة العربية التي أنشئت في الشارقة بتاريخ 28 سبتمبر عام 1999، بهدف خدمة لغة الضاد، وتنمية الاعتزاز بالانتماء إليها في نفوس أبنائها، والتنبيه لأهميتها، كونها لغة ديننا الحنيف، وتشجيع مدارس تعليم اللغات على تدريسها للناشئة ولغير الناطقين بها، ومخاطبة وسائل الإعلام، والهيئات العاملة في الدولة، إضافة إلى مجمع اللغة العربية في الشارقة بأهمية تفعيل استخدامها في المراسلات، والدعاية، والإعلان.

دبلوماسية الثقافة وإمكانات العولمة

تتمثل بتوثيق العلاقات الثقافية بين دولة الإمارات، ومختلف دول العالم، وتمكين الدولة من استثمار الوسائل الثقافية في تعميق علاقاتها مع الأمم والشعوب، وبناء الشراكات الثقافية والمعرفية مع دول العالم، وتنظيم برامج التبادل الثقافي وعقد المؤتمرات المشتركة، داخل الإمارات وخارجها. كما يمثل الحوار الثقافي مقدمة للحوار الاستراتيجي والسياسي مع دول العالم، وجزءاً أساسياً فيه.

تستهدف الدولة في الدبلوماسية الثقافية تنفيذ ما يأتي:

- تنظيم تمثيل الدولة في المؤتمرات والمهرجانات والمناسبات الثقافية والفنية ومعارض الكتب في الخارج، إضافة إلى تنظيم المعارض عن الدولة في دول العالم، ويشمل ذلك أيضاً مسؤولية تمثيل الدولة في تنفيذ الاتفاقيات الثقافية مع دول العالم.
- اتخاذ جميع الوسائل، والإفادة من الفرص والمناسبات الدولية كافة، من أجل التفاعل الإيجابي مع الثقافات والحضارات العالمية، والاحتفاء بما تمثله دولة الإمارات من نموذج حضاري وإنساني وثقافي فريد ورائع، للتعايش السلمي، والتسامح الديني، والانفتاح الثقافي والحضاري، ودور هذا النموذج في بناء مستقبل الإنسانية، وتقديم الحلول العملية للمشكلات التي تواجه البشرية في عالم متعدد الثقافات.
- عرض وتقديم عناصر الثقافة والحضارة الإسلامية إلى العالم أجمع، وتوضيح دور هذه الحضارة الخالدة، في التنمية الرشيدة للمجتمعات الإنسانية.

لقد تناول المفكرون المسلمون نظرية العلاقة بالآخر على أنها علاقة إفادة واستفادة وتبادل منافع، وأن «علينا اقتناء الحق، وإن أتى من الأجناس القاصية عنا

والأمم المباينة لنا»، وأنه «يجب علينا إن ألفينا لمن تقدّمنا من الأمم السالفة نظراً في الموجودات، واعتباراً لها بحسب ما اقتضته شرائط البرهان، أن ننظر في الذي قالوه من ذلك، وما أثبتوه في كتبهم، فما كان منها موافقاً للحق قبلناه منهم، وسررنا به، وشكرناهم عليه، وما كان منها غير موافقٍ للحق نبهنا عليه، وحذّرناهم».

وهذه الرؤية المنبثقة من قيم الخير والإيجابية تأتي انعكاساً للنهج الثابت والمتواصل الذي أسسه المغفور له بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - طيب الله ثراه-، في علاقات دولة الإمارات بدول المنطقة والعالم، القائمة على الاحترام المتبادل والمحبة الصادقة والتعاون في البناء الحضاري والتقدم والتنمية، وهو ذات النهج الذي يحظى باهتمام ورعاية خاصة من قبل صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة - حفظه الله -، هذه الرؤية التي يؤكدها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، بقوله: «إنّ نهج التسامح والسلام والتعايش الاجتماعي، واحترام الأديان الذي تنتهجه دولة الإمارات على أرض الواقع نابع من إرث الآباء والأجداد، وأسهم في ترسيخ مكائدها، وعزّز حضورها كدولة تنشُد السلام دائماً، وتدعم جهود تثبيته وإحلاله، بما يخدم خير واستقرار شعوب المنطقة والعالم».

يُعتبر العنصر الثقافي في السياسة الدولية جزءاً مهماً من عناصر السياسة الخارجية، وهنالك كثير من دول العالم التي أفردت للثقافة موقعاً مهماً في قلب وزارات خارجيتها، وأسست مراكز ومعاهد ومؤسسات، معنية بالنشاط الثقافي الوطني في الخارج، وبناء جسور الفهم والتواصل مع الثقافات الأخرى، تعزيزاً لمكانة الدولة الوطنية وسمعتها لدى الشعوب.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الدبلوماسية الثقافية يتجاوز مسألة التبادل الثقافي، أو متابعة طلبة البعثات الوطنية التعليمية في الجامعات والمعاهد الأجنبية، إلى تقديم ثقافة الوطن وإبداعات أبنائه، وقيم المجتمع وتراثه الإنساني وصناعاته الثقافية إلى جمهور خارجي، بهدف تعزيز قوة الدولة ومكانتها، وبناء صورة ثقافية جذابة ومقنعة وممتعة ونافعة في أذهان المجتمعات الأخرى.

وقد استطاعت الإمارات أن تستند إلى الإرث العريق للمغفور له بإذن الله

الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، في تعزيز قيم التسامح والانفتاح على الآخر والتفاهم والتلاقي معه، واستكملت ذلك بإنشاء أكاديمية للدبلوماسية، إلى جانب مراكز البحوث المتخصصة في العلاقات الدولية، وبالذات الدبلوماسية الثقافية، ومجلس القوة الناعمة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وغيرها في سبيل المواءمة بين خصوصيتها الثقافية وعالمية الحضور والدور الثقافي.

لقد جرى تمثيل الدولة في المحافل الثقافية الدولية لنشر الثقافة الإماراتية عالمياً، ورفع تصنيف الدولة عالمياً في المؤشر الثقافي الوطني من المركز الثامن إلى المركز الثالث في تقرير التنافسية العالمي، وكانت الإمارات أول دولة عربية تشارك في بينالي البندقية.

خصوصية الإمارات الثقافية

(الهوية الوطنية)

والتماسك المجتمعي

تعتبر العولمة ضد الخصوصية الثقافية للدول، فهي في رأي الكثيرين الثقافة الغربية الظاهرة، بمختلف مكوناتها وروافدها، وهي تسعى إلى فرض اختياراتها ومرجعياتها القيمة على سائر الثقافات الإنسانية الأخرى، بل وتسهم في تفكيكها وإعادة تشكيلها على نحو هجين، ومن المعروف أن فرنسا كانت من الدول السبّاقة إلى تنبيه الرأي العام العالمي إلى الأخطار المشار إليها، فهي التي اقترحت منذ مطلع القرن الحالي مبدأ «الاستثناء الثقافي»، أو ما يمكن أن نسميه في الحالة الإماراتية، الخصوصية الثقافية أو العالمية بدلاً من العولمة.

إن لدولة الإمارات العربية المتحدة، وهي تدخل عتبة العقد الخامس لتأسيسها، ما اصطّح المفكرون على تسميته بالهوية الإيتيقية الراسخة، وهي الهوية المتعينة والغائية التي تشغل بالحياة الجيدة والخيرة، مقرونةً بالهوية الأخلاقية التي تشغل بالالتزام الجمعي والفردى.

كما أنّ للدولة خصوصية ثقافية ذات غنى وتنوع متجذر ينبثق من الإرث الثقافي القيمي المتوارث عبر الأجيال، والذي يستمد عراقتَه من ثلاثة أبعاد هي: البعد المحلى والبعد العربى والبعد الإسلامى، حيث يكون هذا الإرث القيمي محفزاً على تعزيز التعبير عن الخصوصية الثقافية لدولة الإمارات، لما للثقافة من دور فاعل ومؤثر في تكريس القيم والمبادئ الوطنية، متمثلة في مجالات: الأدب، الفنون، الآثار.

الأدب

تمثل الخصوصية الثقافية الإماراتية في الأدب، كون دولة الإمارات العربية المتحدة صاحبة إرث عريق يمتد إلى أكثر من أربعمئة عام على الأقل مع أول نص شعري نبطي للماجدي بن ظاهر، ويضرب هذا الإرث الأدبي في أعماق التاريخ الأدبي العربي مع ذكر المصادر الأدبية والتاريخية للمكان الإماراتي، وملامح أدب إنسانه العربي منذ ما قبل الإسلام في الشعر الجاهلي، وتاريخ انتشار الدعوة الإسلامية في ربوع الإمارات ومحيطها الجغرافي الإقليمي، مستنداً إلى مخزون لغوي عربي فصيح ترجع إليه أغلب مفردات اللهجة الإماراتية التي تقارب المفردات الفصيحة، وتشتق تصريفاتها واستعمالاتها اللغوية مقرونة بدلالاتها الاصطلاحية.

وتبرز الخصوصية الثقافية في مجال الآداب عبر نمطية وإبداعية التعبير الأدبي الإماراتي في النثر والشعر على حد سواء، حيث يضاهي المنجز الأدبي الإماراتي المنجز الأدبي لأية دولة عربية شقيقة، بل وقد بات اليوم يحتل المكانة التاريخية التي كانت لمراكز الإبداع العربية التقليدية مع ما يقدمه من منجز ثقافي أدبي وجوائز ثقافية عربية ذات سمعة وصدقية عالمية موثوقة، كما في مخرجاته الفنية من دواوين شعرية يجتمع فيها الشعر الكلاسيكي العمودي مع شعر التفعيلة الحدائي، وصولاً إلى قصيدة النثر، ومن أعمال سردية تتوزع بين الرواية والقصة القصيرة والقصة القصيرة جداً، كل ذلك يأتي مقروناً بمدارس ومذاهب أدبية ينتمي إليها من كلاسيكية، إلى رومانسية، وصولاً إلى الرمزية والواقعية والسوريالية.

مع ملاحظة أن هذا المنجز الأدبي يتسم بمجموعة سمات وخصائص تفرده مساحة متميزة على خارطة الآداب العربية، وهي:

- التعبير الأدبي الكتابي والشفاهي عن المكان والبيئة المحلية، إذ يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببيئات الصحراء والساحل، وحديثاً ببيئة العمارة المدنية الطارئة على المكان الإماراتي.
- الحقل المعجمي المتفرد بمفردات التراث الإماراتي.
- التراكم الثقافي للتجارب الأدبية والإبداعية العربية عبر عصور الأدب، وصولاً إلى الحداثة والأدب المعاصر.

- القيم الحاكمة من انتماء وولاء وطنيين والتزام أصيل بالقيم الإماراتية.
- التشبع بالقيم المؤسسة لاتحاد الإمارات العربية، والموروثة عن الآباء المؤسسين، رحمهم الله، والمتمثلة في قيم الانفتاح والتسامح والحوار والتلاقي الإنساني.

الثقافة والفنون

تتجلى الخصوصية الثقافية في مجالي الثقافة والفنون في كونهما أداة التعبير الأولى بالفعاليات التي تتوزع على طيف واسع من أنماط التعبير الثقافي والفني عن مكونات الوجدان الوطني الإماراتي، وإن بأشكال وأنماط بدأت معظمها بدائية وبلغ بعضها العالمية باقتدار واحتراف كبيرين، وصل إلينا قليل منها وخفي عنا كثير، مثال «صاروج الحديد» المائل في الأذهان في الأمس القريب، وقصة التصميم الفني المذهل الذي استمدت منه دبي شعارها لإكسبو 2020.

مع ملاحظة أن هذا المنجز الثقافي/ الفني وبفضل الدعم السخي والكريم من القيادة الإماراتية الرشيدة استطاع أن يتقدم أشواطاً متجاوزاً منجز الآداب بكثير، محققاً العالمية والاشتهار

يندرج تحت السنع كثير من الآداب والعبادات التي تفرس السلوك الطيب قولاً وفعلًا، كأداب السلام والمخاشمة، وآداب الحديث، وآداب الزيارة، وحسن استقبال الضيوف، واحترام كبار السن.

عبر أعمال الرواد الإماراتيين في أنماط التعبير الفني المختلفة من: تشكيل، أداء، باليه وغناء، فنون شعبية تراثية، مع أنه يشترك مع منجز الآداب بكونه يتسم بمجموعة السمات والخصائص نفسها، والتي تفرد له مساحة تكاد تكون متميزة على خارطة الفنون العربية، وهي:

- التعبير عن المكان والبيئة المحلية، إذ يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببيئات الصحراء والساحل، وحديثاً ببيئة العمارة المدنية الطارئة على المكان الإماراتي.
- التعبير الفني وبخاصة التجريدي والتركيب المتفرد بعناصر فنية أصيلة في المكان والموروث الإماراتي.

- القيم الحاكمة من انتماء وولاء وطنيين والتزام أصيل بقيم السنع الإماراتية.
- التراكم الفني للتجارب التشكيلية والحروفية العربية عبر عصور ازدهار الفنون العربية والإسلامية المختلفة، وصولاً إلى الحداثة والمعاصرة.
- عالمية الأفق ووحدة التجربة الفنية الإنسانية.

التراث والآثار

تتميز دولة الإمارات العربية المتحدة بإرثها المعنوي العريق، وإنجازها التراثي الفريد المتمثل في إدراج معظم عناصر التراث المعنوي الإماراتي ضمن قائمة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو» التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية، كما تتميز بتراتها المادي الذي حافظ عليه الإماراتيون حياً بعيداً من أن تطله يد التخريب، إلى جانب اهتمام القيادة الرشيدة وحرصها الشديد على الشروع المبكر منذ ما قبل قيام الدولة في عمليات التنقيب الآثاري، وصولاً إلى اكتشاف عراقية وغنى المخزون الآثاري المتوافر في الدولة، والممتد لأكثر من سبعة آلاف عام.

ويتسم منجز التراث والآثار في الدولة بمجموعة السمات والخصائص نفسها، والتي تفرد له مساحة تكاد تكون متميزة على خارطة الفنون العربية، وهي:

- ارتباط المكان والبيئة المحلية ارتباطاً وثيقاً ببيئات الصحراء والساحل والحضارات العربية المتعاقبة، وبخاصة الحضارة الإسلامية وأنماط الهندسة والعمارة المميزين لها.
- المكونات الطبيعية ذات التفرد الإماراتي في المكان والموروث الإماراتي.
- القيم الحاكمة للعلاقة بالتراث والمعالم الأثرية والصروح الثقافية الحديثة.
- مساحة لقاء حضاري ومعرفي جامع، لجهة تنوعه وتعدد مرجعيته الثقافية (آثار جزيرة صير بني ياس مثلاً).

أما إبراز الخصوصية الثقافية فيتم عبر أدوات ذات صلة بمرجعيات رئيسة لاستشراف المستقبل الإماراتي، تأتي مئوية الإمارات 2071 في مقدمتها، كما تمثل

رؤية الإمارات قلبها الحي النابض المتحرك بديناميكية نحو عشرينية ثانية تبدأ في العام 2021 وتمتد حتى العام 2041 مشكّلةً إطاراً استراتيجياً لجهود كثير من المؤسسات الاستشرافية وأكاديميات التغيير ومنهجيات استشراف مستقبل الثقافة وتنمية المعرفة.

لقد تمكنت الإمارات من وضع تعريف شامل للهوية الوطنية بمنظور الدولة، بالاتفاق مع الجهات المعنية وتصميم نظام إحصائي لقياس المؤشر، وعملت أيضاً على استشراف مستقبل الهوية الوطنية باستخدام أداة بناء السيناريوهات المستقبلية، وخلصت العملية إلى تصميم استراتيجية الهوية الوطنية التي تشمل 26 مبادرة حيوية أبرزها: سلوكنا الوطني، مخيم الشباب الإماراتي، سياحة التراث الإماراتي...، وفي سبيل تنفيذ المبادرات وإدارتها بكفاءة عالية جاء إنشاء مكتب تنفيذ مبادرات الهوية الوطنية وبناء شراكات مع 16 جهة رئيسة لتنفيذ مبادرات الهوية الوطنية، مع الطموح إلى العمل على مشروعات مستقبلية أهمها: نظام إلكتروني لمتابعة تنفيذ مبادرات الهوية الوطنية، إنشاء مرصد الهوية الوطنية، تطبيق الهوية الوطنية الذكي.

مقومات استدامة الثقافة الإماراتية

تتوافر لدى دولة الإمارات العربية المتحدة مقومات استدامة الثقافة، بحكم كونها استطاعت خلال عقود قليلة في مرحلتها التأسيسية ثم التمكين أن تحفز عوامل الاستدامة من خلال العمل الثقافي المؤسسي الحكومي وشبه الحكومي والمجتمعي (هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، هيئة دبي للثقافة والفنون، هيئة الثقافة في الشارقة، هيئة الفجيرة للثقافة،

دائرة الثقافة بعجمان، ندوة الثقافة والعلوم، مؤسسة سلطان العويس الثقافية، وغيرها)، وتتفرد الدولة بتوافر منصات الإبداع والابتكار في الثقافة والفنون وغيرها من الصناعات الإبداعية، إلى جانب

مستقبلات

من المحتمل أن نشهد تقدماً سريعاً يتيح للروبوتات التأليف ونظم الشعر والكتابة والرسم دون تدخل البشر، أي أن تكون القصة مثلاً من تأليف الروبوت صوفياً.

الملتقيات التخصصية والقمم والمؤتمرات الثقافية (قمة القيادات الثقافية في أبوظبي، ملتقى الإمارات للإبداع الخليجي، مؤتمر الاتحاد العام للكتاب والأدباء العرب... إلخ)، كما تمتاز الدولة بمساهمة إبداعية أدبية وفنية فاعلة في منجز الثقافة الخليجية والعربية، تتجلى في إرث الإسهام الثقافي الإبداعي الإماراتي في الشعر والنثر من خلال القامات الأدبية الكبيرة (على سبيل المثال لا الحصر: خليفة الحبثور، سلطان العويس، أحمد مدني، جمعة الفيروز، حبيب الصايغ، علي أبو الريش، خلود المعلا... إلخ)، إضافة إلى النمو المطرد لصناعة التأليف والنشر في الدولة أخيراً.

التحديات والاتجاهات المستقبلية

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تتجه نحو مستقبل أكثر نماءً وازدهاراً واستقراراً، قوامه المواطنة الإيجابية الفاعلة المتفاعلة والمنسجمة مع المحيط والعالم، والثروات البشرية ورأس المال البشري (وقد احتلت الدولة المركز الأول عربياً، وحلت في المركز 35 عالمياً في «مؤشر الابتكار العالمي» لعام 2017)، وهو المؤشر الخاص باحتساب قيم رأس المال البشري، والبحوث والمخرجات الإبداعية، والطاقة النظيفة والمتجددة، والتحول الرقمي والذكي (حققت دولة الإمارات المركز الأول إقليمياً، الثامن عشر عالمياً ضمن أكثر الدول تنافسية في «مؤشر التنافسية الرقمية» لعام 2017) وهو المؤشر الخاص باحتساب قيم مستقبلية مهمة منها الأمن السيبراني، وكفاءة قوانين الإقامة، واستخدام الشركات للبيانات الكبيرة والأدوات التحليلية، وقوة الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص، وتوافر الكفاءات الأجنبية الماهرة، والتوجهات نحو العولمة، وتوافر الفرص وتفادي المخاطر، وتوافر الكفاءات ذات الخبرات الدولية، وإدارة المدن، وهذه المقومات تترادف مع رؤية استراتيجية استشرافية للمستقبل تتبنى وتسهم في تحقيق فاعلية عناصر تحفيز مستقبل الثقافة كفرص متولدة عن التحديات المستقبلية الآنية والآتية، والمتمثلة في التالي:

1. التركيبة السكانية، الهوية والخصوصية الثقافية.	7. التحول الرقمي وتأثير التقنية.
2. استدامة وتطوير وتنمية القدرات المهنية والمهارات الفنية والإبداعية.	8. شبكة الشراكات، الكلفة والاستثمار (الاستثمار في الثقافة/ التمويل والرعاية للعمل الثقافي).
3. الارتقاء بالوعي المجتمعي وتنمية الذائقة الفنية.	9. الانسجام بين الاتحادي والمحلي.
4. التنوع والاختلاف الثقافي.	10. الشبكة الوطنية للبيانات.
5. الاستقطاب، الانتشار والعالمية.	11. الخدمات الثقافية
6. العالمية والعلاقات الدولية	

التحديات

لضمان استدامة الثقافة الإماراتية، والعمل على تعزيز العلم والمعرفة في الفضاء الثقافي للمجتمع، عملت الدولة على وضع التحديات والاتجاهات المستقبلية في الجوانب والمهام كافة في كل من المجالات الرئيسة التالية:

1. المواهب الوطنية.	6. اللغة العربية.
2. الإبداع والابتكار في الثقافة.	7. بيئة الحياة الإيجابية والسعادة.
3. التمويل والاستدامة الثقافية.	8. الهوية والقيم والتلاحم المجتمعي.
4. العلوم والتكنولوجيا.	9. البنية التحتية والمرافق للثقافة الإماراتية.
5. الحكومة والخدمات الحكومية.	10. الدبلوماسية الثقافية والعلاقات الدولية.

وفيما يأتي التحديات والاتجاهات المستقبلية لهذه المجالات:

المواهب الوطنية

التحديات

- تأسيس وتطوير القدرات والمواهب الوطنية التي تلبي احتياجات تنمية مجتمع الإمارات الاقتصادية والاجتماعية ومتطلباتها.
- نقص في السياسات التوجيهية التي تتحكم في دعم المواهب على المستوى الوطني، وضعف التنسيق بين الجهات المعنية بدعم المواهب على مستوى الدولة، حيث معظم المبادرات التي تنفذ على المستوى الوطني تفتقر إلى التنسيق والتخطيط لتحقيق هدف موحد.
- عدم توافر نظام لقياس أداء الموهوبين في الإمارات.
- ضعف كفاءة آليات دعم المواهب على المدى القصير.
- عدم كفاءة استغلال إمكانيات المواهب إلى الحد الأقصى.
- عدم توافر معلومات مركزية حول الموهوبين في الإمارات. وقاعدة موحدة لخدمات الموهوبين على المستوى الوطني.

الاتجاهات المستقبلية

- آليات مبتكرة لاستكشاف المواهب الفردية للأفراد منذ المراحل الدراسية الأولى.
- تحويل المراكز الثقافية لمراكز رعاية الموهوبين في شتى مجالات الثقافة بهدف صقل المواهب الإماراتية.
- مدارس ثانوية متخصصة من شأنها التركيز على تطوير وصقل المواهب الشابة (الفنانين والكتاب والشعراء والموسيقيين...).
- تطوير وإدارة مناهج دراسية ثقافية تفاعلية بغرض تعزيز مشاركة الشباب في الثقافة.
- تعزيز مشاركة الأطفال الموهوبين في مختلف الفعاليات المحلية والإقليمية والدولية.
- عقد برامج تنمية قدرات المعلمين والآباء لاكتشاف الموهوبين.
- ابتعاث الموهوبين إلى الخارج بهدف الاستفادة من تجارب وخبرات الدول الأخرى، لتوسيع مدارك الموهوبين وتنمية قدراتهم كل حسب مجاله وتخصصه.
- إيجاد مراكز للامتياز في إدارة دعم المواهب. وإيجاد مجتمع على الإنترنت لدعم المواهب.

الإبداع والابتكار في الثقافة

التحديات

- إيجاد بيئة محفزة للابتكار الثقافي والبحث والتطوير، وقادرة على رسم الأفكار الإبداعية على أرض الواقع.
- ترسيخ ثقافة تقدير الإبداع والاحتفاء بالمبدعين والمبتكرين في جميع المجالات.
- تعزيز منظومة التعلم المستمر نحو الإبداع والابتكار الثقافي.
- حماية الحقوق الفكرية للثقافة التراثية المادية وغير المادية.
- الرقابة الرسمية والاجتماعية، وعدم اهتمام السياسات الثقافية اهتماماً جدياً بالعملية الإبداعية،

- تكامل السياسات الثقافية والاتصالية للنهوض بالإبداع.
- تشجيع الإبداع في المناهج التربوية وتعزيز مشاركة الشباب.
- تمويل الإبداع والابتكار الثقافي.

الاتجاهات المستقبلية

- إطلاق مسرعات وحاضنات الإبداع والابتكار الثقافي في المراكز الوطنية.
- الروبوتات الذكية في الثقافة والفنون (من الأمثلة على ذلك روبوت فانجوبوت Vangobot وهو روبوت يستخدم في الفن التشكيلي يتميز بلوحاته الرائعة التي نادراً ما يوجد مثل لها).
- إدخال تقنية الروبوت إلى المكتبات.
- سياسات وقوانين حديثة لحماية الحقوق الفكرية للثقافة التراثية المادية وغير المادية.
- سياسة شاملة من شأنها تشجيع الإبداع، وإصدار تشريعات تسمح بتفريغ المبدعين جزئياً أو كلياً، مع حماية حقوقهم وترويج أعمالهم.
- استخدام الإنترنت للقيام بترقية النشر المتعدد الوسائط، ومشروعات ترقيم مصادر التراث ووضعها على شبكة الإنترنت.
- متاحف المستقبل والمنشآت والمرافق الثقافية المطبوعة بتكنولوجيا الطباعة ثلاثية الأبعاد في العالم.
- مكتبات محفزة وداعمة للابتكار قادرة على تنشيط المحتوى واستخدامه في المجتمع.

التمويل والاستدامة الثقافية

التحديات

- التركيبة السكانية وتعدد الثقافات داخل الدولة.
- تأثير الإعلام والتواصل الاجتماعي في الثقافة والفنون والموروث الثقافي.
- حماية الآثار وصونها ومنعها من التسريب.

- تحديث وتطوير الموروث الثقافي المحلي بشكل يتناسب مع المتغير الذي يشهده العالم والتقلبات الاقتصادية والاجتماعية العالمية.
- التمويل اللازم والرعاية للعمل الثقافي والمعرفي.
- تفرغ المثقفين لفترات طويلة بهدف دعم مشروعاتهم الثقافية الإبداعية.
- التنسيق بين المؤسسات الأكاديمية والثقافية والاقتصادية، من أجل إيجاد رؤية مشتركة في مجال الاستثمار في الثقافة والنهوض بالصناعات الثقافية والإبداعية.
- امتلاك رأسمال ثقافي غير مستثمر وغير مدمج في مؤسسات تنمية وصقل المواهب.
- علاقات التكامل بين الثقافة وفكر الاستدامة وتحقيق التوازن في التوجهات التنموية ما بين القيم التاريخية والتقليدية للثقافة العربية، وبين ما أنتجه الفكر العالمي في سياق الاستدامة المعاصرة من دون إحداث خلل في الهوية.
- الحاجة إلى تعزيز الصناعات الثقافية.

الاتجاهات المستقبلية

- خلق فرص البيع والتوزيع الدولي لتحقيق الربحية واسترداد التكلفة.
- الاستثمار في صناعة التأليف والنشر.
- استثمار بناء المدن الثقافية الذكية، واستثمار الصناعات الرقمية الذكية لضمان الانتشار والاستخدام.
- جذب السياحة الثقافية حول العالم بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- تأمين مشاركة القطاع الخاص في رعاية تقديم الخدمات الثقافية.
- الوصول إلى اقتصاد متنوع قائم على المعرفة.
- تحفيز عوامل الاستدامة من خلال العمل الثقافي المؤسسي الحكومي وشبه الحكومي والمجتمعي.
- عمل موسوعة إماراتية باللغات العالمية الحية، خاصة بالإرث الوطني وشخصياته المؤثرة والموثقة للحضور الإنساني الإماراتي.

- الحاجة إلى أن تكون الإمارات مركزاً عالمياً للصناعات الإبداعية والثقافية، والتي تُعتبر الآن جزءاً مهماً في التنمية الاقتصادية والمجتمعية الناجحة، والابتكار في هذه الصناعات، هو مُحركٌ للثقافة والمعرفة، وناتجٌ طبيعيٌّ لهما.
- إصدار القوانين والتشريعات التي تشجع الاستثمار في الثقافة.
- مركز لملكية الحقوق الفكرية تأخذ في الاعتبار اهتمامات المؤلفين والناشرين ومنتجي المحتوى الرقمي.

العلوم والتكنولوجيا

التحديات

- قلة الأبحاث والعلوم والتكنولوجيا في الثقافة والمعرفة.
- مواكبة التطورات التكنولوجية وتوظيف التقنيات في الخدمات الثقافية والمعرفية الإلكترونية والذكية.
- إيجاد نظام معرفي مفتوح للجميع يعزز آليات البحث ومشاركة البيانات المفتوحة.
- قراءة المستقبل واستشراف الفرص التي توفرها تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة.
- التطور التكنولوجي المتسارع وطغيان الاهتمام بالبرمجيات على مجالات ثقافية ويدوية أخرى.
- عدم توافر معلومات مركزية للبيانات الثقافية في الدولة وإتاحتها للمجتمع.
- محدودية نظم المعلومات الثقافية، وعدم ترابطها، وقلة استخدامها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات.

الاتجاهات المستقبلية

- تعزيز التكامل مع الدول المتقدمة في مجال العلوم والتكنولوجيا.
- الذاكرة الرقمية والتوثيق الرقمي: توظيف التقنيات الحديثة في توثيق وصون التراث عبر بناء مخزونات رقمية لهذا التراث.

- توظيف وسائل التواصل الحديثة في توثيق ونشر التاريخ والتراث غير المادي.
- إعداد السياسات والبرامج الوطنية لرقمنة التراث الثقافي.
- التحويل الرقمي لمحتوى المكتبات، وزيادة الخدمات الرقمية ودمج أماكن التجمع مثل المعارض الفنية والمراكز التقنية وقاعات الاجتماعات ومتاجر التجزئة.
- الإذاعة الصوتية الرقمية التي تعنى بشؤون الثقافة والأدب والفنون.
- متحف الإمارات الافتراضي.
- استخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات الثقافة وتنمية المعرفة.

الحكومة والخدمات الحكومية

التحديات

- الاستفادة من الشراكات الاقتصادية العالمية.
- حوكمة العمل الثقافي والمعرفي وغياب السياسات المطلوبة لتوحيد الجهود الثقافية والتركيز على الموضوعات المهمة في هذا المجال.
- قلة التنسيق بين مؤسسات الدولة وشراكات ضعيفة مع مؤسسات التعليم العالي.
- السياسات الحكومية للثقافة والتشريعات غير ممكنة لعملية التنمية الثقافية.
- ضعف الوعي المجتمعي بدور القوانين والتشريعات، ودور الثقافة في عملية التنمية المستدامة.
- فاعلية وقوة البرامج والمبادرات التي تطلقها المؤسسات الثقافية في الدولة.
- مدى وجود استراتيجية شاملة وواضحة لدور الثقافة في دولة الإمارات العربية المتحدة على المستويين المحلي والاتحادي.
- توفير الحاجات الثقافية لمختلف سكان دولة الإمارات العربية المتحدة.

الاتجاهات المستقبلية

- الشراكات (التعاون مع المؤسسات المعنية في الدولة الاقتصادية،

- الصناعية، السياحية، الدبلوماسية،... لإيجاد الممكنات الخاصة بدعم التنمية المعرفية والثقافية والحفاظ عليها وتوثيقها وتطويرها.
- استدامة ترويج الثقافة الإماراتية والفعاليات الثقافية، وعدم اقتصرها على المناسبات الوطنية.
- توسيع شبكة مواهب الدولة لتشمل: «موهبة الشراكة» (الموظفين الذين هم جزء من المشروعات المشتركة)، و«الموهبة المستعارة» (الموظفين المتعاقدين)، و«الموهبة الحرة» (المتعاقدين المستقلين/ الفرديين)، و«موهبة المصدر المفتوح» (الأشخاص الذين لا يعملون لحساب الحكومة على الإطلاق، إنما هم جزء من سلسلة قيمة الخدمات).
- الانتشار الجغرافي على مستوى الدولة، ووجود شبكة متكاملة من المراكز الثقافية والمعرفية.
- التحول الرقمي للخدمات الثقافية.

اللغة العربية

التحديات

- تعزيز قدرة اللغة العربية على المنافسة في الانتشار.
- الحفاظ على اللغة العربية حية وراسخة الحضور في الحياة اليومية للمواطن والمقيم، محادثة واستخداماً ووعياً وإنتاجاً إبداعياً ومعرفياً.
- ترسيخ ثقافة القراءة في مجتمع دولة الإمارات (العائلة، الطلبة والعاملون).
- توفير محتوى كافٍ ومتنوع وخاصة باللغة العربية.
- توفير بيئة داعمة ومحفزة للقراءة.
- اعتقاد المجتمع بأن اللغة الأجنبية هي لغة الحضارة والتقدم، مما جعلهم يلجؤون إلى تطعيم حديثهم بتعبيرات أجنبية.
- الحاجة إلى توفير نهج أكثر نشاطاً لحماية اللغة العربية.
- التحديات التي تواجه دور اللغة العربية، كوعاء للثقافة وأداة للابتكار وتنمية المعرفة.

الاتجاهات المستقبلية

- تعزيز دور الأسرة والمجتمع في تغيير سلوكيات القراءة لدى الأفراد.
- بناء الأنظمة والبنية التحتية اللازمة لدعم القراءة على المدى الطويل.
- تطوير مواد تعليم وتعلم اللغة العربية بجودة عالية: مواد تعليم وتعلم اللغة العربية عالية الجودة والملائمة من الناحية الثقافية ستمهّد الطريق لعمليات التعليم والتعلم الأكثر فعالية.
- تطوير برامج تعليم للناطقين بغير اللغة العربية، وإتاحتها لكافة العاملين في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص من غير الناطقين بالعربية.
- وضع مؤشر الإمارات للقراءة.
- تعزيز تنوع المحتوى العربي، وزيادة الجهود التي تهدف إلى نشر محتوى رقمي ومادي وكتب عربية عالية الجودة ضمن مجموعة واسعة من المجالات والموضوعات الثقافية.
- الحفاظ على اللغة العربية الفصحى والنهوض بها، ونشر استخدامها في الحياة العامة، باعتبارها العنصر الرئيس والمكون الأساسي للهوية الوطنية والعربية والإسلامية.

بيئة الحياة الإيجابية والسعادة

التحديات

سعادة المجتمع

- توفير المحتوى المعرفي الداعم للسعادة والإيجابية في المجتمع.
- تشجيع الأفراد من مختلف الفئات العمرية على تبني السلوك الإيجابي في الحياة.
- القدرة على ترسيخ ثقافة السعادة والإيجابية كأسلوب حياة في المجتمع، وتباين واختلاف تعريف السعادة وعواملها وفقاً لكل فرد في المجتمع.

السعادة المؤسسية

- القياس الفعال لمؤشر سعادة المتعاملين وتطبيق إمكانات السعادة.

- فعالية وقوة برامج ومبادرات السعادة والإيجابية.
- إيجاد بيئات عمل سعيدة، والقدرة على إسعاد الموظفين على اختلاف مستوياتهم ومسمياتهم ومواقعهم الوظيفية.
- التصميم الفعال للخدمات، وتعزيز تجربة المتعامل لكافة الفئات المعنية (متعامل مراكز سعادة المتعاملين...).
- تطلعات وطموحات المتعاملين المتغيرة بشكل مستمر، والتي تؤثر في نوعية مبادرات السعادة (توقعات المتعاملين تتطور مع الزمن، أي الممارسة أو التطبيق الذي قد يبهز المتعامل اليوم).

الاتجاهات المستقبلية

- بيئات عمل إيجابية ومتسامحة في المنشآت الثقافية في الدولة.
- خدمات ثقافية ومعرفية ذات جودة عالية مبنية على السعادة والتصميم المبتكر لعمليات تقديم الخدمات، لتصبح أكثر تركيزاً على المراحل والأحداث الحياتية المهمة.
- تعزيز قيمة وأهمية الترابط المجتمعي كأحد أهم عوامل السعادة للفرد والمجتمع.
- ترسيخ ثقافة السعادة وأنماط الحياة الإيجابية لدى الأسر الإماراتية، لتحقيق السعادة المستدامة في نفوس أبنائها.
- تعزيز ونشر المحتوى العربي (المطبوع، الإلكتروني، المرئي، المسموع) ذي العلاقة بالسعادة والإيجابية في الحياة، وسبل تحقيق الأفراد لسعادتهم الذاتية (من الموضوعات المستهدفة علم السعادة والإيجابية، اليقظة الذهنية...).
- تحفيز مدارس وجامعات الدولة لتقديم برامج تعليمية تستهدف غرس قيم السعادة والإيجابية في الحياة في نفوس الطلاب، ودعمهم بالمحتوى اللازم لذلك.
- الشراكة مع وسائل الإعلام المختلفة لتوفير رسائل السعادة والإيجابية عبر قنواتها.

الهوية والقيم والتلاحم المجتمعي

التحديات

- الخصوصية الثقافية غير متجلية في مجملها في الساحة الثقافية الإماراتية.
- الانفتاح الثقافي الذي تشهده الثقافة الإماراتية، وإن كان لا يشكّل ضرراً بالغاً عليها إلا أنه يحجب الشخصية الثقافية المحلية.
- تنوع الثقافات في الدولة وتعارض بعض القيم والعادات الدخيلة مع قيم وعادات الشعب الإماراتي، مما يؤثر سلباً في طمس ثقافة الدولة.
- العولمة والانفتاح واحتكاك الشباب الإماراتي بالثقافات الأخرى.
- الحفاظ على القيم الموروثة بتقاليدها وعاداتها، وقيمها الإسلامية العربية الأصيلة.
- الحاجة إلى معالجة قضايا عدم المساواة الثقافية في مختلف أنحاء الدولة.
- أهمية تعزيز العمل الثقافي والفني، مع الجاليات الأجنبية في الدولة، وتأكيد مفهوم «الثقافة للجميع»، ويشمل ذلك: جميع فئات المجتمع، جميع الجنسيات، جميع مناطق الدولة، وجميع أصحاب الثقافات المختلفة، مع دراسة الآثار الثقافية، للتركيبة السكانية بالدولة، والآثار المترتبة كذلك على موقع ومكانة الدولة في المنطقة والعالم.
- تحديات الحفاظ على التراث الشعبي، وهو الذي يمثل لنا مصدراً لتشكيل الهوية، ومنبعاً ثرياً ومتجدداً لإلهام الأجيال، في الحاضر والمستقبل.

الاتجاهات المستقبلية

- تعزيز أكبر لدور الثقافة، في الاحتفاء بالهوية الوطنية ورموزها، وتعميق الشعور بها، وتعظيم دور جميع الأطراف: الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق هذا الهدف الوطني المهم.
- الإعلام ودوره في تعزيز التلاحم الوطني والمجتمعي، ونشر الثقافة الإماراتية والتعريف بالهوية الوطنية الإماراتية.

- نشر وترسيخ قيم التسامح والاعتدال وتقبل الآخرين في مجتمع دولة الإمارات.
- ترويج التاريخ الإماراتي عبر الترجمة والنشر والأعمال الفنية والإعلامية والتوثيقية.
- تشجيع السياحة التراثية.
- تحقيق التجانس الثقافي المبني على الدراسات والأبحاث العلمية على المستوى الوطني.
- نشر ومشاركة التاريخ والثقافة والموروث الإماراتي، وترويجها عبر المنصات الإلكترونية الإماراتية ووسائل التواصل الاجتماعي.
- تعزيز الانتماء إلى الوطن والولاء للقيادة، بما يرسخ مفهوم المواطنة الصالحة، لدى مختلف شرائح المجتمع الإماراتي (حملات توعوية، طباعة ونشر الإصدارات).
- دمج البعد الروحي والديني والثقافي في الاستدامة، بأن يكون البعد المضاف إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

البنية التحتية والمرافق للثقافة الإماراتية

التحديات

- تلبية تصميم البنية التحتية والمرافق الثقافية لتطلعات المتعاملين.
- تكامل أنظمة البنية التحتية التقنية في المرافق الثقافية في الدولة.
- ضعف الموارد المالية اللازمة لتطوير البنية التحتية، وعدم وجود الموارد البشرية الكافية.
- الارتقاء بالمرفقات الثقافية للمستوى العالمي، وبما يليق بالشباب الإماراتي.
- الجاهزية الإدارية والمالية والمؤسسية للمراكز والمرافق الفنية والثقافية.

الاتجاهات المستقبلية

- تصميم معيار وطني للمرافق والمؤسسات الوطنية وقياس مؤشر خاص بجودة البنية التحتية للمرافق الثقافية.

- ترويج المرفقات الثقافية ورفع مستوى الانتشار والاستخدام.
- تطوير المكتبات العامة وتحويلها من مجرد مراكز لإعارة الكتب إلى مكتبات متعلمة ومراكز ثقافية ترفيهية تنشط في ٥ مجالات: العلم والمعرفة، التطوير والتعلم، الثقافة والفنون، القراءة والأدب، اللقاء والنقاش.

الدبلوماسية الثقافية والعلاقات الدولية

التحديات

- تعزيز مصالح الإمارات الخارجية في مواجهة تحديات وقضايا عالمية ثقافية جوهرية من خلال الإبداع والمعرفة.
- الوجود الثقافي لدى دولة الإمارات في أنحاء العالم كافة، تبادل الأفكار والمعلومات، والفن وغيرها من جوانب الثقافة بين الدول وشعوبها من أجل تعزيز التفاهم المتبادل.
- ترويج الثقافة الإماراتية على الساحة الدولية، والقوة الناعمة الإماراتية المبنية على خدمة المجتمع وقيم التسامح والاعتدال والسلام والأمان والتعددية الثقافية.
- تعزيز المشاركات الدولية في المؤتمرات الثقافية، وعدم اقتصرها على مشاركات في مجالات مقننة، وتقوية علاقات التعاون بين المؤسسات التعليمية والهيئات الثقافية.
- تقديم المنتج المحلي وتصديره على المستوى الدولي بهدف المحافظة على ملامح الهوية الوطنية الثقافية.
- تحقيق تبادل متوازن للمنتجات والخدمات الثقافية مع الدول الأخرى. الثقافة والصراعات الإقليمية والدولية.

الاتجاهات المستقبلية

- وضع السياسة الوطنية للدبلوماسية الثقافية.
- قمم ثقافية عالمية في الدولة في مختلف المجالات.

- جذب السياحة الثقافية حول العالم بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- بناء القدرات التي تدعم أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات.
- أن تكون «الإجراءات الدبلوماسية» نشاطاً مبنياً على فن وعلم التواصل البشري من خلال اتخاذ القرارات، بناءً على تقييم المصالح المشتركة.
- استهداف الجاليات المقيمة في الدولة في البرامج الهادفة إلى تعزيز التبادل الثقافي.
- برامج ثقافية مبتكرة ورائدة في سفارات الدولة في بلدان العالم؛ لنشر الثقافة الإماراتية.
- التنشئة السياسية للأفراد: توعية الفرد باتجاهات وقيم اجتماعية ذات دلالات سياسية مثل تعزيز الثقافة الوطنية... إلخ.
- تنمية العلاقات الثقافية مع العالم الخارجي، واتخاذ ذلك أداة مهمة للعلاقات السياسية الدولية، ومدخلاً لتأكيد القوة الناعمة للدولة، في تعاملها مع هذا العالم، ولتكون الثقافة دائماً، وسيلة فعالة لتأكيد مكانة الإمارات بين الأمم والشعوب.
- تأكيد دور الثقافة والمعرفة في مجابهة المشكلات والتحديات التي تواجه العالم، وتعميق دور الثقافة في تحسين جودة المعيشة، وفي مواجهة جميع الأفكار الضارة والمتطرفة.

مستقبل السياسات والتشريعات الحكومية المرتبطة بالثقافة

عملية استشراف المستقبل ستحفز حدوث تغييرات في آلية اتخاذ القرارات ووضع السياسات، حيث تقوم عملية الاستشراف بتزويد المؤسسة بنظرة مستقبلية بعيدة المدى، الأمر الذي يساعد متخذي القرارات على بلورة الأحداث، ووضع السياسات بما يحقق المنفعة للأفراد.

تتأثر السياسات المستقبلية بعدد من العوامل كالتكنولوجيا على سبيل المثال، التي تعمل على فتح قنوات جديدة باستمرار للأفراد للمشاركة في الخبرات والمواهب التي لديهم مع غيرهم. هذه المستجدات تعمل باستمرار على إثارة أسئلة جديدة وتصميم سياسات وتدابير جديدة.

فيما يلي أهم النقاط الرئيسة ذات العلاقة بمستقبل السياسات الثقافية:

- تتمحور السياسات الثقافية المستقبلية حول تعزيز المواهب لدى الأفراد وخلق الفرص اللازمة لتشجيعها على الظهور والعطاء، يتم ذلك عبر جعل التعليم محور التغيير الثقافي، في مجالات العلوم والتكنولوجيا، الريادة والابتكار، الرياضة والثقافة.
- تهدف السياسات والتدابير الثقافية، على نحو متزايد، إلى تعزيز سلسلة القيمة الخاصة بالإنتاج والتوزيع/ النشر والوصول.
- تتحسن نظم التقييم والتبليغ عن السياسات والتدابير الثقافية، الأمر الذي سيسهم في تحسين نظم المعلومات الحالية بين الفئات المعنية.
- يتطلب رصد وتقييم أثر السياسات الثقافية في واقع المجتمع، إيجاد تدابير وآليات جديدة.

مستقبل هيكلة قطاعات الثقافة

من الملاحظ في العصر الحالي، اتجاه المتعاملين للبحث عن أكثر من مجرد جودة الخدمات، فهم الآن يريدون أن يتمتعوا بقدر من التحكم والاستقلالية في الطرق التي تقدم بها هذه الخدمات. مع تغير عالم الأعمال، بفعل أوجه التقدم في التكنولوجيا في المقام الأول، اعتاد الناس استلام الخدمات والسلع بسرعة، وأن تكون مصممة بحسب احتياجاتهم ورغباتهم، وبالتالي يتوقعون تفاعلات عالية الجودة مع الخدمات العامة، إضافة إلى أنهم أصبحوا أكثر ارتباطاً عاطفياً وأكثر انتقاداً علنياً لأي قصور في تجربة المتعاملين التي يمرون بها.

لكن القطاع العام لم يتغير بالسرعة التي يودها الناس، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب وتحديات منها اتسام جميع منظمات القطاع الحكومي بأنها «هرمية الهيكل»، وأنه ضمن هذه الهياكل يشيع وجود وحدات عمودية مستقلة (أو

تُعد الثقافة بشخصية وسلوكيات أفراد المؤسسة، كما أنها تشمل: التقاليد، والسلوكيات، والمواقف التي تميز مجموعة عن أخرى.

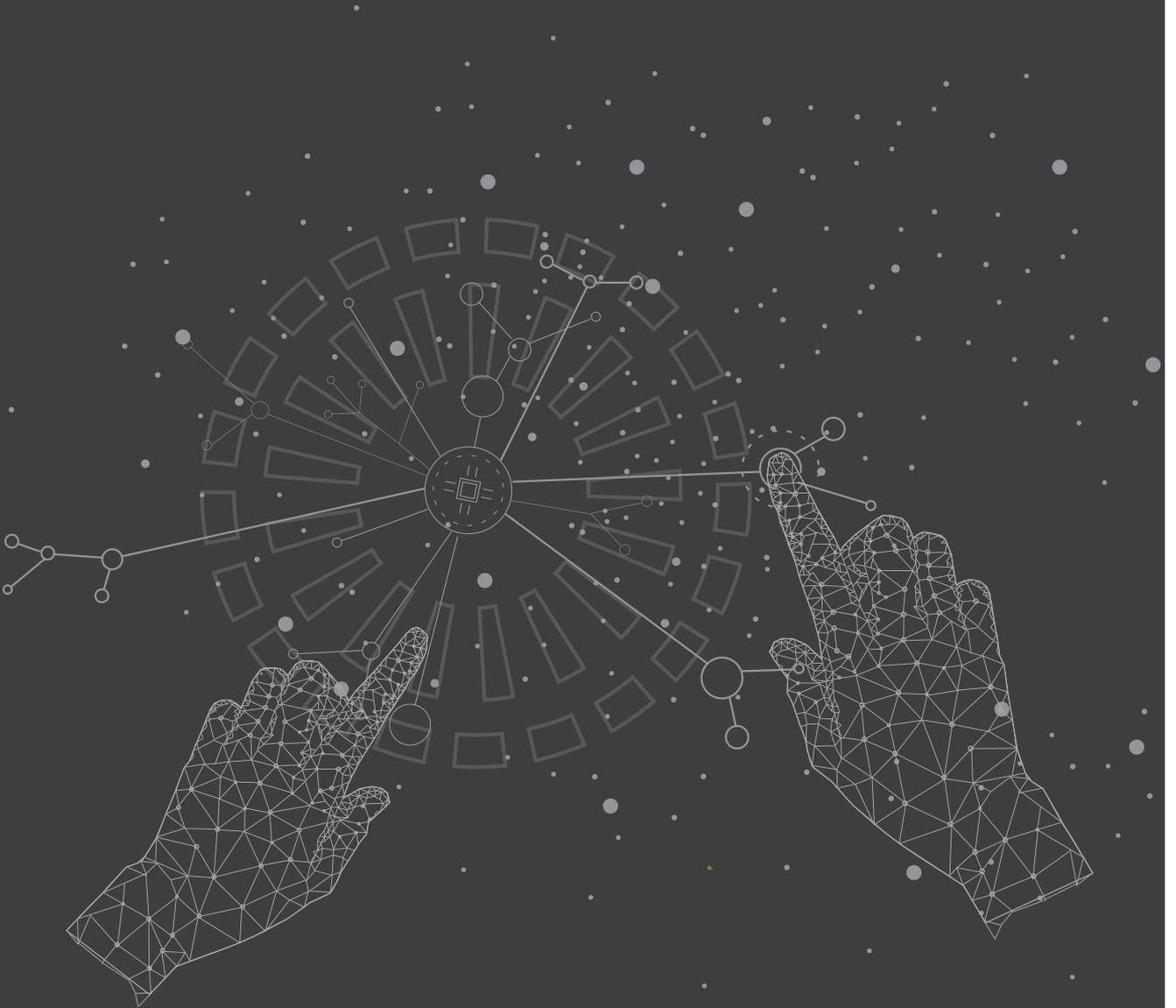
ذهنية الفردية في العمل)، وعلاوة على ذلك، فإن هذه التحديات تكتسب قوة ومناعة بفعل تحديات ثانوية مثل عدم القدرة أو عدم الرغبة في تغيير الهياكل والعمليات والسلوكيات القائمة، وقد لوحظ أنه في العديد من المنظمات عمودية الهيكل، قد لا يتوافر لدى الموظفين حافز كبير لتغيير سلوكياتهم.

لذلك لا بد من إعادة الهيكلة بما يعزز «التفكير المشترك» بين الوحدات التنظيمية وبما يراعي توسيع شبكة المواهب لتشمل: «موهبة الشراكة» (الموظفين

الذين هم جزء من المشروعات المشتركة)، و«الموهبة المستعارة» (الموظفين المتعاقدين)، و«الموهبة الحرة» (المتعاقدين المستقلين/ الفرديين)، و«موهبة المصدر المفتوح» (الأشخاص الذين لا يعملون لحساب الحكومة على الإطلاق، إنما هم جزء من سلسلة قيمة الخدمات).

الفصل الثالث

استشراف مستقبل تنمية المعرفة



المعرفة

مصادرها	أنواعها	مفهومها
---------	---------	---------

◀ المعرفة مفهوماً واصطلاحاً

عُرِّفت المعرفة بأنها: «كل العمليات العقلية عند الفرد، من إدراك وتعلم وتفكير وحكم يصدره الفرد وهو يتفاعل مع عالمه الخاص»، كما أنها: «جميع الوسائل التي تستخدمها المؤسسة لاكتشاف سلسلة السلوك الممكن، والتي ستبغ فعلاً».

إن مفهوم «المعرفة» هو مصطلح قديم وليس بالأمر الجديد، فالمعرفة رافقت الإنسان منذ تفتُّح وعيه، وتطورت معه من مستوياتها البدائية مرافقة لعمق واتساع مداركه حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، إلا أن الجديد في هذا المفهوم هو حجم تأثيرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي نمو الإنسان.

ومن المؤكد أن التقدم والتطور الهائل في تقنية المعلومات الذي يشهده القرن الحالي والذي يعتبر أكبر تغيير في الحياة البشرية، والذي مكَّن الإنسان من فرض سيطرته على الطبيعة، وبحيث أصبح عامل التطور في مجال المعرفة، أكثر تأثيراً في الحياة من بين العوامل الأخرى المادية.

إن المعرفة تعني إدراك الحقائق إدراكاً تاماً، إضافة إلى عملية جمع المعلومات وتعلم الطريقة الصحيحة التي تتم بها هذه العملية، ولا تقف المعرفة عند جمع المعلومات فقط بل تشمل عمليات أخرى كتحليل هذه المعلومات المكتسبة والتعامل معها بطريقة صحيحة عن طريق توظيفها بشكل جيد لينبني عليها ما هو جديد. في الحقيقة فإن العملية المعرفية ما هي إلا تفاعل بين الإنسان والموضوعات المختلفة.

ورغم تزايد الاهتمام بمفهوم إدارة المعرفة، إلا أنه لا يوجد تعريف محدد لها، وإنما توصف بأنها تلك العمليات التي تساعد المؤسسات على توليد المعرفة، واختيارها، وتنظيمها، واستخدامها، ونشرها، وأخيراً تحويل المعلومات المهمة والخبرات التي تمتلكها المنظمة، والتي تعتبر ضرورية للأنشطة الإدارية المختلفة كاتخاذ القرارات، وحل المشكلات، والتعلم، والتخطيط الاستراتيجي، وهي تلك العملية التي تقوم المؤسسات من خلالها بإيجاد قيمة من عناصرها الفكرية المبنية على المعرفة من أجل التوصل لأفضل الممارسات.

يقوم مفهوم إدارة المعرفة بتوفير المعلومات وإتاحتها لجميع العاملين في المؤسسة، والمستفيدين من خارجها، حيث يركز على الاستفادة القصوى من المعلومات المتوافرة في المؤسسة، والخبرات الفردية الكامنة في عقول موظفيها،

مستقبليات

من الممكن حل المشكلات المرتبطة بالهوية الوطنية والقيم المجتمعية عبر زرع المستشعرات واستخدام الذكاء الاصطناعي بها.

لذا فإن من أهم مميزات تطبيق هذا المفهوم هو الاستثمار الأمثل لرأس المال الفكري، وتحويله إلى قوة إنتاجية تسهم في تنمية أداء الفرد، ورفع كفاءة المؤسسة.

أما تنمية المعرفة فهي أساس المجتمع المعرفي الذي يكون فيه إنتاج المعرفة، ونشر وتطبيق المعارف، أساساً مهماً لتنمية الثروة الوطنية، وتحقيق التقدم في مجالات النشاط الإنساني كافة، بما في ذلك مجالات: التعليم، والثقافة، والاقتصاد، والسلوك المجتمعي، والنشاط الحكومي، وأداء مؤسسات المجتمع كافة، وأيضاً كيفية سلوك الفرد في حياته وفي عمله.

إن مصطلح «المعرفة» يختلف عن الإحصاءات والبيانات والمعلومات، حيث إن المعرفة هي كيفية تحويل الإحصاءات والمعلومات إلى أفكار ومفاهيم ونظريات مفيدة ونافعة، تتطلب المعرفة وعياً، وفهماً، وقدرة على التمييز، والتفسير، ووضع الفروض، واختبارها على أرض الواقع.

وبتعريف آخر فإن تنمية المعرفة هي تنمية القدرة على تحليل وتنظيم وتطبيق المعلومات والبيانات المتاحة.

أنواع المعرفة

صنّف الفلاسفة المعرفة إلى ثلاثة أنواع رئيسية، هي:

- **المعرفة الشخصية:** يقوم هذا النوع من أنواع المعرفة على الخبرة الذاتية واكتسابها، والنابعة من الاطلاع، وحتى تتمكن من معرفة شيء ما فإن ذلك يتطلب منك التجربة، إذ تُعتبر التجربة والاكْتساب من أساسيات المعرفة الشخصية، إضافة إلى التعرّف إلى فرضيات بأسلوب خاص بها.
- **المعرفة الإجرائية:** وهي القدرة على أداء أمر أو عمل ما من خلال فهم نظرياته الكامنة في صميم العمل، أي أنه يمكن للفرد أن يكون ملمّاً بنظريات وجميع أفكار نشاط ما، لكن دون القدرة على تطبيقه على أرض الواقع، وحتى تكون المعرفة فعلية يجب أن تتم التجربة والتطبيق للأمر.
- **المعرفة الافتراضية:** يعتمد هذا النوع من أنواع المعارف على التعمّق بالحقائق والوقائع ومعرفتها من كثب، ويُعد هذا النوع في غاية الأهمية والإثارة بالنسبة إلى الفلاسفة، وتعتمد على الافتراضات، ويمكن وصفها بأنها المعرفة الحقيقية للوقائع.

وتعبّر المعرفة عن قدرة الفرد على التعلم والاكْتساب وتجسيد ذلك في أعماله هو بنفسه، أو قيام المؤسسة بالاستعانة بالوسائل المتاحة لاكتشاف تلك المعارف، وجذبها من أجل تخزينها ثم تطبيقها.

ويمكن أن تنقسم المعرفة الفردية إلى أنواع متعددة، فمنها على سبيل المثال:

- **المعرفة الحسية:** وهي المعرفة المكتسبة عن طريق الحواس الخمس التي حباننا الله تعالى إياها.
- **المعرفة الفلسفية:** وهذا النوع من أنواع المعرفة هو الذي يعتمد على التأمل والتحليل واستعمال المنطق إلى أبعد، واكتشاف الأسباب الكامنة والخفية وراء كل ما يحدث حولنا من ظواهر.
- **المعرفة التجريبية:** التي يتم اكتسابها عن طريق التجربة العملية، وجمع البيانات وتحليلها.

أما المعرفة على مستوى المؤسسات فهي: «جميع الوسائل التي تستخدمها المؤسسة لاكتشاف سلسلة السلوك الممكن، والتي ستتبع فعلاً».

وإن من أهم مقومات نجاح المؤسسات هو قدرتها على اللحاق بأحدث المتغيرات والحفاظ على قدرتها على المنافسة، والبقاء في السوق في ظل الثورة التي يشهدها عصر تكنولوجيا المعلومات. فقد أدى التراكم الهائل للمعلومات وسهولة الحصول عليها، إلى وجود حاجة ماسة إلى تنظيم وإدارة هذه المعلومات، وعلى المؤسسات أن توظف رصيدها كاملاً من الذكاء الجماعي للاستفادة القصوى منها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات، واستخدامها لمساندة صناعة القرار.

ويرى عالم الإدارة الأميركي بيتر دروكر أن العالم صار يتعامل فعلاً مع صناعات معرفية تكون الأفكار منتجاتها، والبيانات موادها الأولية، والعقل البشري أدواتها، إلى حد باتت المعرفة المكون الرئيس للنظام الاقتصادي والاجتماعي المعاصر.

ويصنّف ميشيل زاك المعرفة إلى ثلاثة أصناف هي:

1. المعرفة الجوهرية: وهي النوع الأدنى من المعرفة، هذا النوع يكون مطلوباً من أجل البقاء في قطاع معين، لكنه لا يضمن للمؤسسة فرصة بقاء طويلة.
2. المعرفة المتقدمة: وهي النوع الذي يجعل المؤسسة تتمتع بقابلية بقاء تنافسية، فمع أن المؤسسة تمتلك بصفة عامة نفس المستوى والجودة من المعرفة التي يمتلكها المنافسون، إلا أنها تختلف عنهم في اعتمادها على قدرتها على التمييز في معرفتها لكسب ميزة تنافسية، وهذا يعني أن المؤسسة ذات المعرفة المتقدمة تسعى لتحقيق مركز تنافسي في السوق عموماً، أو التمييز في شريحة سوقية عليهم من خلال معرفتها المتقدمة.
3. المعرفة الابتكارية: وهي المعرفة التي تجعل المؤسسة قادرة على تغيير قواعد اللعبة نفسها في القطاع الذي تنشط فيه.

مصادر المعرفة

هنالك اتجاهان متلازمان فيما يتعلّق بموضوع المصدر النهائي للمعرفة: الاتجاه

التجريبي empiricism، والاتجاه العقلي rationalism، ويشير الاتجاه التجريبي إلى أن جميع معارفنا مستقاة بالنهاية من حواسنا أو من تجاربنا، لذا فهذا الاتجاه ينفي وجود معرفة داخلية أصيلة متجذرة، أي معرفة فطرية موجودة لدينا منذ لحظة ولادتنا، ويتناسب هذا الاتجاه مع النظرة العلمية للعالم، التي تؤكد على التجريب والرصد والملاحظة. كما أن هذا الاتجاه يكافح من أجل تفسير أنواع معينة من المعرفة، كمعرفة المفاهيم الرياضية والتجريدية والمُثل الأخلاقية، أما أتباع الاتجاه العقلي فيشيرون إلى أن بعض معارفنا على الأقل تنبع من العقل وحده، وأن هذا العقل يؤدي دوراً حيوياً في تحصيل جميع المعارف، ويزعم العقلانيون بأن للعقل دوراً رئيساً وحيوياً في عملية الرصد والملاحظة، ولذا فالعقل أهم من الحواس في عملية تحصيل المعرفة.

وتنهض البيانات الكبيرة بالدور الأكبر في تنمية مصادر المعرفة وعمليات تحليل الإمكانيات المعرفية وصولاً إلى تبين المهارات المتوافرة والمستحصلة من عمليات تنمية المعرفة، ومما لا شك فيه أن تقنية المعلومات تلعب دوراً محورياً في برامج إدارة المعرفة من خلال قدرتها على تسريع عملية إنتاج ونقل المعرفة، وتساعد أدوات إدارة المعرفة على جمع وتنظيم معرفة الجماعات من جعل هذه المعرفة متوافرة وذلك عن طريق المشاركة.

إدارة المعرفة وتنميتها

أهمية إدارة المعرفة وتنميتها

إن المعلومات هي المصدر الرئيس والأداة الأساسية في عملية تنمية المعرفة، إذ يمكن القول: إن المعلومات الناتجة من البيانات هي التي تمت معالجتها ووضعت في سياق معين ولهدف محدد، وفي هذا الإطار يمكن تقديم صنفين مهمين للمعلومات هما المعلومات الداخلية والخارجية والمعلومات المهيكلة وغير المهيكلة،

فالمعلومات الداخلية تتمثل في المعلومات الخاصة بالمؤسسة التي تتحكم بها، والتي تنتج من عملياتها الداخلية، أما المعلومات الخارجية فهي المعلومات التي تأتي بها المؤسسة من المحيط الخارجي، وتكون المعلومات المهيكلة مرتبطة بالبيانات الرقمية، بينما توافق المعلومات غير المهيكلة المعارف والمعارف العملية.

مستقبلات

الذكاء الاصطناعي سيلعب دوراً حيوياً بالذاتقة الفنية، إذ ستؤدي التقنيات المتطورة إلى تلاشي بعض الفنون وظهور فنون جديدة، فمثلاً في فن الخط سيتمكن الروبوت من استحضار جماليات فن الخط ونقله عبر الوسائط غير التقليدية، مما يفقد أي قيمة مالية لتلك اللوحات.

وتتمثل أهمية إدارة المعرفة وتنميتها في التالي:

1. بناء وتنمية قدرة المؤسسة على التعامل مع المتغيرات وزيادة إحساسها بالتغيير وتوقعه في وقت مبكر يسمح للإدارة بالاستعداد للمواجهة.
2. تهيئة الفرص لنمو المؤسسة وتطورها بمعدلات تتناسب مع قدراتها، وكذا الفرص المتاحة، وذلك بتعميق استخدام نتائج العلم ومنتجات التقنية المتجددة، إلى جانب الخبرة المتراكمة لأفرادها.

3. مساندة الإدارة في مباشرة عملية التمدد الفكري بنبذ القديم من المفاهيم والأساليب واكتساب الجديد منها، أي الخروج من الإطار الفكري القديم، ثم استقبال المفاهيم والخبرات والتقنيات الجديدة واستيعابها وتوظيفها في عمليات المؤسسة، وبذلك يتحقق التعلم التنظيمي.
4. توفير مناخ ملائم يحفز العاملين ذوي المعرفة على إطلاق معارفهم الكامنة وإتاحتها للمؤسسة، مما يؤكد أن المستوى المعرفي هو الأساس في تحديد الدرجات الوظيفية وما يتبعها من صلاحيات ومزايا.
5. ربط كل المعارف والخبرات بما يمكن من تطوير وتنمية المؤسسة ككيان تفاعلي.

مبادئ إدارة المعرفة وتنميتها

تدرك الإمارات في سعيها لتفعيل الدور الثقافي والمعرفي من خلال إدارة المعرفة أن مبادئ إدارة المعرفة وتنميتها ليست بقوانين ولا قواعد، بل إنها مفاتيح مستنبطة من تجارب التطبيق الناجح لمشروعات إدارة المعرفة في المؤسسات الحديثة، وهي تختلف بحسب المؤسسات والباحثين، وقد تزيد وقد تنقص، رغم ذلك يمكن إدراج عدد منها فيما يأتي:

نحن نؤمن بشدة أن تنمية المعرفة المتعلقة بمفاهيم مختلفة في المستقبل ستكون مهمة للغاية بالنسبة إلى القرارات الاستراتيجية المعقدة التي تواجهها الصناعات المختلفة.
بيتر هولاند الرئيس التنفيذي في Preem AB

1. جوهر إدارة المعرفة هو الاستثمار في المعرفة

إن المعرفة تعد من أصول المؤسسة؛ لذا فإن من مهام إدارة المعرفة استثمار هذه الأصول لتحقيق أكبر عائد ممكن، والاستثمار في أصول المعرفة يتضمن تخطيط وتنظيم أنشطة استقطاب المعرفة، إضافة إلى استخدام نظم وأدوات تكنولوجيا المعلومات في تخزين المعرفة وتوزيعها.

2. توليفة الحلول الإنسانية والتكنولوجية

إن الحلول التي تقدمها إدارة المعرفة يجب أن تكون عبارة عن توليفة متكاملة من الناحية الإنسانية والتقنية، فتكنولوجيا المعلومات لا تستطيع وحدها أن تقدم حلولاً لمشكلات المؤسسة، بل يجب أن تكون نسيجاً متكاملًا من العناصر الإنسانية والفكرية والاجتماعية، وبدعم مباشر من قبل نظم تكنولوجيا المعلومات، لأن هذه الأخيرة هي التي تعمل على تنفيذ أنشطة وعمليات إدارة المعرفة.

3. إدارة المعرفة تتطلب وجود مديرين للمعرفة

لا يمكن تنظيم واستثمار المعرفة التنظيمية من دون وجود فريق يتولى مهام استقطاب وتخزين المعرفة وتطوير البنية التحتية التقنية للمعرفة، إضافة إلى أنشطة الرأسمال الفكري والمعرفي في المؤسسة، كما يقوم هذا الفريق بأنشطة التعليم والتدريب وتنظيم اجتماعات العصف الذهني، واستخدام تقنيات لنقل المعرفة وتوزيعها في المؤسسة.

4. المشاركة بالمعرفة أصعب من إنتاجها

إن المشاركة بالمعرفة (خاصة تلك المرتبطة بالمهارة والخبرة الفردية) من الصعب التشارك بها مع الآخرين وقبول انتقالها، كونها تمثل القوة والقدرة وكذا التميز لصاحب المعرفة، وهذا ما يشكل مشكلة كبيرة تواجه إدارة المعرفة قد تكون أكبر من مشكلة تحصيل المعرفة، إنتاجها أو حتى ابتكار معرفة جديدة.

5. النفاذ إلى المعرفة هو البداية فقط

لا يمكن الحديث عن إدارة المعرفة في مؤسسة، وعن استثمار الرأسمال الفكري، ما لم تستطع المؤسسة النفاذ إلى المعرفة الموجودة بها، هذا يعني أنه لا بد أن تكون بيئة حاضنة وثقافة تنظيمية تشجع على التواصل والمشاركة بالمعلومات والمعرفة والنفاذ السهل والشفاف إلى المعلومات والمعرفة الموجودة في المؤسسة. إن النفاذ إلى المعرفة وشفافية المعلومات هو شرط أساسي وموضوعي لبيئة حية تستطيع أن تعيش فيها إدارة المعرفة، وهو شرط يسبق عمل

إدارة المعرفة، ويجب أن يكون مقدمة أو بداية لتخطيط وتنفيذ برامج إدارة المعرفة في المؤسسات الخاصة والعامة.

6. لا نهايات لأنشطة إدارة المعرفة

إن إدارة المعرفة ليست كالإدارات الأخرى (إدارة الإنتاج، التسويق، المحاسبة، المالية، وإدارة البحوث والتطوير) لها مدخلات محددة وعمليات مبرمجة واضحة ولها مخرجات (منتجات، خدمات وأفكار) مستهدفة، بل إن ما هو واضح في أنشطة وعمليات إدارة المعرفة دائماً، هو برامجها وتقنياتها أي الأدوات التي تستخدمها إدارة المعرفة في رصد المعرفة ونقلها، ففي إدارة المعرفة لا يمكن القول إن نشاط (إ.م) يبدأ من هذا الجزء وينتهي هناك، لأن طبيعة عملية إدارة المعرفة متداخلة بنويماً مع العملية الإدارية ومع كل نشاط وظيفي تقوم به المؤسسة، ولذلك علينا أن ندرك أن برامج إدارة المعرفة لا تنتهي ولا تتوقف لحظة، لأن عملية التعلم واكتساب المعرفة وتحصيلها هي ميزة المؤسسات الرائدة الساعية للتعلم، وقبل ذلك هي خاصية جوهرية للوجود الإنساني الفاعل.

7. عناصر إدارة المعرفة وتنميتها

تتمثل عناصر إدارة المعرفة وتنميتها في أربعة أطراف يجب أن يتم النهوض بمهيتها واستكشاف مقوماتها معاً، وهي: المحتوى المعرفي، العمليات (الإنتاج المعرفي)، والقاعدة التكنولوجية (الأدوات المعرفية)، وثقافة المجتمع.



وتتوافر إمكانات العمل في ثلاثة أطراف من أطراف عملية إدارة المعرفة، وهي: العمليات، المحتوى وثقافة المجتمع، بينما يجب أن يتم العمل على تعزيز دور الأفراد من جهة بما يضمن الاستفادة القصوى من التمايز الفردي والفروق في المهارات والقدرات بما ينعكس إيجاباً على الفريق، كما يجب أن يتم العمل على بناء وإنجاز القاعدة التكنولوجية، كضرورة من ضرورات الانتقال إلى اقتصاد المعرفة وتحقيق أهداف رؤية الإمارات وخطتها المثوية لجهة المحتوى المعرفي حفظاً وتوثيقاً وإنتاجاً.

في ضوء ذلك، تتمثل مسؤولية الجهات المعنية بتعزيز تنمية المعرفة بالإمارات في التالي:

تنفيذ الأنشطة والفعاليات التي تهدف إلى التعريف بمفهوم المواطنة ورأس المال البشري في مجتمع المعرفة، وما يرتبط بذلك من إعداد وإصدار المؤلفات والمطبوعات والمواد التثقيفية حول قيم المجتمع، عناصر الهوية الوطنية، وعناصر مجتمع واقتصاد المعرفة، ووضع برنامج مستمر للتأليف والترجمة والنشر حول مجتمع الإمارات، بهدف إنتاج مواد وكتب وعروض وتقنيات، توثق مسيرة المجتمع، وتتناول بالعرض والمناقشة خصائصه البشرية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والتراثية.

1. إنتاج ونشر المعارف التي تتناول تاريخ وتراث ومسيرة الدولة.
2. تشكيل مناخ إنتاج المعرفة بالدولة، من خلال إيجاد قنوات للتواصل مع الجميع داخل الدولة وخارجها في هذا الشأن في كافة مجالات النشاط الإنساني، ويمكن أن يكون من خلال عقد مؤتمر وطني سنوي للبحوث والتطوير، تنبثق عنه خطط وأدوار واضحة لمؤسسات المجتمع في هذا المجال.
3. تطويع المعارف والتقنيات العالمية المتاحة، واستخدامها في تنمية معارف الأفراد والمؤسسات والوزارات في الدولة، بالتعاون والتنسيق مع الجامعات والكليات ومراكز البحوث ومع المؤسسات المعنية داخل الدولة وخارجها.
4. تنظيم برامج مكثفة للتدريب على التقنيات الرقمية في جميع مراكز الثقافة

وتنمية المعرفة في إطار مسؤولياتها عن تنمية المعرفة لدى كافة فئات السكان.

5. توفير مختلف أوعية المعلومات اللازمة لتقديم الخدمات المعلوماتية والبيولوجرافية للجمهور والدارسين والباحثين.

6. تحقيق التنمية الثقافية والمعرفية للفرد والمجتمع، وفق مبدأ الثقافة والمعرفة للجميع.

استشراف مستقبل تنمية المعرفة

◀ توطين استشراف مستقبل تنمية المعرفة

إن النجاح في «تنمية المعرفة» يتطلب العمل - بصفة أساسية - في المجتمعات المحلية، وذلك على محورين هما:

- تطوير وتطبيق المعارف الوطنية والعالمية القائمة للإسهام في تقدم المجتمع المحلي، من خلال الاعتماد على هذه المعارف لتشجيع أنشطة الإبداع والابتكار بين أبناء وبنات هذه المجتمعات.
- بناء القدرات المعرفية في المجتمع المحلي عبر تأسيس شراكات واسعة، مع المدارس والكليات والجامعات، ومع مراكز الشباب، ومع النوادي الرياضية في المجتمع المحلي، إضافة إلى الشراكات مع شركات التقنية العالمية، وبناء القدرة الوطنية لتطويع المعارف والتقنيات العالمية لخدمة احتياجات المجتمع.

كما أن النجاح يتطلب نشر الوعي على مستويات المجتمع كافة، بأهمية الاقتصاد المعرفي، ومكانته في تحقيق الرخاء في المجتمع.

الاقتصاد المعرفي يقوم على القدرة الوطنية على تحويل المعارف إلى قدرات اقتصادية، بل وأيضاً إلى قدرات مجتمعية، تثري مسيرة المجتمع، وتسهم في تحقيق جودة الحياة للجميع.

ويجب الاتفاق على أن تقدّم المجتمع مرهون بالتنمية الثقافية والمعرفية، على نحو يدفع إلى التميز، والابتكار، والتحرك قُدماً لتحقيق أهداف الوطن كافة.

◀ مهام الدراسات المستقبلية:

1. إعمال الفكر والخيال في دراسة مستقبلات ممكنة، أي بغض النظر عما إذا كان احتمال وقوعها كبيراً أو صغيراً.
2. دراسة مستقبلات محتملة، أي التركيز على فحص وتقييم المستقبلات الأكبر احتمالاً للحدوث خلال أفق زمنيّ معلوم، وفق شروط محددة.
3. دراسة صور المستقبل، أي البحث في طبيعة الأوضاع المستقبلية المتخيّلة وتحليل محتواها، ودراسة أسبابها وتقييم نتائجها.
4. دراسة الأسس المعرفية للدراسات المستقبلية، أي تقديم أساس فلسفي للمعرفة التي تنتجها الدراسات المستقبلية، والاجتهاد في تطوير مناهج وأدوات البحث في المستقبل.
5. تبني صورة مستقبلية مفضّلة وترويجها، وذلك باعتبار ذلك خطوة ضرورية نحو تحويل هذه الصورة المستقبلية إلى واقع.
6. زيادة المشاركة الديمقراطية في تصور وتصميم المستقبل، أو ديمقراطية التفكير المستقبلي، والتصرفات ذات التوجهات المستقبلية، وإفساح المجال لعموم الناس للاشتراك في اقتراح وتقييم الصور البديلة للمستقبل الذي سيؤثر في حياتهم وحياة خلفهم.
7. تفسير الماضي وتوجيه الحاضر. فالماضي له تأثير في الحاضر وفي المستقبل، والكثير من الأمور تتوقف على كيفية قراءة وإعادة قراءة الماضي. كما أن النسبة الكبرى من دارسي المستقبل يعتبرون أنّ أحد أغراضهم الأساسية هو تغيير الحاضر وما يتخذ فيه من قرارات وتصرفات لها تأثيرها في تشكيل المستقبل.

أنظمة استشراف مستقبل تنمية المعرفة

وكي نصل إلى تناول التحديات المستقبلية، ونستشرف آليات التعامل معها والاستفادة منها كفرص، علينا أن نعطي الأهمية القصوى لآليات التنبؤ وأنظمة الاستشراف الأجدى في إنجاح عملية استشراف مستقبل تنمية المعرفة، وهي بحسب منصة الإمارات لاستشراف المستقبل مأخوذة عن موقع مؤسسة "rohr-beckheger" للإبداع واستشراف المستقبل، ثلاثة أنظمة:

1. المحتوى	2. الأدوات	3. المؤسسة
------------	------------	------------

ويمكن أن نصل إلى استقراء نهائي شبه كلي للتحديات العالمية المقبلة، استكمالاً لما أوردته الدراسات المذكورتان سابقاً، بإضافة التحديات المستقبلية المستجدة كما وردت في بحث «الاتحاد الأوروبي ومواجهة التحديات المقبلة؟» المنشور عبر منصة الإمارات لاستشراف المستقبل، والمتمثلة في خمسة اتجاهات عريضة نخص بالذكر منها:

1. ثورة في التقنيات وتطبيقاتها وتحول المجتمعات في كل جانب تقريباً، تجذّر دور التكنولوجيا والرقمنة في حياة البشر.
2. الترابط بين البلدان (العولمة أو العالمية).

يمكننا بطرق مختلفة مواكبة هذا العالم المتغير، وأن نضع أساساً لتعزيز قدرات تنمية المعارف واكتساب المهارات التي نحتاجها في مكان العمل في المستقبل.

كيلي بالمر كبير مسؤولي
التعلم والمواهب في Degreed

التحديات العامة في استشراف مستقبل تنمية المعرفة

يمثل المستقبل فرصاً واعدة لتفعيل دور الإمارات في إطارين: وطني وعالمي، وترتبط هذه الفرص حكماً بالتحديات العامة التي توصلت إليها واتفقت حولها معظم الدراسات المستقبلية، والتي تتمثل في التالي:

”نحن نؤمن بقوة أن تنمية المعرفة بالنسبة للفرص المستقبلية لمفاهيم مختلفة سيكون مهماً للغاية بالنسبة للقرارات الاستراتيجية المعقدة التي تواجهها مثل هذه الصناعات.“
البروفيسور ثور برينتسون

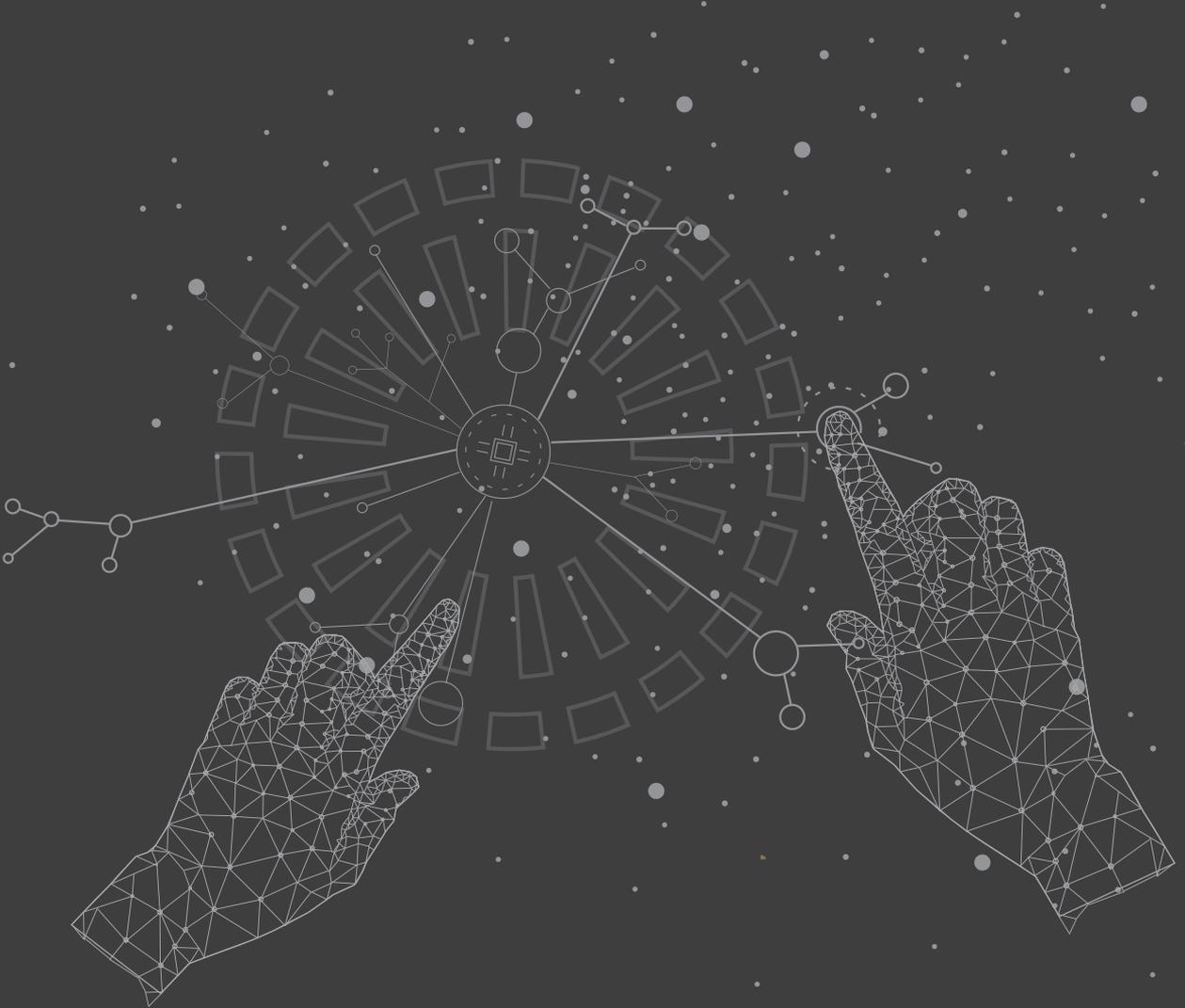
1. التحدي العالمي يمثل وصفاً لفرص تكنولوجية وخدمية واقتصادية ذات بعد مستقبلي.
2. قراءة المستقبل واستشراف الفرص التي توفرها تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة.
3. المبادرات الإماراتية لاستشراف المستقبل.
4. سعي الإمارات إلى تحقيق السبق في الوصول إلى أعلى درجات التنمية المستدامة، ومجتمع اقتصاد المعرفة، وامتلاك مقومات الإبداع في مختلف المجالات.
5. رسم الأفكار الإبداعية على أرض الواقع بما يخدم أهداف الحكومات في استدامة التنمية في مختلف القطاعات، واستدامة الإنتاج المعرفي وتجويد المحتوى.



الباب الثاني

الإمارات العربية المتحدة

واستشراف مستقبل المعرفة





الفصل الأول

الموجهات الاستراتيجية لاستشراف مستقبل تنمية المعرفة بالإمارات



رؤية الإمارات 2021

تم إطلاق رؤية الإمارات 2021 من قبل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، بهدف أن تكون دولة الإمارات ضمن أفضل دول العالم بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد، ولترجمة هذه الرؤية إلى واقع ملموس، تم تقسيم عناصر رؤية الإمارات 2021 إلى ستة محاور وطنية تمثل القطاعات الرئيسة التي يتم التركيز عليها في العمل الحكومي، والتي في مجملها أدوات وسياسات وبرامج ومخرجات، ذات صلة باستراتيجيات استشراف مستقبل الثقافة حصراً، وهي:

- **متحدون في المسؤولية:** شعب طموح واثق متمسك بتراثه، ومواطنون إماراتيون يتحلون بالطموح والإحساس بالمسؤولية يرسمون بثقة معالم مستقبلهم، ويشاركون بفاعلية في بيئة اجتماعية واقتصادية دائمة التطور، ويبنون مجتمعاً حيوياً مترابطاً، مستندين في ذلك إلى الأسرة المستقرة والتلاحم الاجتماعي والقيم الإسلامية المعتدلة والتراث الوطني الأصيل.

الاستشراف/ التأثير في المستقبل: تشكل ثلاثية التنمية المستدامة بحسب كتاب «التنمية المستدامة: الإطار العام والتطبيقات» من العنصر الاقتصادي والعنصر البيئي والعنصر الاجتماعي، وهنا تكمن أهمية رؤية الإمارات، وحثها على مبدأ الاتحاد في المسؤولية المجتمعية، بهدف التمكين وخلق البيئة الاقتصادية والاجتماعية دائمة التطور، وصولاً إلى اقتصاد المعرفة والتلاحم المجتمعي في بناء المستقبل بروح الفريق والتشاورية المنبثقة من قيم الدين الحنيف والمجتمع الإماراتي الأصيل.

- **متحدون في المصير:** اتحاد قوي يجمعه المصير المشترك، يمضي في

مسيرته على خطى الآباء المؤسسين، لضمان تنمية متوازنة في أرجاء الإمارات جميعها، عبر التنسيق الفعال بين الجهات الاتحادية والمحلية، وتكامل التخطيط والتنفيذ على المستوى الوطني في المجالات كافة.

الاستشراف/ التأثير في المستقبل: إن الاتحاد في المصير يكون بإضفاء الطابع المؤسسي على استراتيجيات وآليات استشراف المستقبل، مع ضرورة وضع السياسات والقوانين الناظمة لعمل وعلاقات المؤسسات والجهات الاتحادية والمحلية، بغرض تعبئة القدرة الوطنية على مواصلة التنمية المستدامة حاضراً ومستقبلاً.

• **متحدون في المعرفة:** اقتصاد معرفي متنوع مرن تقوده كفاءات إماراتية ماهرة، وتعززه أفضل الخبرات بما يضمن الازدهار بعيد المدى للإمارات.

الاستشراف/ التأثير في المستقبل: إن ارتباط المعرفة وبناء المجتمع المعرفي بالتعليم يؤكد كون التعليم المستمر والمستدام شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة، وعنصراً حاسماً بدرجة خاصة في تلبية الاحتياجات البشرية المستقبلية، والتنمية المعرفية والمجتمعية وبناء المهارات والقدرات الوطنية، وإتاحة الوصول إلى المعلومات وتشاركها.

• **متحدون في الرخاء:** جودة حياة عالية في بيئة معطاءة مستدامة يتمتع فيها الإماراتيون برغد العيش، ويهنؤون بحياة مديدة وبصحة موفورة، ويحظون بنظام تعليمي من الطراز الأول، ونمط حياة متكامل تعززه خدمات حكومية متميزة، وتثريه أنشطة اجتماعية وثقافية متنوعة في محيط سليم وبيئة طبيعية غنية.

الاستشراف/ التأثير في المستقبل: إن توفير الرخاء وجودة الحياة للإماراتيين يتيح حكماً التركيز على صقل المهارات المهنية والإبداعية، والانتقال إلى المجتمع الذكي القادر على الاستجابة لمتطلبات التعامل مع التكنولوجيات المتطورة والحوكمة الذكية والبيانات الفائقة السرعة والكبيرة الحجم.

إن الدراسات الاستشرافية تتيح للمجتمعات إضفاء أبعاد مستقبلية على منهجية التفكير والتخطيط، واتخاذ القرارات الرشيدة نحو مستقبل أفضل، وللدراسات المستقبلية عدد من الفوائد المتوخاة، منها:

1. القدرة على اكتشاف المشكلات قبل استفحال أمرها، والاستعداد لمواجهتها أو التقليص من مخاطرها لأدنى حد ممكن، فكأنها نوع من الإنذار المبكر للاستعداد المسبق للطوارئ والتدرب على مواجهتها.
2. تمكننا من التعرف إلى نقاط القوة الكامنة في المجتمعات، إضافة إلى نقاط الضعف، مما يُمكننا من تحقيق ما نصبو إليه من تنمية مستدامة.
3. بلورة السيناريوهات المحتملة، وترجيح أيها أقرب للواقعية، وتظهر زمن وقوعه التقريبي ضمن مساحة خطأ صغيرة تمهيداً لعملية المفاضلة بين تلك السيناريوهات، الأمر الذي يتيح قاعدة معرفية قوية لصناع القرار، يمكن من خلالها أن يتم التخطيط استراتيجياً للمستقبل السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعلمي لبلدانهم.

إن دراسات استشراف المستقبل شيء غير التخطيط الاستراتيجي، إذ تعنى الأولى بالتعرف إلى احتمالات ما سوف يكون في المستقبل، أي أن نتائجها متعددة الاحتمالات مع محاولة ترجيح أي الاحتمالات أكبر واقعية دون أن تكون

معنية بالوصول إلى نتيجة محددة، بينما يعنى التخطيط الاستراتيجي بتحديد هدف معين مسبقاً ومحاولة الوصول إليه، وبالتالي فإن الدراسات المستقبلية تساعد بدرجة كبيرة على توجيه التخطيط الاستراتيجي.

مستقبلات

في المستقبل البعيد لن يكون هناك ثقافة مستدامة، إذ ستتغير وتتنوع وتغير دون تقييد، وستكون عابرة للحدود وبمتناول الجميع، أي سيتمكن من تسليع الثقافة (سلعة لها دورة حياة).

من هنا يتضح أهمية إنشاء مؤسسات ودور استشارية للدراسات المستقبلية في بلادنا العربية والإسلامية، وإدخالها ضمن الدراسات الجامعية والعلية، لكي نستطيع أن نواجه تحديات المستقبل مسلحين بنفس الأدوات التي تلجأ إليها دول العالم المتقدم.

الأجندة الوطنية

أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، «الأجندة الوطنية» لدولة الإمارات خلال الأعوام السبعة بدءاً من عام 2014، وصولاً إلى رؤية الإمارات 2021، في عيدها الذهبي بمناسبة إكمالها خمسين عاماً من اتحادها، وتضمنت الأجندة التي عمل عليها أكثر من 300 مسؤول من أبناء وبنات الوطن من 90 جهة حكومية اتحادية ومحلية، مؤشرات وطنية في القطاعات التعليمية والصحية والاقتصادية والشرطية وفي مجال الإسكان والبنية التحتية والخدمات الحكومية.

تمتاز هذه المؤشرات الوطنية بكونها بعيدة المدى وتقيس النتائج الرئيسة لأداء الأولويات الوطنية. كما تعمل في معظمها على مقارنة مرتبة دولة الإمارات في المؤشرات الدولية بدول العالم المختلفة، وتحظى هذه المؤشرات بمتابعة دورية من قبل القيادة في الحكومة، بهدف ضمان تحقيق مستهدفاتها بحلول عام 2021.

يختلف التنبؤ عن استشراف المستقبل، حيث تركز عملية التنبؤ على استقراء الاتجاهات الحالية والسابقة، إضافة إلى دراسة مدى تردد وقوع بعض الأحداث المتشابهة، ووضع التوقعات المستقبلية بناءً عليها. لقد فقد التنبؤ طويل الأمد مصداقيته، وذلك نتيجة عدم صحة الكثير من التوقعات الناتجة منه. بالجهة المقابلة فإن الاستشراف يعمل على توقع العديد من السيناريوهات المستقبلية ودراسة مخرجاتها وتداعيات كل منها.

• **مجتمع متلاحم محافظ على هويته:** تطمح الأجندة الوطنية إلى الحفاظ على مجتمع متلاحم يعتز بهويته وانتمائه من خلال توفير بيئة شاملة تدمج في نسيجها مختلف فئات المجتمع، وتحافظ على ثقافة الإمارات وتراثها وتقاليدها، وتعزز تلاحمها المجتمعي والأسري.

كما تطمح الأجندة الوطنية إلى أن تكون دولة الإمارات من أفضل الدول في العالم في مؤشر التنمية البشرية، وأن تكون من أكثر الدول سعادة، ليتمكن كل مواطن من التعبير عن فخره بهذا الانتماء بمختلف الوسائل، ويمثل وطنه في المحافل الدولية والمنافسات العالمية، بما يضاعف من الإنجازات والميداليات للدولة في البطولات الأولمبية والعالمية.

- اقتصاد معرفي تنافسي: يشهد العالم تحولاتٍ اقتصادية كبيرة ومتسارعة، وتهدف الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 إلى أن تكون دولة الإمارات في قلب هذه التحولات العاصمة الاقتصادية والسياحية والتجارية لأكثر من 2 مليار نسمة، لذا تواصل حكومة دولة الإمارات جهودها في الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة، بتشجيع الابتكار والبحث والتطوير، وتعزيز الإطار التنظيمي للقطاعات الرئيسة، وتشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة العالية بما يطور من بيئة الأعمال، ويعزز جاذبية الدولة للاستثمارات.

كما تهدف الأجندة الوطنية إلى أن تكون دولة الإمارات من أفضل دول العالم في مجال ريادة الأعمال، حيث تواصل دورها في إطلاق إمكانات المواطنين ليقودوا عجلة التطوير الاقتصادي من خلال تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص، وغرس ثقافة ريادة الأعمال في الجامعات والمدارس، لتخريج أجيالٍ تتمتع بروح الريادة والإبداع والمسؤولية والطموح، بما يعزز حصول الدولة على مراكز متقدمة في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال والتنافسية العالمية والابتكار وريادة الأعمال والتنمية والتركيز على البحث والتطوير.

الربط الاستراتيجي مع رؤية الإمارات 2021

يرتبط استشراف مستقبل تنمية المعرفة مع الأولويات الاستراتيجية لرؤية الإمارات 2021 وهي: مجتمع متلاحم محافظ على هويته، اقتصاد معرفي تنافسي، حيث يتكامل استشراف مستقبل تنمية المعرفة، مع رؤية دولة الإمارات في الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وتشجيع إنتاج القيمة المضافة العالية بما يُطوّر من بيئة الأعمال، ويعزز جاذبية الدولة للاستثمارات.

وحيث إن الحكومة تهدف إلى توفير الحياة الكريمة للناس، وليس فقط تحقيق مراكز متقدمة في التقارير الدولية، فإن الأجندة الوطنية تهدف إلى وضع الإمارات في قائمة أفضل الدول في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، إضافة إلى رفع نسبة التوطين في القطاع الخاص في غضون السنوات القادمة.

يختلف التنبؤ عن استشراف المستقبل، حيث تركز عملية التنبؤ على استقراء الاتجاهات الحالية والسابقة، إضافة إلى دراسة مدى تردد وقوع بعض الأحداث المتشابهة، ووضع التوقعات المستقبلية بناءً عليها. لقد فقد التنبؤ طويل الأمد مصداقيته، وذلك نتيجة عدم صحة الكثير من التوقعات الناتجة منه. بالجهة المقابلة فإن الاستشراف يعمل على توقع العديد من السيناريوهات المستقبلية ودراسة مخرجاتها وتداعيات كل منها.

أهم المؤشرات التي حددتها الأجندة الوطنية

1. مؤشر الابتكار العالمي: وهو مؤشر مركب يقيس أداء الابتكار في الدول عبر مدخلات ومخرجات الابتكار، وتقاس مدخلات الابتكار بناءً على المؤسسات والقوى العاملة والبنية التحتية، وتطور الأسواق وتطور الأعمال التجارية، أما مخرجات الابتكار فتُقاس بناءً على مخرجات المعرفة والتكنولوجيا والإبداع.

2. مؤشر التنافسية العالمي: وهو يقيس القدرة التنافسية لكل دولة من خلال (12) محوراً، يضم كل منها عدداً من المؤشرات الفرعية، تشمل: المؤسسات، البنية التحتية، الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الأساسي، التعليم العالي والتدريب، فعالية السوق، كفاءة سوق العمل، تطور الأسواق المالية، الجاهزية التقنية، حجم السوق، تطور الأعمال والابتكار.
3. مؤشر نسبة «عاملي المعرفة» من إجمالي العاملين في الدولة: ويقيس نسبة العاملين من أصحاب المهارات العالية والمهن رفيعة المستوى، والذين يتم تحديدهم من خلال تصنيف منظمة العمل الدولية للوظائف والمهن -08 ISCO، وتضم هذه الوظائف المهن التالية: المشرعون والمديرون ومديرو الأعمال، الاختصاصيون في الموضوعات العلمية والفنية والإنسانية، الفنيون في الموضوعات العلمية والفنية والإنسانية (أي المستويات العليا من تصنيف المهن).

القانون الوطني للقراءة

أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة - حفظه الله -، في نوفمبر 2016، أول قانون من نوعه للقراءة، يضع أطراً تشريعية وبرامج تنفيذية ومسؤوليات حكومية محددة لترسيخ قيمة القراءة في دولة الإمارات بصفة مستدامة، وذلك في بادرة حضارية وتشريعية غير مسبوقة في المنطقة، ويهدف القانون إلى دعم تنمية رأس المال البشري، والمساهمة في بناء القدرات الذهنية والمعرفية، ودعم الإنتاج الفكري الوطني، وبناء مجتمعات المعرفة في الدولة.

تصميم المستقبل

يُعد تصميم المستقبل بتحديد ملامح المستقبل عبر تطوير أفكار مستقبلية مبتكرة، وذلك من خلال استخدام الأدوات والطرق الرئيسية في التفكير المستقبلي والتصميمي، والتعرف إلى الأنماط المستقبلية وتخطيط السيناريوهات.

ويتضمن المرسوم بقانون اتحادي الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة - حفظه الله - في شأن القراءة، 18 مادة، ويستند إلى سبعة مبادئ توجيهية تستوجب مراعاتها، وهي:

1. القراءة تنبع من صميم المبادئ الإسلامية والموروث الثقافي والحضاري للدولة.
2. القراءة تشكل العنصر الأساسي لتحصيل العلم وتعزيز الإبداع الفكري، وبناء مجتمع قائم على المعرفة.
3. القراءة تمثل العامل الرئيس لتطوير الرصيد الثقافي الوطني، ودعم الإنتاج الأدبي والفكري.

4. القراءة تعزز القدرة التنافسية والإنتاجية للدولة.
5. القراءة تعد المدخل الأساسي لتعزيز قيم التسامح والسلام والتعايش.
6. القراءة حق لجميع فئات أفراد المجتمع، خصوصاً الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة.
7. حق الإنسان في القراءة معزز للحقوق الأخرى ذات الصلة، وهي: الحق في التعليم وتنمية مهارات القراءة والكتابة، والحق في الملكية الفكرية، والحق في إنتاج محتوى ثقافي والاستمتاع به.

ويقر القانون الحق في القراءة، حيث يتعين على الجهات الحكومية المعنية اتخاذ الإجراءات اللازمة كافة لضمان إتاحة الفرصة لجميع الأطفال لتعلم القراءة كجزء من نظام التعليم الأساسي، وتوفير الفرص المناسبة لجميع أفراد المجتمع، بما في ذلك الأشخاص ذوو التحديات في القراءة.

وضمن تمكين القراءة في المجتمع، ينص القانون على أن تعمل الجهات الحكومية المعنية في القطاعين الصحي والتعليمي في الدولة على تطوير القدرات اللغوية للأطفال في المراحل العمرية المبكرة، ورفع وعي الأسر بأهمية القراءة للمواليد الجدد والأطفال، وأن توفر وزارة الصحة ووقاية المجتمع والجهات الحكومية المعنية في القطاع الصحي لكل طفل يولد في الدولة، ثلاث حقائب معرفية خلال السنوات الأربع الأولى من عمره.

مهارات القراءة

يتعين على الجهات الحكومية المعنية أن تضع البرامج اللازمة لتعزيز مهارات القراءة لدى فئات المجتمع ذات الاعتبارات الخاصة، ومن بينهم الأشخاص ذوو التحديات في القراءة، ونزلاء المنشآت الإصلاحية والمستشفيات وكبار السن وربات المنازل، ووضع الآليات المناسبة لاستخدام المراكز الثقافية والمكتبات والمجالس في الأحياء السكنية.

كما يتعين على وزارة تنمية المجتمع والجهات الحكومية المعنية في قطاع التنمية الاجتماعية، تشجيع ثقافة التطوع المعرفي من خلال إشراك مختلف فئات

الفصل الأول: الموجهات الاستراتيجية لاستشراف مستقبل تنمية المعرفة

المجتمع في ترويج القراءة والمشاركة في القراءة للأطفال وكبار السن والمرضى، وغيرهم ممن يعجزون عن القراءة.

وحسب القانون، تلزم وزارة الاقتصاد والجهات الحكومية المعنية، المقاهي الموجودة في المراكز التجارية بتوفير مواد القراءة، بما يناسب عدد العملاء واهتماماتهم.

ويركز «القانون الوطني للقراءة»

على ضرورة التكامل التام بين المنظومة التعليمية وبين القراءة، حيث ينص على أن تتولى وزارة التربية والتعليم والجهات المعنية بقطاع التعليم، تطوير المناهج والأنظمة التعليمية لتعزيز مهارات القراءة لدى الطلبة، وإلزام المنشآت

الدراسات المستقبلية

هي دراسات تُعنى بتحديد ملامح المستقبل المرغوبة والمحتملة، وتتمحور حول استخدام الخيال والتفكير الابتكاري من أجل توليد أساليب مختلفة لإنجاز الأعمال في المستقبل.

التعليمية الخاصة بتطوير مناهجها الدراسية لتمكين الطلبة من تطوير قدراتهم اللغوية، وإلزام المنشآت التعليمية كافة بتوفير مكتبات تتناسب مع احتياجات الطلبة واهتماماتهم.

كما يركز على وضع معايير دولية لتقييم المكتبات في المنشآت التعليمية، والإشراف على تطبيقها، وإلزام جميع المنشآت التعليمية وضع خطة سنوية لتشجيع القراءة بين الطلبة، وكذلك إلزامها وضع برامج لتطوير مهارات المعنيين من العاملين لديها، بجانب اعتماد ثقافة وسلوك القراءة ضمن المعايير الخاصة بتقييم المنشآت التعليمية، ووضع الأنظمة اللازمة لتقييم القدرات اللغوية والذهنية للطلبة، إضافة إلى غرس ثقافة احترام الكتاب والحفاظ عليه بين الطلبة، ووضع الإجراءات اللازمة لإعادة استخدامه أو تدويره أو التبرع به.

وفقاً للقانون، تلتزم الجهات الحكومية المعنية في قطاع الموارد البشرية، تمكين الموظف من الحصول على وقت للقراءة التخصصية في مجال عمله ضمن ساعات العمل الرسمية، واتخاذ التدابير اللازمة لدعم أنشطة القراءة، وتبادل المعارف والخبرات في محيط العمل، وتوفير الفرص للموظفين للحصول على مواد القراءة التخصصية المطبوعة أو الإلكترونية المناسبة.

ويتعين على الجهات الحكومية المعنية وفقاً للقانون، السعي لتوفير مكتبات عامة أو مرافق للقراءة في مختلف مناطق الدولة، وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في إنشاء المكتبات والمراكز الثقافية بمنحه مجموعة من الحوافز والتسهيلات والأراضي المناسبة، وتحفيز مراكز التسوق على توفير مساحات تجارية بأسعار تنافسية لمشروعات المكتبات العامة فيها، والعمل كي تكون المكتبات العامة مناسبة لاستخدام الأشخاص ذوي تحديات القراءة وذوي الإعاقة الحركية.

كما يتعين على الجهات المختصة بإدارة المكتبات العامة توفير خدمات استخدام مرافق المكتبة واستعارة الكتب، واستخدام الشبكة الإلكترونية والمعلومات الرقمية مجاناً، ووضع الآليات المناسبة لاستخدام مرافق القراءة طيلة أيام الأسبوع ولساعات ممتدة، إضافة إلى العمل على إعادة تصميم المكتبات العامة بصورة جاذبة عبر تطوير أنظمتها، وتحديث المحتوى ليناسب جميع فئات المجتمع، ووضع معايير لاعتماد المرشحين لوظيفة أمين المكتبة، والسعي لتطوير كفاءات موظفيها.

وكذلك إنشاء قاعدة بيانات شاملة وموحدة للمكتبات العامة في الدولة، إضافة إلى المكتبات التابعة للمؤسسات العامة، والعمل على تأسيس مكتبة وطنية تمثل أرشيفاً فكرياً لحفظ وأرشفة الإنتاج الفكري المقروء من التلف والضياع، وإتاحته للجمهور والأجيال القادمة، وأن تلتزم دور النشر الوطنية بتقديم ثلاث نسخ من كل كتاب منشور في الدولة إلى المكتبة الوطنية لغرض الإيداع القانوني أو نسخة إلكترونية لكل منتج آخر من مواد القراءة.

وانطلاقاً من أهمية دعم نشر مواد القراءة وتوزيعها، يجب أن تعامل مواد القراءة في الدولة بوصفها سلعة رئيسة تُعفى من أي رسوم أو ضرائب لغايات التأليف أو النشر أو الطباعة أو التوزيع، بما في ذلك رسوم الحصول على الرقم المعياري الدولي الموحد للكتب، ولا يجوز الترخيص بالنشر أو التوزيع لأي كتاب دون أن يكون حاصلاً على هذا الرقم.

وأيضاً وضع برنامج لتطوير صناعة النشر في الدولة، وسن السياسات التي من شأنها إثراء محتوى القراءة باللغة العربية، وإنتاج كتب وطنية فكرية بجودة عالية، إضافة إلى دعم وتوفير حوافز وتسهيلات للمؤلفين والمحرفين ودور النشر ودور الطباعة في الدولة.

وكذلك وضع الخطط ومنح التمويل اللازم لدعم نشر مواد القراءة وتوزيعها، بما يتناسب واحتياجات الأشخاص ذوي التحديات في القراءة، إلى جانب تشجيع إصدار أو نشر موادها باللغة العربية، من خلال تقديم الدعم والحوافز في نقل المعارف من اللغات المختلفة إلى اللغة العربية، ومنح التسهيلات وتقديم المشورة والدعم لترويج المحتوى الوطني خارج الدولة، والمشاركة في المعارض الدولية، ويصدر مجلس الوزراء اللوائح والقرارات التنفيذية اللازمة لتنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون، ويلغى كل حكم يخالف أو يتعارض معها.

من أمثلة جهود دعم اللغة العربية في الدولة:

إصدار معجم محمد بن راشد للغة العربية المعاصرة لتعريب المصطلحات الأجنبية الجديدة، بما يحافظ على استخدام لغتنا الأم في حياتنا وأعمالنا، وسيكون للمعجم إصدار سنوي يواكب تطور العصر ومتطلباته، ويعزز مكانة لغتنا العربية كلغة حياة على أن يكون معجماً ناطقاً، يصحح العلاقة بين اللغة الأم واللهجات العامية في الدول العربية.

وسيكون المعجم كذلك مرجعاً معتمداً للبحوث والدراسات الحديثة التي تعد باللغة العربية، إضافة إلى كونه مرجعاً للمترجمين من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية، وسيعمل ذلك على إحداث تأثير بارز في زيادة الإنتاج المعرفي المستحدث أو المترجم باللغة العربية، ما يفتح آفاقاً معرفية واسعة للناطقين باللغة العربية.

منظومة التميز الحكومي الجيل الرابع

بناءً على توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، تم تطوير منظومة للتميز الحكومي تتلاءم مع الرؤية الطموحة لدولة الإمارات في أن تكون من أفضل دول العالم في عام 2021، ولتواكب هذه المنظومة البرامج والمشروعات الرائدة التي تطبقها حكومة دولة الإمارات في مجال التطوير الحكومي وتطوير الخدمات والتوجهات الحديثة في مجال العمل الحكومي، والمتمثلة في تحقيق الريادة في جميع المجالات.

لقد مرت حكومة دولة الإمارات منذ تولي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، مهام رئاسة مجلس الوزراء - في عام 2006 - بمراحل تطور نوعية أدت إلى أن تحصل الحكومة على المركز الأول في مجال الكفاءة الحكومية، كما أدت إلى رفع تصنيف دولة الإمارات في مؤشرات التنافسية العالمية من المركز 27 في عام 2011 إلى المركز 12 في عام 2014، وقد تم تصميم هذه المنظومة بناءً على التجارب الناجحة التي قامت بتطبيقها حكومة دولة الإمارات، وذلك من خلال معايير توضح للجهات الراغبة في الوصول إلى مستويات الريادة، ما هي البرامج والمبادرات والاستراتيجيات التي يجب أن تقوم بتبنيها وتطبيقها، والتي تم إدراجها ضمن ثلاثة محاور رئيسة هي: تحقيق الرؤية، والابتكار، والممكّنات.

وقد تم اعتماد المنظومة كأساس لتقييم الجهات الحكومية المشاركة في جائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز لتحديد مستوى النضج الذي وصلت له الجهات الحكومية في رحلتها نحو الريادة وتحديد مجالات وفرص التحسين التي تساعد هذه الجهات على تحقيق أهدافها الطموحة، لذا فإن منظومة التميز الحكومي تعتبر أسلوب تفكير جديداً في طريقة تخطيط وتنفيذ وتطوير العمل

الحكومي تعتمد مبادئ ومفاهيم مبتكرة (تم تجربتها وتطبيقها في حكومة دولة الإمارات)، وأثبتت فاعليتها في تحقيق نتائج رائدة.

وقد أمر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي - حفظه الله - بتاريخ 19 أبريل 2016، بالتطبيق الفوري لمنظومة الجيل الرابع للتميز الحكومي بدبي التي تم إطلاقها على المستوى الاتحادي في 7 مارس 2015، وتمثل هذه المنظومة فكراً إدارياً رائداً إماراتي المحتوى عالمي المستوى، وقد تم تطوير منظومة الجيل الرابع للتميز الحكومي بناءً على توجيهات صاحب السمو بما يتلاءم مع الرؤية الطموحة لدولة الإمارات في أن تكون من أفضل دول العالم في 2021، ولتواكب هذه المنظومة البرامج والمشروعات الرائدة التي تطبقها حكومة دولة الإمارات في مجال التطوير الحكومي، وتطوير الخدمات والتوجهات الحديثة في مجال العمل الحكومي، والمتمثلة في تحقيق الريادة في جميع المجالات.

وقد أجرى برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز مواءمة شاملة لمنظومة الجيل الرابع للتميز الحكومي من المستوى الاتحادي إلى ما يحقق أهداف ومتطلبات حكومة دبي، حيث تم تحديد الجهات المشتركة في تطبيق المنظومة من جهات ومبادرات وبرامج التخطيط وتطوير العمل الحكومي وتحديد آلية عملها المشترك، كما تم مواءمة معايير وفتات منظومة التميز بما يراعي عمل هذه الجهات وتحقيق أهدافها، كما يراعي خصوصية ومستوى النضج في تميز أداء جهات حكومة دبي التي يتم التقييم عليها. في حين تم تبني آلية التقييم المتبعة على المستوى الاتحادي على نحو كامل.

وقد أجريت عملية المواءمة هذه بضمان المحافظة التامة على هيكل المنظومة وآلية عملها بما يحقق أهدافها في رفع مستوى تميز الجهات الحكومية في دبي إلى آفاق أوسع بما يحقق الريادة العالمية.

وقد تم اعتماد المنظومة كأساس لتقييم الجهات الحكومية المشاركة في جائزة برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز لتحديد مستوى النضج الذي بلغته الجهات الحكومية في رحلتها نحو الريادة، وتحديد مجالات وفرص التحسين التي تساعد هذه الجهات على تحقيق أهدافها الطموحة؛ لذا فإن منظومة التميز الحكومي تعتبر

أسلوب تفكير جديداً في طريقة تخطيط وتنفيذ وتطوير العمل الحكومي تعتمد مبادئ ومفاهيم مبتكرة تم تجريبها وتطبيقها وأثبتت فاعليتها في تحقيق نتائج رائدة. إن الهدف الرئيس من إطلاق منظومة التميز الحكومي هو تمكين الجهات الحكومية من تحقيق الرفاهية والسعادة للمواطنين وتحقيق متطلبات وتوقعات المجتمع في الحصول على خدمات حكومية بمستوى سبع نجوم، وبأعلى درجات الكفاءة والفاعلية، ودعم التوجهات الحكومية في مجال الابتكار بما يحقق لدولة الإمارات العربية المتحدة ميزة تنافسية ومكانة رائدة، حيث تشكل منظومة التميز الحكومي خارطة طريق للحكومات التي تسعى نحو الوصول إلى آفاق جديدة تتعدى التميز لكي تصل إلى مستوى تحقيق الريادة في الأداء، والتحول إلى حكومة سباق ومبتكرة وذكية تكون مثالا يُحتذى به لأفضل الممارسات الحكومية، من خلال مجموعة من المبادئ تشمل الفاعلية والكفاءة والتعلم والتطوير، وباستخدام مفاهيم حديثة في العمل الحكومي تشمل الابتكار واستشراف المستقبل والتكامل في العمل الحكومي.

الربط مع منظومة التميز الحكومي الجيل الرابع

يرتبط استشراف مستقبل تنمية المعرفة ارتباطاً عميقاً مع منظومة التميز الحكومي (الجيل الرابع)، حيث يبيّن الرسم أدناه ارتباطه مع المحاور الرئيسة للمنظومة:

كما يبيّن الجدول أدناه ارتباط عملية استشراف مستقبل الثقافة وتنمية المعرفة مع المعايير الفرعية للمنظومة:

المحاور	المعايير الرئيسة	المعايير الفرعية	الربط مع استشراف مستقبل الثقافة وتنمية المعرفة	
تحقيق الرؤية	الأجندة الوطنية	التخطيط ومتابعة تنفيذ الأجندة الوطنية	✓	
		التخطيط ومتابعة تنفيذ الأجندة الوطنية	✓	
المهام الرئيسة	المهام الرئيسة	تطبيق ومتابعة أداء الاستراتيجية	-	
		(إدارة وتطبيق المشروعات/ المبادرات/ البرامج) (الخطط التشغيلية)	-	
		إدارة العمليات	-	
		الاستدامة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية	✓	
خدمات سبع نجوم	خدمات سبع نجوم	تصميم وإدارة عمليات تقديم الخدمات	-	
الحكومة الذكية	الحكومة الذكية	تصميم وتطبيق خطط وسياسات التحول الرقمي	✓	
الابتكار	استشراف المستقبل	التفكير المستقبلي	✓	
	إدارة الابتكار	تطوير وتطبيق أنظمة إدارة الابتكار	-	
الممكنات	رأس المال البشري	تصميم وتطبيق الخطط والسياسات والعمليات المتعلقة برأس المال البشري	✓	
	الموارد والممتلكات	(تخطيط وإدارة الممتلكات (المباني، الأجهزة، الموارد	✓	
		إدارة العلاقة مع الموردين	-	
		إدارة الموارد المالية	-	
	الحوكمة	الحوكمة	تصميم وتطبيق إطار عام للحوكمة	✓
	الحوكمة	الحوكمة	تصميم وتطبيق خطط لإدارة المخاطر	-

الحكومة الذكية

في الثاني والعشرين من مايو 2013، أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي - رعاه الله -، مبادرة الحكومة الذكية من أجل توفير الخدمات للجمهور حيثما كانوا وعلى مدار الساعة، وحدد سموه ملامح الحكومة الذكية في النقاط التالية:

1. حكومة لا تنام.
 2. تعمل 24 ساعة في اليوم، 365 يوماً في السنة.
 3. مضيافة كالفنادق.
 4. سريعة في معاملاتها.
 5. قوية في إجراءاتها.
 6. تستجيب بسرعة للمتغيرات.
 7. تبتكر حلولاً للتحديات.
 8. تسهل حياة الناس، وتحقق لهم السعادة.
- ولا تحل الحكومة الذكية محل الحكومة الإلكترونية، بل تكملها وتشكل امتداداً لها، ويتعايش هذان المفهومان ويتضافران لتحقيق أهداف متكاملة تتمثل في إسعاد المواطن وتسهيل حياته وتعزيز الحيوية الاقتصادية والتنافسية، وتعمل هيئة تنظيم الاتصالات على تنفيذ مبادرة الحكومة الذكية، وتتولى صياغة وتنفيذ استراتيجية الحكومة الإلكترونية على المستوى الاتحادي.

الاستراتيجية الوطنية للابتكار

أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، في أكتوبر 2014، الاستراتيجية الوطنية للابتكار، التي تهدف لجعل الإمارات ضمن الدول الأكثر ابتكاراً على مستوى العالم في غضون السنوات السبع المقبلة، وتتضمن الاستراتيجية - التي تعمل ضمن أربعة مسارات متوازية - 30 مبادرة وطنية للتنفيذ في غضون السنوات الثلاث المقبلة، كمرحلة أولى تشمل مجموعة من التشريعات الجديدة، ودعم حاضنات الابتكار،

وبناء القدرات الوطنية المتخصصة، ومجموعة محفزات للقطاع الخاص، وبناء الشراكات العالمية البحثية، وتغيير منظومة العمل الحكومي نحو مزيد من الابتكار، وتحفيز الابتكار في سبعة قطاعات وطنية رئيسة هي: الطاقة المتجددة، والنقل، والتعليم، والصحة، والتكنولوجيا، والمياه، والفضاء.

مستقبلات

في المستقبل البعيد سيتم تخليد إنجازات الروبوتات، ومن المتوقع أن يكون للروبوت قوانين وتشريعات تحمي حقوق الملكية لنتائج الفكري، أي من المتوقع أن تصاحب التطورات التقنية الفنانين والمثقفين، إذ سيتشارك الروبوت مع الإنسان المنتج للثقافة، وسيصبح اسمه مقروناً مع الروبوت.

وأيضاً من المهم للغاية إدراك أن المعرفة والابتكار معاً لهما دور رئيس في هذا العصر الذي يتطلب:

- الإنتاج المستمر للمعارف، والنظر إليها بوصفها مَوْرَدًا اقتصاديًا مهمًا.
- الاستخدام المكثف للتقنيات.
- انتشار الصناعات المعرفية.

- القدرة على توطين المعرفة، وتطويرها لاحتياجات المجتمع.
 - الحاجة إلى نظم لإدارة المعرفة على مستويات المجتمع كافة.
- فالابتكار محرك للثقافة والمعرفة ونتاج طبيعي لهما، وينبغي إدراك دور التحفيز المجتمعي مع التركيز على الاستخدام الذكي للتقنيات الحديثة كأدوات للابتكار وإثراء الثقافة وتنمية المعرفة.

الثورة الصناعية الرابعة

شهد العالم الثورة الصناعية الأولى عام 1787، والثانية عام 1870، أما الثالثة فبدأت في 1969 باستخدام الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات، ويبدو أن الثورة الرابعة التي بدأت بوادها في ثمانينيات وتسعينيات القرن الفائت ثورة مستقلة وليست امتداداً للثالثة، لـ3 أسباب: سرعتها الجامحة، ومجالها الواسع، وتأثيرها الهائل في كل المجالات.

إن سرعة الاختراقات الحالية ليست لها أي سابقة تاريخية. عند مقارنتها مع الثورات الصناعية السابقة، فإن الثورة الصناعية الرابعة تتطور في وتيرة أسية رقمية بدلاً من وتيرة خطية، وفوق ذلك، فإنها تعطل كل صناعة تقريباً في كل بلد، ويشرّ اتساع وعمق هذه التغييرات بتحوّل جميع نظم الإنتاج، والإدارة، والحكم.

إن احتمالات ترابط وتواصل المليارات من الناس بواسطة الأجهزة المحمولة، مع قوة معالجة، وسعة تخزين، ووصول إلى المعرفة، التي لم يسبق لها مثيل، غير محدودة، وهذه الاحتمالات سوف تتضاعف من طريق اختراقات التكنولوجيا الناشئة في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، وإترنت الأشياء، والمركبات والسيارات الذاتية، والطباعة الثلاثية الأبعاد (D3)، وتكنولوجيا النانو، والتكنولوجيا الحيوية، وعلوم المواد، وتخزين الطاقة، والحوسبة الكمومية (quantum computing).

في الواقع، صار الذكاء الاصطناعي موجوداً في كل مكان حولنا، من سيارات ذاتية القيادة، وطائرات من دون طيار (drones)، إلى المساعدين الافتراضيين والبرامج الكمبيوترية التي

مستقبلات

وفق مفهوم مكافحة التلوث الثقافي ستسعى الحكومات إلى تخفيض تأثير النشاط البشري في الثقافة، وإسناد تلك المهمة للروبوتات، ومن المتوقع سيطرتها على النشاط الفكري.

ترجم أو تستثمر. لقد تم إحراز تقدم مثير للإعجاب في مجال الذكاء الاصطناعي في السنوات الأخيرة، مدفوعاً بزيادة هائلة في القدرة الحاسوبية وتوافر كميات هائلة من البيانات، ومن البرمجيات المُستخدمة لاكتشاف أدوية جديدة إلى الخوارزميات (أنظمة الحلول الحسابية) المُستخدمة للتنبؤ بمصالحنا وفوائدنا الثقافية. في الوقت عينه، تتفاعل تكنولوجيا التصنيع الرقمية مع العالم البيولوجي على أساس يومي، ويقوم مهندسون ومصممون، ومهندسون معماريون بالجمع بين تصميم الحاسوب، والتصنيع المُضاف، وهندسة المواد، والبيولوجيا الاصطناعية لزيادة التعايش بين الكائنات الحية الدقيقة (البكتيريا)، وأجسادنا، والمنتجات التي نستهلكها، وحتى المباني التي نعيش فيها.

وقد أنشأت دولة الإمارات في سبتمبر 2017 مجلس الثورة الصناعية الرابعة، وقام المجلس بإعداد استراتيجية شاملة لتوظيف الأدوات التكنولوجية للثورة الصناعية الرابعة، لتصبح الإمارات أول مختبر عالمي مفتوح لتجربة وتطبيق تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة، وأول دولة في العالم تنشئ مجلساً للاستفادة من فرص الثورة الصناعية الرابعة، والإعداد المسبق لمواجهة تحدياتها، ما يجسّد توجيهات القيادة في مجال استشراف وصناعة المستقبل، وبناء نهضة صناعية تتبنى التكنولوجيا المتقدمة، بعقول وسواعد وإبداعات أبناء الوطن، بما يرسخ مكانتها كدولة ذات رؤية مستقبلية.

المسرّعات الحكومية

تشكّل المسرّعات الحكومية التي أصدر مجلس الوزراء قراراً بإنشائها في أكتوبر من عام 2016، منصة عمل للفرق الحكومية من مختلف الجهات في الدولة لمعالجة التحديات، وإنجاز الأهداف الطموحة خلال مدد زمنية قصيرة، في أربعة مجالات رئيسة هي: المؤشرات الوطنية، والسياسات، والبرامج، والخدمات.

وتسهم المسرّعات الحكومية في تسريع إنجاز المشروعات والقوانين والسياسات، وترسيخ ثقافة الريادة والابتكار في القطاع الحكومي، وتشجيع التكامل فيما بين الجهات الحكومية المختلفة والقطاع الخاص، بتسريع النتائج لتحقيق نتائج طموحة ذات أثر ملموس في 100 يوم أو أقل، إبراز حلول مبتكرة وتشجيع التعاون، وتسريع الخطط من خلال اقتراح توصيات قابلة للتنفيذ مرتبطة بمدد زمنية قصيرة، وتسريع القرارات عبر اتخاذ قرار جماعي وسريع بمشاركة الجهات المعنية.

يقوم مبدأ المسرّعات بحسب كتاب مسرّعات المستقبل، على تفعيل الإنتاجية باتجاهات ثلاثة: أذكى وأسرع وأفضل، بما يؤمن الاستشراف الخارق للمستقبل عبر فهم الحتميات الاثنتي عشرة، وهي:

1. الصيرورة (مستجدون إلى الأبد).
2. الإذكاء المعرفي.
3. التدفق (الندرة/ المجانية والانتشار/ التدفق والمشاركة/ الانفتاح).
4. سيادة الشاشات.
5. الانتفاع الحر (المستنتج المعاصر).
6. المشاركة.
7. الغرلة.

8. الدمج.
 9. التفاعل (البديل هو أنت).
 10. التعقُّب.
 11. التساؤل.
 12. البداية.
- وهذه الحتميات مجتمعة تؤدي إلى خلق السرعة الفائقة للمسرِّعات تحت ضغط عامل الحاجة والاختراع.

استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل

«استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل» بوزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل، تهدف للاستشراف المبكر للفرص والتحديات في القطاعات الحيوية كافة بالدولة، وتحليلها، ووضع الخطط الاستباقية بعيدة المدى لها على المستويات كافة، لتحقيق إنجازات نوعية لخدمة مصالح الدولة.

وتشمل الاستراتيجية بناء نماذج مستقبلية للقطاعات الصحية والتعليمية والاجتماعية والتنموية والبيئية ومواءمة السياسات الحكومية الحالية، إضافة إلى بناء قدرات وطنية في مجال استشراف المستقبل وعقد شراكات دولية، وتطوير مختبرات تخصصية، وإطلاق تقارير بحثية حول مستقبل مختلف القطاعات في الدولة.

وتهدف الاستراتيجية إلى وضع أنظمة حكومية تجعل من استشراف المستقبل جزءاً من عملية التخطيط الاستراتيجي في الجهات الحكومية، وإطلاق دراسات وسيناريوهات لاستشراف مستقبل القطاعات الحيوية كافة، ووضع الخطط والسياسات بناءً على ذلك.

ومن جهود استشراف المستقبل: مساندة الجهود والمبادرات والمشروعات والسياسات المستقبلية للجهات، ومتابعة تنفيذها، والعمل على الدراسات والتقارير الاستراتيجية المستقبلية التي تتمكن الجهات من العمل على استشراف المستقبل بفاعلية ومواءمة، ومتابعة خطط الحكومة وبرامجها وسياساتها وتشريعاتها مع التوجهات المستقبلية.

وتركز استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل على موضوعات تشمل قطاعات: مستقبل رأس المال البشري والشباب، ومستقبل التكنولوجيا والأنظمة

مجالس المستقبل العالمية

دور المعرفة في مجالس المستقبل العالمية: يتأتى دور المعرفة في مجالس المستقبل العالمية من خلال الاحتياج إلى تنمية المعرفة كقضية محورية للبحث والاستشراف مع انتقال الدولة من اقتصاد النفط إلى اقتصاد المعرفة، لما تحمله المعرفة من طاقات واعدة وقدرات مستقبلية تسهم بالتأكيد في نهضة الوطن وازدهار غده واستدامة مستقبله، ويتمثل الجانب المعرفي في تخصيص دورة، أو سلسلة من جلسات عمل مجالس المستقبل لتباحث عملية استشراف إمكانات الإنتاج المعرفي الإماراتي والمحتوى في تعزيز اقتصاد المعرفة، في جميع القطاعات التنموية والعلمية والاقتصادية والسياسية.

المستقبل في 60 دقيقة

دور المعرفة في جلسات المستقبل في 60 دقيقة

إن لتنمية المعرفة الدور المحوري في جلسات الستين دقيقة التي يمكن أن يتم تخصيصها لاستشراف مستقبل تنمية المعرفة، عبر عقد جلسات ستين دقيقة حوارية بمشاركة المؤلفين وصناع المحتوى المعرفي والمفكرين والأدباء والكتّاب من الإمارات والوطن العربي والعالم. مع أهمية أن تكون كل جلسة حوارية مخصصة لقضية يومية من قضايا التنمية المعرفية الإماراتية، ولشغل مجتمعي أو وطني من مشاغل الجهد المعرفي العام.

مئوية الإمارات 2071

وتشكّل «مئوية الإمارات 2071» برنامج عمل حكومي شاملاً وموسعاً، يتضمن وضع استراتيجية وطنية لتعزيز سمعة الدولة وقوتها الناعمة، وضمان وجود مصادر متنوعة للإيرادات الحكومية، بعيداً عن النفط، إضافة إلى الاستثمار في التعليم الذي يركز على التكنولوجيا المتقدمة، وبناء منظومة قيم أخلاقية إماراتية في أجيال المستقبل، ورفع مستوى الإنتاجية في الاقتصاد الوطني وتعزيز التماسك المجتمعي.

قمة المعرفة

تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي - رعاه الله -، وبتوجيهات سمو الشيخ أحمد بن محمد بن راشد آل مكتوم، رئيس مؤسّسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، نظّمت المؤسّسة الدورة الرابعة من «قمة المعرفة 2017» التي انعقدت في دبي يومي 21 و22 نوفمبر 2017، تحت شعار «المعرفة.. والثورة الصناعية الرابعة».

وتشكّل «قمة المعرفة 2017» منصة معرفية عالمية شاملة، تجمع صنّاع القرار والعقول المفكرة والخبراء والرؤّاد والمعنيين بنشر المعرفة، إلى جانب العلماء والأكاديميين والمختصين في شتى المجالات من جميع أنحاء العالم تحت مظلة واحدة، لمناقشة أهمّ القضايا والتحديات التي تواجه صناعة ونشر المعرفة، إضافة إلى استعراض أفضل الممارسات والتجارب وطرح الحلول لمواجهة التحديات.

مستقبلات

في المستقبل البعيد من المتوقع الاستغناء عن المراكز الثقافية والمعرفية، حيث يتمكن المجتمع من نقل الأنشطة إلى المنزل، وسيتمكن السفر عبر الزمن الافتراضي، وتكون له قدرة فائقة لربطه بمساحات أمنة من الترفيه.

وتشهد القمّة الإعلان عن الفائزين بجائزة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، الجائزة العالمية المرموقة التي تهدف إلى تكريم أصحاب الإنجازات والإسهامات النوعية في مجال نشر وإنتاج المعرفة على مستوى المنطقة والعالم، وهي جائزة سنوية تقوم على تكريم شخصية عالمية لها إسهامات واضحة في مجال نشر المعرفة، وتهدف إلى تسليط الضوء على أهمية نشر المعرفة، ونقلها كمصدرٍ للتطور على المستوى العالمي وتحقيق الرخاء للشعوب.

وقد استعرضت «قمة المعرفة 2017» نتائج «مؤشر المعرفة العالمي» الذي أطلقته المؤسسة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي يهدف إلى رصد الواقع المعرفي على صعيد دول العالم، وبمشاركة أكثر من 140 دولة إلى جانب التعرف إلى الفرص والتحديات في الدول العربية ومقارنتها مع دول العالم. كما ناقشت القمة في دورتها الرابعة، تاريخ الثورات الصناعية ودورها في تغيير حياة البشر إلى الأفضل، ودعم نمو وتطور مجتمعات المعرفة، من خلال تسليط الضوء على الثورات الصناعية الأولى والثانية والثالثة، واستعرضت تفاصيل الثورة الصناعية الرابعة التي انطلقت في مطلع القرن الحالي، والتي يطلق عليها «الثورة الرقمية».

ولأن الثقافة ذات صلة بالهوية والمحتوى المعرفي بالضرورة، فهي في مضمونها مجموع قيم مخصوصة تطمح إلى أن تكون قيماً مطلقة، والهوية الثقافية هي الخاص الذي من إشاره يريد أن يكون عاماً.

المجالات المؤثرة في مستقبلات تنمية المعرفة وأثر كل منها

1. مجال رأس المال البشري والشباب أثره في تنمية المعرفة

يرتبط التحول إلى مجتمع واقتصاد المعرفة مستقبلاً بقدره رأس المال البشري، وبخاصة الشباب، على الانتقال من التلقي إلى الإنتاج في مجالات تنمية المعرفة، وسيكون لهم دور الشريك في الإنتاج المعرفي عبر إحداث انتقال نوعي في منظومة العمل المعرفي مع القطاعين الحكومي والخاص.

2. مجال مستقبل التكنولوجيا والأنظمة الذكية «الثورة الرقمية» أثره في تنمية المعرفة

سيكون للبرمجيات الذكية الخاصة بتنمية المعرفة والمحتوى والإنتاج المعرفي الدور الكبير في المستقبل، حيث تتيح التكنولوجيا ضمن ما يُسمى بالحوسبة الوجدانية Emotional Computing للألات والتطبيقات أن تتعامل مع البيانات الضخمة، وأن تتعرف إليها وتنجز آليات إنتاج المعرفة والتعامل مع المحتوى المعرفي الواقع ضمن قدرات الذكاء الاصطناعي، كما يمكنها أن تقدم قدرات ومهارات ابتكارية في مجالات الترجمة وإنتاج وتجويد المحتوى الصوتي والمرئي، إضافةً إلى قدرتها على توفير منصات افتراضية غير مكلفة لتداول المعرفة والمشاركة التفاعلية في الإنتاج والمحتوى المعرفي.

3. مجال مستقبل الاستدامة والبيئة وتغير المناخ أثره في تنمية المعرفة

يكون للمعرفة الدور التثقيفي التوعوي في مجال خلق معرفة خاصة باحترام

الندرة وتوفير المصادر والحفاظ على الموارد، وفي مجال الاستخدام الكفؤ والمتوازن للمنتجات المعرفية بما يضمن تدويرها والتقليل من استهلاكها.

4. مجال مستقبل البنية التحتية والمواصلات

أثره في تنمية المعرفة

للمعرفة علاقة وثيقة بالبنية التحتية والمواصلات لجهة الاستخدام الأمثل لمنشآت البنية التحتية، وبخاصة المعرفية منها، إضافةً إلى الاستخدام الأجدى للمواصلات في تقليل عمليات الإنتاج المعرفي، وتفعيل دور المكتبات والإيصال والنقل للمنتجات المعرفية بغرض نشرها وتوزيعها على أوسع نطاق جغرافي عابر للحدود.

5. مجال مستقبل التعليم

أثره في تنمية المعرفة

لا يمكن للمعرفة أن تتطور وتنمو وتستديم بمعزل عن التعليم، فالمجتمع المتعلم هو مجتمع ذكي بالضرورة، وبالتالي تأتي المعرفة لتكمل مشهدية تحوله الذكي إلى مجتمع تقاني معرفي مثقف وواع، والمعرفة لأجل أن تقوم بهذا الدور يجب أن تمثل طرائق التعليم الحديثة وتقنياته المستقبلية المجدية.

6. مجال مستقبل التنمية المستدامة

أثره في تنمية المعرفة

المعرفة تصبح في مجتمع الاستدامة عنصراً أولياً يضمن له الوفرة بدل الندرة، والتعامل الذكي مع الموارد بدلاً من هدرها واستهلاكها بتفريط، وبالمعرفة غير التجريبية تتمكن جهات التخطيط من إيصال رسالتها التوعوية إلى جمهور قابل للتغيير، ملائم للخطط، غير معوق لتنفيذها.

7. مجال مستقبل بيئة الحياة الإيجابية والسعيدة

أثره في تنمية المعرفة

تصبح المعرفة لدى أفراد المجتمع الإيجابي ضرورة للتعبير عن الذات ومدى

الفصل الأول: الموجهات الاستراتيجية لاستشراف مستقبل تنمية المعرفة

استمتاعها بالحياة في ظل الحكومة الرشيدة، وتكون المعرفة التي تعني البديل عن الجهل وأمية المعرفة بالتحويلات المستجدة والمعارف المتركمة، مكملاً وجودياً لمجتمع سعيد يقدم للعالم النموذج الأفضل، ويسعى للاحتفاظ بالقيم الإيجابية جسراً له مع العالم والإنسانية.

8. مجال مستقبل الطاقة

أثره في تنمية المعرفة

لأن الطاقة هي المصدر المتجدد للحياة في المستقبل، سيكون على عاتق المؤسسات المملوكة والمديرة للمعرفة أن تنشر الوعي عبر مختلف أوجه المحتوى والإنتاج المعرفي بأهمية الطاقة المتجددة سبيلاً لحياة رغيدة ومجتمع سعيد، يتمتع بالرفاه في ظل اقتصاد المعرفة والنماء.

9. مجال مستقبل الاقتصاد والأمن الاقتصادي والتجاري

أثره في تنمية المعرفة

تقوم صناعات إدارة المحتوى والإنتاج المعرفي بدور رافد لاقتصاد المعرفة والوفرة عبر الترشيد في الاستهلاك والنماء للمدخل الوطني والتوفير في الموارد الطبيعية وتحفيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بأدوات التبادل المعرفي والقوة الناعمة التي يعد تبادل المعرفة واحدة من ضروراتها المطلقة.

10. مجال مستقبل الموارد المالية

أثره في تنمية المعرفة

تستدعي تنمية المعرفة الجهد الفردي والشراكات والرعاية بالشراكة مع القطاع الخاص لتدخل في عمليات رفق وتوفير الموارد المالية للقطاع المعرفي دون سواه، بما يتيح للحكومة أن تخصص الموارد المالية المستهلكة في رفق القطاع المعرفي لمجهود آخر تتطلبه مستلزمات الانتقال إلى المستقبل والاستدامة في اقتصاد المعرفة.

11. مجال مستقبل الحكومة والخدمات الحكومية

أثره في تنمية المعرفة

تدخل عمليات الإنتاج المعرفي في المنظومة الذكية الحكومية وتصبح أداة رئيسة في العمليات الحكومية بحيث يصبح تنسيق الأدوار الحكومية ضرورياً لخلق تكامل ثقافي معرفي حكومي ومجتمعي عام.

12. مجال مستقبل العلاقات الدولية والسياسية

أثره في تنمية المعرفة

تؤثر عمليات تنمية المعرفة وامتلاك البيانات الضخمة وتبادل المعارف وتقنياتها والترجمة من وإلى اللغات العالمية الحية في مستقبل العلاقات الدولية والسياسية، وتصبح المعرفة الوطنية ذات البعد القيمي المرتبط بالتسامح والإيجابية والانفتاح ركيزة أساسية في العلاقات الدولية والسياسية ورافعة مهمة للدور الإماراتي السياسي على الساحتين الإقليمية والدولية.

13. مجال مستقبل الأمن المائي والغذائي

أثره في تنمية المعرفة

تصبح المعرفة وصناعتها ومنتجاتها من محتوى وإنتاج معرفي ومكتبات وصناعة كتاب خادمة لقيم ومنظومة ومفاهيم الأمن الوطني بشقيه المائي والغذائي، ويصبح للإنتاج المعرفي والمؤلفين والمراكز المعرفية والمكتبات الدور الرديف في ترويج ثقافة الحرص الوطني على الموارد والذود الوطني عن مرتكزات الأمن المائي والغذائي.

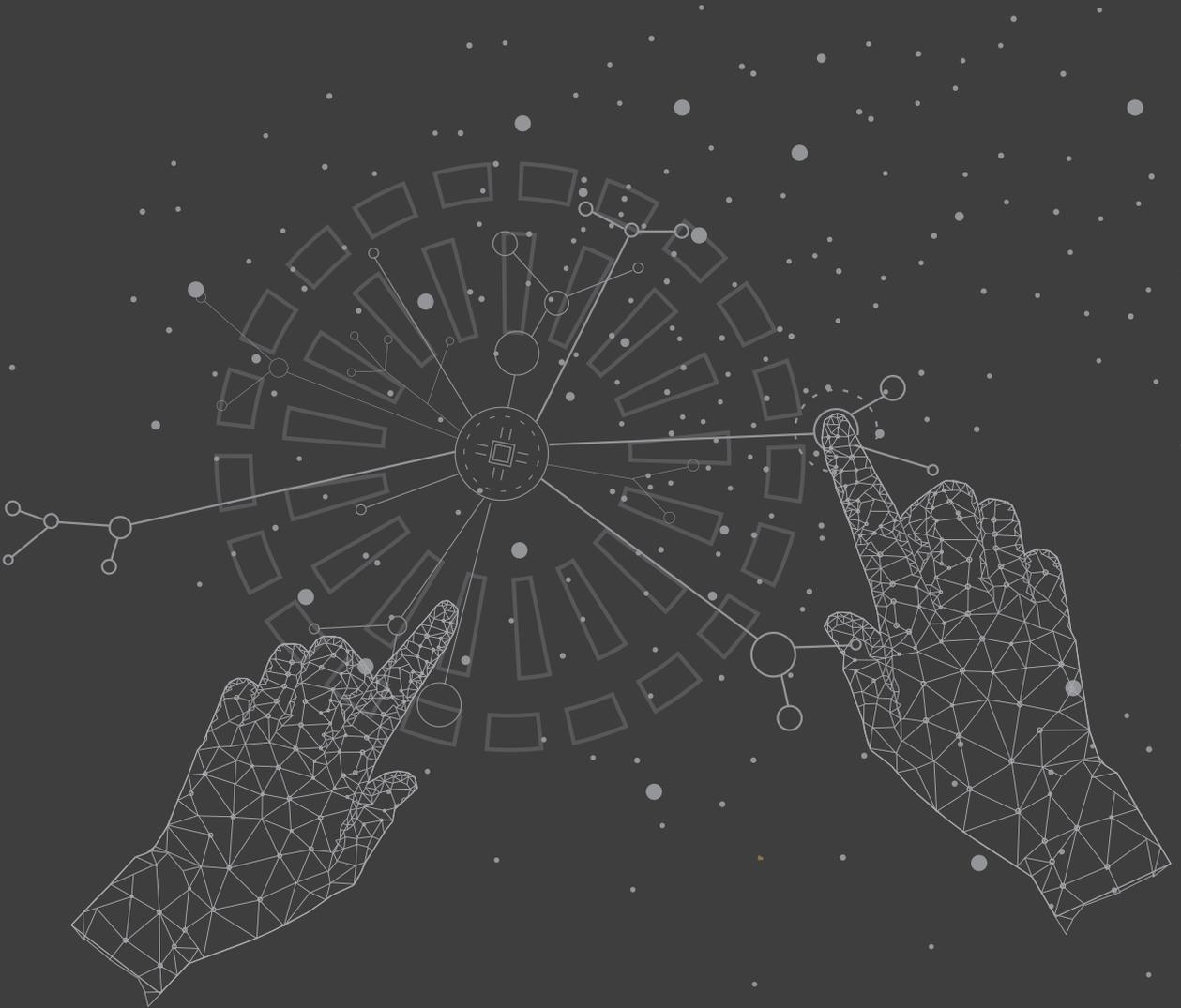
14. مجال مستقبل الأمن الإلكتروني

أثره في تنمية المعرفة

في زمنٍ تصبح فيه المعرفة والمحتوى والإنتاج المعرفي مجتمعةً متاحةً على الشبكة الإلكترونية، وفي التطبيقات والبرمجيات المختلفة، يجب على العاملين في قطاع تنمية المعرفة الوعي بأهمية وارتباط الحرص الوطني على المنجز المعرفي والحفاظ عليه بالأمن الإلكتروني للحكومة والدولة ومنجزها.

الفصل الثاني

محاوّر استشراف المستقبل كما وردت في مئوية الإمارات 2071



تستند الرؤية إلى أربعة محاور رئيسية

المحور الأول:

يركز على تطوير حكومة مرنة بقيادة واعية ذات رؤية واضحة، تسعى إلى إسعاد شعبها وتقديم رسائل إيجابية للعالم.

المحور الثاني:

يتمثل في الاستثمار في التعليم، بحيث يركّز على العلوم والتكنولوجيا المتقدمة، ويرسخ القيم الأخلاقية والاحترافية والمهنية في المؤسسات التعليمية، ويخرّج عقولاً منفتحة على تجارب الدول المتقدمة.

المحور الثالث:

يستهدف الوصول إلى اقتصاد متنوع قائم على المعرفة، ينافس أفضل اقتصادات العالم.

المحور الرابع:

يتعلق بترسيخ قيم التسامح والتماسك والاحترام في المجتمع، كل ذلك ضمن محصلة تنمية وتطويرية شاملة كي تكون الإمارات أفضل دولة في العالم بحلول عام 2071.

وفيما يأتي تفصيل الحديث عن ثلاثة محاور من المحاور الأربعة لرؤية الإمارات 2071 تأتي في أطر خلاقة ومتنوعة لرؤيتها وعملها الاستراتيجي في خدمة الدولة وازدهار مستقبلها ورفاهية المواطن الإماراتي، وهي:

مجتمع سعيد ومتناسك	اقتصاد متنوع	منظومة تعليمية نوعية
--------------------	--------------	----------------------

منظومة تعليمية نوعية

على صعيد محور التعليم، تحدد المؤوية أهم خصائص التعليم المستهدف الذي يجب توفيره لضمان تجهيز أجيال المستقبل وتأهيلها لخدمة مجتمعاتها، حيث يشمل تحقيق مستهدفات عدة، من بينها: التركيز على العلوم والتكنولوجيا المتقدمة والفضاء والهندسة والابتكار والعلوم الطبية والصحية، والعمل على تدعيم وتثبيت القيم الأخلاقية والوطنية وتعزيز الإيجابية، وتعليم الطلاب مبادئ استشرف المستقبل، وغرس ثقافة الانفتاح لدى الطلبة عبر تعليمهم تاريخ وثقافات وحضارات الدول الأخرى، وتدريسهم لغات جديدة كاليابانية والصينية والكورية، ووضع آليات لاستكشاف المواهب الفردية للطلبة منذ المراحل الدراسية الأولى، والتركيز على تحويل المدارس إلى بيئة حاضنة للطلبة في مجال ريادة الأعمال والابتكار، وتحويل المؤسسات التعليمية في الدولة إلى مراكز بحثية عالمية، وتعزيز منظومة التعلم المستمر، وضمان وجود جامعات إماراتية ضمن قوائم أفضل الجامعات عالمياً، تكون جاذبة للطلبة والأكاديميين والباحثين من مختلف أنحاء العالم.

تقدّم المعرفة وسائل وآليات وإمكانات تعليمية تربوية بامتياز، ولا يمكن أن نغفل ضرورة التنسيق بين الجهات التربوية والتعليمية والثقافية في اتجاهات ومساقات تساعد على تحقيق المنظومة التعليمية النوعية التي تقوم على الابتكار والإبداع في تنمية المعارف وهما خاصتان ثقافتان بامتياز، وعنصران أساسيان من عناصر ترشيق الثقافة، فلا يمكن زرع ثقافة الانفتاح وتثبيت القيم الأخلاقية والوطنية وتعزيز الإيجابية، كما لا يمكن تدريس الطلبة اللغات العالمية أو تنمية معارفهم الشفهية والذهنية إذا لم يكن للمعرفة دور رئيس في نقل القيم وترسيخها كما تعليمهم عبر ترسيخ المخزون المعرفي لجميع الشعوب فيهم، ونقل كنوز لغات العالم الحية إليهم والوعي بمحتواها المعرفي العريق.

اقتصاد متنوع

في ما يتعلق بمحور الاقتصاد، تسعى «مئوية الإمارات 2071» إلى بناء اقتصاد معرفي متنوع من خلال آليات عدة، من بينها: رفع مستوى الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، ودعم الشركات الوطنية للوصول إلى العالمية، والاستثمار في البحث والتطوير في القطاعات الواعدة، والتركيز على القطاعات التي تعتمد على الابتكار والريادة والصناعات المتقدمة، وتطوير استراتيجية اقتصادية وصناعية وطنية تستشرف قطاعات المستقبل، وتضع الإمارات ضمن الاقتصادات الكبرى

مستقبلات

يساعد التوسع الكبير بالمعلومات الثقافية على تعزيز الثقافة والمعرفة، ستستخدم برمجيات الذكاء الاصطناعي في اختبار الثقافات ونقدها وتحسينها ودمجها ذاتياً.

في العالم، وتنمية جيل من المخترعين والعلماء الإماراتيين، ودعم إسهامهم في تطور العلوم والتكنولوجيا، وتعزيز الاحترافية والمهنية لدى الإماراتيين، وتعزيز التكامل مع الدول المتقدمة في مجال العلوم والتكنولوجيا،

وتشجيع تصدير المنتجات والخدمات الوطنية المتقدمة لمختلف أنحاء العالم، عن طريق برامج متخصصة ومكثفة، ودعم وتشجيع زيادة نماذج الشركات الإماراتية الرائدة عالمياً.

تسهم المعرفة، وبخاصة الإنتاج المعرفي، في تنويع مصادر الدخل الوطني، وترسيخ ثقافة الكفاية والوفرة والوعي بالندرة والحفاظ على المصادر والموارد الطبيعية والبيئية، وبناء اقتصاد المعرفة القائم على إنتاجية غير صناعية، تتمثل في مخرجات المحتوى المعرفي والربحية العالية المتحققة من خلال صناعات إبداعية كالكتاب والإنتاج الأدبي والفكري والمسرح والصناعات المعرفية الرقمية التي تركز على المحتوى المعرفي والكتاب وصناعة الأفلام، وغيرها.

مجتمع سعيد ومتماسك

يشكل محور المجتمع دعامة حيوية في «مئوية الإمارات 2071»، إذ يقوم هذا المحور على مستهدفات عدة، من أبرزها: إرساء مجتمع ينعم بالأمان ويقوم على التسامح والتماسك والقيم الأخلاقية، ويتبنى السعادة والإيجابية كأسلوب حياة، ويوفر جودة حياة عالية (صحية ورياضية)، ويستثمر جميع الطاقات البشرية من رجال ونساء، ويتكون من أسر واعية لمتطلبات المرحلة المقبلة، ويعمل على ترسيخ قيم التواضع وخدمة الوطن من خلال تطوير برامج تدريبية لطلبة المدارس والجامعات، ويركز هذا المحور أيضاً على تطوير برامج لإعداد أجيال المستقبل لتكون سفيرة وقدوة حسنة لدولة الإمارات في الخارج، إضافة إلى تعزيز مشاركة المرأة في كل القطاعات، وجعل مدن الإمارات الأفضل للعيش في العالم.

لا يختلف اثنان حول أهمية المعرفة في تحقيق السعادة المجتمعية والتماسك على المستوى الوطني، فالمعرفة أداة وطنية تعكسها مؤشرات وآليات ترتبط بالإيجابية والسعادة والرفاه لجهة تحقيق الشعور بالامتلاء الفكري والروحي ونشر قيم التسامح والتماسك والقيم الأخلاقية التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بمحتوى معرفي وتجربة قرائية وطنية جادة ومتميزة وحاضنة ابتكارية وإبداعية، تعمل مجتمعةً على تعزيز السعادة والإيجابية كأسلوب حياة، وتوفير جودة حياة ثقافية ومعرفية عالية، كما تحفز الاستثمار في جميع الطاقات البشرية من رجال ونساء، كبار وناشئة، يسهمون معاً في ممارسة تنمية واستدامة المعرفة وأنماطها المختلفة كأسلوب حياة راقٍ وخلاق.

التحديات المستقبلية العالمية في مجالات تنمية المعرفة

تتمحور التحديات المستقبلية العالمية في مجالات تنمية المعرفة حول التالي:

1. نهضة الفنون: يخضع تطور الفنون إلى مستجدات التقنية والذكاء الاصطناعي؛ كونها ترتبط به ارتباطاً وثيقاً، ومع المخرجات الابتكارية للتقنية والذكاء الاصطناعي في الفنون بجميع أنماطها، وبخاصة في فنون الأداء والإضاءة والصوتيات والفنون التشكيلية وتطور الفن المفاهيمي - Conceptual art والتركيب، يأتي تطور ونهضة الفنون كنتيجة حتمية تعكس التطور التكنولوجي والعلاقة بينه وبين الابتكارية في جميع مجالات الحياة.

2. عالمية أنماط الحياة (الترابط بين البلدان: العولمة أو العالمية)، مع تعزيز الخصائص الثقافية: إن عالمية أنماط الحياة في المأكل والمسكن والملبس تؤدي أكثر فأكثر إلى غلبة القوالب الحضارية العالمية الجاهزة المستوردة، والتي تؤثر بطبيعة الحال في المرجعيات الثقافية، وتقتحم خصوصياتها الوطنية، لذا فإن التحدي أن يتم الحفاظ على عناصر الهوية الوطنية والخصوصية الثقافية من تراث وتقاليد وعادات وإرث ثقافي ومعرفي، بل أن يتم التعريف بها عالمياً وترسيخها كخصوصية ثقافية عالمية لا معولمة.

3. الهجرات الدولية وما تحدثه من بزوغ مجتمعات متعددة الثقافة ومتعددة العرق: ينطبق هذا التحدي القريب والوجودي على حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، مع ما تشهده من خلل في التركيبة السكانية، وتوافد لأكثر من مائتي جنسية إلى أرضها، الأمر الذي يحتم ضرورة وضع سياسات تعريب لهذا التوافد الكبير، والذي يتم عبر تعليم الوافدين اللغة

العربية، وتعريفهم بقيم وعناصر التراث والهوية الإماراتية، وضمان تفاعلهم الإيجابي معها واحترامهم لها.

4. أثر التكنولوجيات الحديثة (الإعلاميات، البيوتكنولوجية، المواد الجديدة) أو الثورة في التقنيات وتطبيقاتها وتحول المجتمعات مع تجذّر دور التكنولوجيا والرقمنة في حياة البشر، وانعكاس هذا الأثر على ثقافة المجتمع: مع كل ما تقدمه التكنولوجيات الحديثة من إيجابيات، لا بد من إدراك وفهم مخاطر التحول الكلي إلى التقنيات الحديثة بمعزل عن العامل البشري الإنساني المرتبط بالحفاظ على قيم التماسك المجتمعي والتواصل الاجتماعي الحقيقي، واستخدام التقنيات الحديثة كأدوات لحفظ الهوية وإبراز القيم لا طمسها والتخلي عنها.

هناك علاقة مباشرة بين الثقافة وتنمية المعرفة من جانب، واستخدامات الإنسان للتقنيات الحديثة من جانب آخر. الثقافة والمعرفة هما من الوسائل الطبيعية لمساعدة الإنسان على استخدام هذه التقنيات بأمن وسلام، كما أن التقنيات الحديثة لها دور مهم في تشجيع الابتكار، وأصبحت أدوات مهمة لتحقيق أهداف التنمية البشرية والاقتصادية في المجتمع.

أصبحت القدرة على الاستخدام الواعي للتقنيات الحديثة إحدى الخصائص الإيجابية للمواطن الناجح في هذا العصر، بل إن هذه القدرة أيضاً أصبحت دليلاً على تقدم المجتمع، وهي أيضاً مورد مهم من موارد الإنتاج فيه، وأداة لتحسين نوعية الحياة لجميع الأفراد.

5. بزوغ مجتمع الإعلاميات: بات لوسائل التواصل الاجتماعي والإعلام التفاعلي والمرئي (البث التلفزيوني والإذاعي الحي عبر شبكة الإنترنت، المواقع الإلكترونية، البث الحي عبر إنستغرام، والفيسبوك، وتويتر وغيرها، ومشاهدة الأفلام عبر الإنترنت، والكابلات وخدمة البث التلفزيوني بباقات إنترنت الهاتف) الدور الأبرز في تغيير والتأثير في حياة الإنسان في كل مكان، لذا يجب الوعي بأهمية تحدي أن تمتلك الدولة مقومات ومقدرات التأثير والتوجيه لهذه الإعلاميات العظيمة الدور في حياة المجتمع المعاصر.

6. التحدي الثقافي والسياسي: يتوجب تأكيد مبدأ مواجهة التحدي السياسي والثقافي، في عالم تنتشر فيه الأفكار المتطرفة ودعوات الإقصاء والإلغاء وعدم احترام الحدود الوطنية وحقوق الأقليات، لأن الرؤية السياسية الواضحة والاستراتيجيات والخطط الوطنية المستقبلية العامة، ونهضة الفنون والحراك الثقافي الإبداعي المزدهر، هي عوامل ممكنة للدولة الوطنية في مواجهة هذا التحدي الثقافي السياسي، مع ما تلعبه من دور في الدبلوماسية الثقافية، ومدى حضور وتأثير الدولة في محيطها والعالم.

مجالات استشراف مستقبل تنمية المعرفة بالإمارات

إن استشراف المستقبل فعل ريادة إماراتي بامتياز، وحرارك إبداعية تفرضه التحولات الكبرى التي يشهدها العالم في سعيه للحفاظ على الإنسان، وسيلة للتنمية المستدامة وغاية لها في الوقت نفسه، والحفاظ على المعرفة مورداً اقتصادياً لا ينضب حين تنضب الموارد الطبيعية، أو نحتفل بالتخلي عنها لصالح الطاقة المتجددة والنظيفة، والموارد المعرفية المدعّمة بالتكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي.

وهذا الفعل المستقبلي، سيكون خلال الخمسين سنة القادمة، الهدف الأسمى لدولة الإمارات، بإلهام من قيادة إماراتية حكيمة، رشيدة، تؤمن بأن لا شيء مستحيل، ونهضة وطنية تسبق الزمن بأشواط، وبشعب ورث عن الوالد المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رحمه

مستقبلات

ستساعد التطورات التقنية من اللعب الحيوي على تلبية حاجات الفنانين والمثقفين في المستقبل، إذ ستتيح تقنية ثلاثية الأبعاد إمكانية طباعة الفنون التشكيلية، وسيغير الذكاء الاصطناعي من طريقة عمل المثقفين والفنانين، إذ ستتولى الحواسيب الذكية وظائف عديدة للتخيل والفكر.

الله، سمات الحكمة، والبصيرة، والطموح، وقيم الانفتاح والتسامح والإيجابية.

ويتمحور العمل في مجال استشراف مستقبل تنمية المعرفة في مساقين:

أولهما: المحتوى المعرفي: ويتعلق المحتوى المعرفي بتعزيز إنتاج المعرفة في الإمارات ورقياً ورقمياً، وتوثيق البيانات المعرفية الضخمة التي تتوافر للدولة في جميع المجالات ذات الصلة، وتحفيز النشر المعرفي والإنتاج باللغة العربية

الأمم والترجمة عن اللغات العالمية الحية، وتعزيز مرتبة الدولة في مؤشر المعرفة العربي والعالمي، وصناعة الكتاب والتوزيع والنشر، والمكتبات وتجويد العمليات ذات الصلة بها مثل الفهرسة والترقيم الدولي والإيداع الوطني وغيرها.

ثانيهما: الصناعات الثقافية: تتمثل الصناعات الثقافية والإبداعية بصناعات غير عينية ذات صلة بالموهبة والإبداع والتأليف لا لجهة الطباعة والنشر، بل لجهة الاختصاص بتأهيل العنصر الفرد أو الرأسمال البشري ليكون عنصراً اقتصادياً مهماً في عملية تنويع موارد الاقتصاد الوطني ومصادر الدخل، من هذه الصناعات: إعداد المؤلف، وتنمية المهارات الإبداعية، وخلق منصات التفاعل الإبداعي، والاشتغال الثقافي، والتجريب والعرض الفني.

تتمثل مجالات استشراف تنمية المعرفة في:

1. المحتوى المعرفي

أ. الإنتاج المعرفي	ب. تعزيز القراءة	ت. رقمنة المحتوى العربي
--------------------	------------------	-------------------------

2. المكتبات

أ. خدمات المكتبات	ب. الفهرسة والتصنيف	ت. التزويد وتنمية المعارف المكتبية
-------------------	---------------------	------------------------------------

3. مراكز الثقافة والمعرفة

أ. سعادة المتعاملين	ب. التخطيط والدعم الفني	ت. البرامج المركزية الوطنية
---------------------	-------------------------	-----------------------------

1. المحتوى المعرفي

تمنح الإمارات خدمات معرفية مهمة وأساسية في صلب المراكمة المعرفية للتجربة الوطنية الإماراتية الخلاقة في إطار التحول إلى اقتصاد المعرفة، وتطبيق مستهدفات الثورة الصناعية الرابعة، وهذه الخدمات المعرفية تتمثل في ثلاثة مجالات:

أ. الإنتاج المعرفي

وتتمثل الخدمات التي تقع في إطاره في خدمة التبادل والإهداء، خدمة

التأليف والطباعة والترجمة والنشر، وخدمة الشراء التشجيعي، ولكل خدمة من هذه الخدمات إمكانات انتقالية ضخمة تتمثل في التالي:

- التبادل والإهداء: تتم هذه الخدمة حاضراً بأن يقدم المتعامل (المشترط فيه أن يكون جهةً لا فرداً) طلباً للحصول على مجموعة من الإصدارات، يحددها الطالب بالعدد والنوع والغرض في طلبه الإلكتروني المدعم برسالة رسمية من الجهة الطالبة.
- التأليف والطباعة والترجمة والنشر: تتم هذه الخدمة حاضراً بأن يقدم المتعامل (المشترط فيه أن يكون فرداً إماراتياً أو مقيماً مختصاً بالكتابة عن الإمارات في أي مجال) طلباً للحصول على خدمة طباعة مؤلفه و/أو ترجمته ثم نشره.
- الشراء التشجيعي: تتم هذه الخدمة حاضراً بأن يقدم المتعامل (المشترط فيه أن يكون فرداً إماراتياً أو مقيماً مختصاً بالكتابة عن الإمارات في أي مجال) طلباً للحصول على خدمة الشراء التشجيعي لمؤلفه، ثم نشره عبر المكتبات والمراكز الثقافية.

ويُلاحظ هنا أن ضرورة التحوُّل قُدماً في منظومات التميز في العمل الحكومي وصولاً إلى تحقيق مستهدفات مئوية الإمارات 2071، تقتضي أن تصبح خدمة الشراء التشجيعي خدمة متاحة للأفراد الإماراتيين وغير الإماراتيين، المقيمين داخل الإطار الجغرافي للدولة وخارج هذا الإطار (مع ضرورة وضع القوانين المالية والإجرائية الكفيلة بتحقيق هذه الغاية)، كما أن تصبح الخدمة إلكترونية تماماً دون الحاجة إلى الوثائق الورقية التي تنظم عملية الاعتماد والتقييم الداخلي والخارجي والمراسلات المرتبطة بذلك، ودون الحاجة إلى المُنتج الورقي لما للمحتوى المعرفي الإلكتروني من أولوية على المحتوى الورقي في عمليات الإفادة المعرفية بالبحث أو النسخ أو التوثيق والاستشهاد بالمراجع والمصادر، ولما للمحتوى المعرفي الإلكتروني من ضرورة بالنسبة إلى أفراد المجتمع الإماراتي، بل والإنساني عامةً في مجالات الاطلاع المعرفي والبحث والدراسة، أو الاستكشاف والتعرف إلى المعارف تعزيزاً لثقافة التسامح والانفتاح وحوار الثقافات، ولما للمحتوى المعرفي من ميزة السرعة والكلفة، وبخاصة في حالات

الاستخدام الأمثل للترجمات الإلكترونية الفورية وغير الفورية، كما في حالات الكتاب الإلكتروني والكتاب الصوتي.

ب. تعزيز القراءة

بتطبيق نظام ترشيح الثقافة معرفياً، سيجري نشر ثقافة القراءة في إطار خدماتها المعرفية عبر منصات ابتكارية خلاقة وحديثة لا ترتبط حكماً بالمنصات التقليدية القائمة على عمليات إهداء وتوزيع الكتب والإصدارات، أو جلسات القراءة المجتمعية، أو القراءة للأطفال وغيرها، إذ إن تعزيز القراءة يجب أن يتخذ أشكالاً جديدة في إطار مجتمع المعرفة تطبيقاً لمستهدفات مئوية الإمارات 2071، ومنها:

1. الكتاب الصوتي المتاح عبر الأقراص المدمجة/ الملفات الصوتية أو ملفات الفيديو/ أنماط البث الإلكتروني الحي live streaming.
2. الجلسات المجتمعية القرائية الافتراضية المدعّمة بالواقع المعزز.
3. تطبيقات القراءة الذكية.

ت. رقمنة المحتوى العربي

في مجال الرقمنة والانتقال بالمحتوى من الشكل الفيزيائي إلى الشكل اللافيزيائي، حيث يصبح المحتوى المعرفي عبارة عن كميات سحابية هائلة وبيانات ضخمة تستضيفها السيرفرات العملاقة عبر الحوسبة السحابية، يجب الانتقال بعملية توثيق وتخزين وتداول واستخراج المحتوى المعرفي من الورقي أو الإلكتروني البدائي إلى الرقمي المنظم بحسب معايير وآليات الرقمنة العالمية المعتمدة، وفي مقدمها مراعاة «أخلاقيات المعرفة»، و«الأمن المعرفي» مع التركيز على تحقيق منظومة المصادر المفتوحة (وهي البرمجيات التي تحقق الشروط التالية: حرية إعادة توزيع البرنامج. توافر النص المصدري للبرنامج، وحرية توزيع النص المصدري. حرية إنتاج برمجيات مشتقة أو معدلة من البرنامج الأصلي، وحرية توزيعها تحت نفس الترخيص للبرمجيات الأصلية)، على المستوى الوطني لغرض ترسيخ الأبعاد الإنسانية لتداول المعارف وتنمية المعرفة.

إن الرقمنة أو صناعة المحتوى الرقمي تعتبر مؤشراً حيوياً على التحوّل نحو مجتمع المعرفة. تشمل الرقمنة مثلاً إنشاء المكتبات الرقمية، توثيق التراث العربي، إنشاء محركات بحث عربية، تطوير نظام حاسوبي للقراءة الآلية وإخراج النصوص المكتوبة بشكل صوتي، وتطوير نظام آلي لوضع علامات التشكيل على الحروف وغيرها.

من الجدير بالذكر أن عمليات الرقمنة والتحول الرقمي تواجه العديد من التحديات، المتمثلة بـ:

1. الأمن المعلوماتي يعتبر من أهم التحديات التي سيتم مواجهتها في عالم يتزايد اعتماده على التقنيات بشكل يومي، حيث ستتنامى التهديدات الأمنية نتيجة القدرة على تطوير التقنية المساعدة على خلق التهديدات الأمنية، سواء بالتزوير أو الاختراق أو السرقة والتجسس.
2. إعداد المهارات والخبرات اللازمة لإيجاد جيل قادر على التفاعل مع الرقمنة على الوجه الأمثل.
3. ضرورة تطوير القدرات الرقمية للقوى العاملة الموجودة حالياً للمضي قدماً في تبني الرقمنة على جميع الصعد والمجالات.
4. القضاء على كثير من المهن والوظائف القائمة، ما يطرح ضرورة العمل قدماً لخلق فرص عمل جديدة منبثقة من الواقع القائم لمواجهة تحديات البطالة.
5. تطوير البنى التحتية للشركات والمؤسسات، والعمل على تلبية المتطلبات المتزايدة من قبل العملاء المؤسساتيين والمستهلكين للاتصال.

2. المكتبات

تقع خدمات إدارة المكتبات في صميم العمل الخدمي الثقافي في مجالات تنمية المعرفة، لأهميتها في سياق تداول المعارف والاطلاع على مخرجات الإنتاج المعرفي الورقي، ثم في مراحل قادمة الإلكتروني، تعزيزاً للبنية التحتية التي تسهم في التحوّل إلى اقتصاد المعرفة، وترجمةً لأهداف خطة مئوية الإمارات 2071، وتوزع هذه الخدمات على التالي:

أ. خدمات المكتبات

خدمة منح عضوية المكتبات (تتيح المكتبات العامة العضوية لجميع المواطنين والمقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة بعد استخراج بطاقة العضوية التي تتيح لهم الاستفادة من خدمات المكتبة)، خدمة استعارة المواد المكتبية (تقدم المكتبات خدمة استعارة المواد لجميع أعضائها للانتفاع بالمواد المكتبية المتاحة، باستثناء المواد غير المسموح بإعارتها خارج المكتبة)، خدمة الانتفاع بخدمات المكتبة (تتيح المكتبات العامة خدمة الانتفاع بخدمات المكتبة لجميع المواطنين والمقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة لتلبية احتياجاتهم من مصادر المعلومات، ولدعم وتشجيع ثقافة القراءة بين أفراد المجتمع).

وتحتاج هذه الخدمات مجتمعةً، إلى إعادة النظر في أولوياتها وآلياتها انسجاماً مع ضرورة التحول قُدماً في منظومات التميز في العمل الحكومي وصولاً إلى تحقيق مستهدفات مئوية الإمارات 2071، بأن يتم تداولها في إطار الواقع الافتراضي أو المعزز، بحيث تنتقل المكتبة بخدماتها إلى المتعامل بدلاً من أن يأتي المتعامل إلى المكتبة، مع ضرورة أن يصبح تعامله مع المادة الإلكترونية بديلاً ميسراً وسهلاً وسريعاً، يزوده بإمكانات البحث والنسخ والتعامل مع المحتوى المعرفي بيسر وسهولة وسلاسة توفيراً للجهد والكلفة والوقت.

ب. الفهرسة والتصنيف

تتوافر خدمة الاشتراك في فهرس الإمارات الوطني للمكتبات (تُقدّم هذه الخدمة سعياً لترسيخ مفهوم التعاون بين مكتبات الدولة، وتطوير أدوات لوصول أفراد المجتمع لكنوز المعرفة التي تزرعها المكتبات، حيث تقوم المكتبات الراغبة بالحصول على هذه الخدمة بالاشتراك في الفهرس الوطني للمكتبات لتصبح جزءاً من واجهة البحث الإلكترونية الخاصة بالفهرس، والتي تتيح البحث في مقتنيات المكتبات الإماراتية المختلفة)، بينما لا تتوافر للمؤلف/ الأفراد ميزة الفهرسة الفورية لمؤلفاتهم وإصداراتهم، وهذا الأمر يعود بالنفع على جميع أطراف عملية الاستفادة المعرفية بالمحتوى، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار للحقوق المادية والفكرية لكل من هذه الأطراف، وهذا الأمر يمثل محفزاً رئيساً لضرورة خلق

محرك البيانات الوطنية الكبرى الخاص بالفهرسة وسياسات التصنيف للمحتوى المعرفي على المستوى الوطني.

ت. خدمة الاشتراك في برنامج الإمارات الوطني لإدارة المكتبات

تقدم إدارة المكتبات هذه الخدمة في إطار سعيها لتعزيز دور المكتبات في التنمية الثقافية، إضافةً إلى خدمة طلب الزيارة الاستشارية للمكتبات (يُقدّم من خلال هذه الخدمة الدعم الفني للجهات والمؤسسات الراغبة في إنشاء أو تطوير مكتباتها، وذلك بتنظيم زيارات ميدانية لها وإعداد التقارير الفنية المكتبية)، مع ضرورة الإشارة إلى أن هاتين الخدمتين ستختفيان حكماً في مجتمع المعرفة، إذ يجب الانتقال من تقديم مثل هذه الخدمة، إلى تنسيق مُدخلات إدارة المعرفة والمحتوى المعرفي على المستوى الاتحادي بما يضمن فورية التسجيل والإدخال والتوافر على الشبكة الإلكترونية وبالشكل الإلكتروني المجدي لفئة المتعاملين.

ث. التزويد وتنمية المعارف المكتبية

يرتبط عمل هذه الخدمة في إطار إدارة المكتبات بتزويد المكتبات بالإصدارات والأشكال الورقية من المحتوى المعرفي، وهذا ما يتطلب الانتقال بالقسم ومهامه أصلاً من الإطار الواقعي إلى الإطار الواقعي المعزز والافتراضي، بحيث يتم التركيز على آلية توفير التكلفة والجهد والوقت، بحيث تصبح عملية التزويد وتنمية المعارف المكتبية جزءاً أصيلاً من عملية الاستفادة الوطنية وتنمية وإدارة المعرفة على المستوى الاتحادي في إطار المصادر المفتوحة للمعرفة.

3. مراكز الثقافة والمعرفة

ينبغي في مرحلة الانتقال إلى مجتمع المعرفة، أن تصبح مراكز الثقافة والمعرفة منصات تفاعلية خلاقة تجمع بين الجهد البشري في التنظيم والإدارة والتنفيذ للفعاليات والبرامج المركزية الوطنية، والجهد الآلي والإلكتروني وجهد المحتوى

الرقمي بطبيعة الحال في عمليات التخطيط والدعم الفني، وبهذا يكون التكامل بين العنصرين البشري والآلي المعزز بالذكاء الاصطناعي.

عوامل استشراف مستقبل تنمية المعرفة بالإمارات

تخضع عملية استشراف مستقبل تنمية المعرفة في الحالة الإماراتية إلى مجموعة من العوامل المهمة التي يجب أن تؤخذ في الحسبان، والتي باتت تميز الحالة الإماراتية - إنجازاً وتفرداً - وفقاً لما يأتي:

العامل الأول: البيئة الحاضنة للإنتاج المعرفي الإماراتي

تتوافر لدولة الإمارات العربية المتحدة بنية تحتية مهمة ذات صلة بالمعرفة، إنتاجاً وتوثيقاً ونشراً وتداولاً، وهنا لا بد من الإشارة إلى عناصر القوة المتوافرة في الدولة، بما يمنحها أفضلية في مجال توافر البنية التحتية كسمة إماراتية متميزة:

أ. الرعاية الحكومية

تسهم الرعاية الكريمة والتوجيهات السامية لأصحاب السمو الشيوخ حكام الإمارات وأولياء عهدهم، في تعزيز البنية التحتية المعرفية في الدولة من دور ثقافة وفنون وكتاب (الهيئات الثقافية والمنشآت التابعة لها في كل إمارة، هيئات الكتاب والمكتبات، معارض الكتب، هيئات المسرح، المنشآت الثقافية التابعة للجهات شبه الحكومية وجمعيات النفع العام، مشروعات الترجمة...).

كما تُقدّم خدمات كثيرة وتُطلق مبادرات متعددة ذات صلة بالإنتاج المعرفي الإماراتي، إسهاماً في تحفيزه وتعزيزه وتجويده، وهذا ما يبرزه العدد الكلي للرعايات والإصدارات والفعاليات ذات الصلة بالمحتوى المعرفي، وبخاصة ملتقى المعرفة الأول والثاني اللذان انعقدتا في العامين 2016 و2017.

ب. اتحاد كتاب وأدباء الإمارات

يعمل الاتحاد على تحفيز صناعة النشر وإصدارات الكتب، ومن نقاط القوة انفتاحه على الإنتاج المعرفي العربي وصلاته القوية به عبر الاتحاد العام للأدباء العرب، عبر سلسلة الإصدار المشترك، والتي بدأها منذ عام 2008 بمعدل إصدار ما لا يقل عن عشرة كتب سنوياً، كما يقوم باستضافة وتقديم ورش الكتابة والكتابة الإبداعية (القصة/ الرواية/ الإيقاع الموسيقي والعروض) والفعاليات المعرفية العديدة محلياً وعربياً.

ت. جمعية الناشرين ودور النشر

تشهد جمعية الناشرين الإماراتيين نهضة لدورها وتأثيرها في صناعة إنتاج المعرفة في الإمارات، وبخاصة بعدما انتخبت الشيخة بدور القاسمي رئيسة للجمعية، التي تسعى للارتقاء بصناعة النشر وأهمية الكتاب ودوره في تحقيق التنمية الثقافية، انسجاماً مع استراتيجية الدولة والخطة العشرية لترسيخ القراءة، كما تعد الجمعية الكتاب منتجاً خاصاً لصناعة فريدة تستند في الأساس إلى إبداعات أدبية ودراسات إنسانية وعلمية، مع إدراكها أهمية دور الناشر في تحويل هذه الإبداعات إلى منتج مادي ملموس. كما يمكن هنا التركيز على الدور الكبير المأمول للمنطقة الحرة للنشر في الشارقة التي افتتحها صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، باسم (مدينة الشارقة للنشر) وهي أول منطقة حرة للنشر في العالم، أحد مشروعات هيئة الشارقة للكتاب الرامية إلى توفير بيئة استثمارية حاضنة للناشرين والعاملين في قطاع النشر من مختلف بلدان العالم، عبر سلسلة من التسهيلات والمرافق الخدمية على مستوى الطباعة والترخيص والتوزيع، بطاقة استيعابية للمدينة تصل في مرحلتها الأولى إلى 550 مؤسسة وشركة، كما توفر المدينة منصة تتضمن بيانات ومحتويات 16 مليون كتاب بمختلف اللغات صدرت خلال الفترة الماضية، بحيث يمكن للناشرين إعادة طباعتها بسهولة وتحديثها والتعديل عليها.

ث. مبادرات دعم المؤلفين والتأليف وتعزيز المحتوى

وتتمثل مبادرات دعم المؤلفين والتأليف وتعزيز المحتوى في مجموعة من المبادرات الجادة والهادفة إلى الارتقاء بصناعة ومهارات التأليف لدى المبدعين والكتاب والمؤلفين الإماراتيين، وفي طليعتها سلسلة إبداعات شابة وبرنامج إعداد المؤلفين الشباب، الذي يستهدف إحداث نقلة نوعية في منظومة إنتاج المعرفة في الدولة، عن طريق دعم الجيل الواعد من الأدباء والكتاب والمؤلفين، كما يهدف أيضاً إلى تعزيز قيمة القراءة كأداة معرفية ضرورية في عملية الإنتاج المعرفي عبر إطلاق مخيلة المشاركين لتحويل الإلهام والأفكار إلى أعمال مكتوبة، واكتشاف القدرات والإمكانات الأدبية، وصقل المهارات اللغوية للمشاركين وتدريبهم على تقنيات اللغة والكتابة، وتدريب المشاركين على القراءة الصحيحة وكيفية البحث عن المعلومات المهمة للكتابة، وتقديم المساعدة في إنجاز الأعمال والمؤلفات وإطلاقها لتدخل عالم الشهرة من أوسع أبوابها، لغرض تنشيط حركة النشر المعرفي، وبرنامج دبي الدولي للكتابة من مؤسسة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، ويُعدُّ البرنامج الذي أُطلق في أكتوبر عام 2013 برعاية سمو الشيخ أحمد بن محمد بن راشد آل مكتوم، واحداً من الطرق الإبداعية التي تسهم في إثراء

الحركة الفكرية والأدبية في دولة الإمارات العربية المتحدة وأحاء العالم كافة، ويهدف البرنامج إلى تشجيع وتمكين المواهب الشابة ممن يمتلكون موهبة الكتابة في

مستقبلات

سيزيد الذكاء الاصطناعي كفاءة المثقفين والأدباء والفنانين.

شتى مجالات المعرفة من العلوم والبحوث إلى الأدب والرواية والشعر، والوصول بهم إلى العالمية، وبرنامج «الروائي» التدريبي من «جائزة الإمارات للرواية» بالتعاون مع المختبر الإبداعي في «توفور 54» لاستقطاب وتطوير المواهب الروائية الناشئة وتدريبها على كيفية كتابة الرواية وأساليب الكتابة ودمج الخيال والإبداع فيها، ويقدم البرنامج الذي يستمر ثمانية أشهر فرصة لـ 20 مواطناً إماراتياً يتم اختيارهم من بين المتقدمين للمشاركة في البرنامج للتدريب على أيدي أشهر الروائيين العرب في بناء الرواية وأساليب كتابتها بطريقة احترافية، الأمر الذي يساعدهم على كتابة روايات رصينة قادرة على إقناع القراء بطريقة إبداعية تلبي تطلعات القارئ

العربي، وورشنة الكتابة الروائية التي تقدمها جائزة البوكر من دائرة الثقافة والسياحة في أبوظبي بالتعاون مع مجموعة أبوظبي للثقافة والفنون، لمجموعة من الروائيين الشباب الإماراتيين والعرب، هذا إضافة إلى الورش التدريبية على الكتابة، والتي تقدمها معظم الهيئات الثقافية الفاعلة في الدولة.

ج. المكتبات

المكتبات العامة هي مصادر مهمّة للمعرفة والتراث الإنساني، وفي ظل التوجه العالمي للتحويل إلى مجتمعات قائمة على المعرفة، والتي تشكل فيها المعرفة والابتكار أهم محركات النمو والتطور، يتعاظم دور المكتبات كونها تلبي حاجة المجتمع وتطلّعاته لمصادر سهلة وقليلة التكلفة للتطوير الذاتي والتعليم المستمر. كما تؤدّي المكتبات وظيفة مهمة بتوفير بديل نافع للأجيال الصاعدة من الأطفال والشباب لقضاء أوقات فراغهم في هوايات مفيدة كالقراءة والبحث وغيرها.

وتنقسم المكتبات العامة في دولة الإمارات إلى ثلاث فئات من حيث تبعيتها التنظيمية:

1. المكتبات التابعة للجهات الاتحادية، مثل المكتبات العامة.
2. المكتبات التابعة للجهات المحلية، مثل دار الكتب الوطنية في أبوظبي، ومكتبات دبي العامة، ومكتبة الشارقة العامة، والمكتبات التابعة للنوادي والجهات الخاصة.
3. المكتبات التي تعمل لخدمة فئات معينة من الجماهير، مثل مكتبات الجامعات والكليات.

تلبي مكتبات الجامعات والكليات في المقام الأول احتياجات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس من المعرفة ومصادر التعليم والبحث العلمي، وتضم جميع الجامعات الرئيسة في أبوظبي والشارقة ودبي ومدن الإمارات الأخرى، مثل جامعة الإمارات العربية المتحدة وجامعة زايد وجامعة أبوظبي وجامعة باريس السوربون، وجامعة الشارقة، والجامعة الأمريكية في الشارقة، والجامعة الأمريكية في دبي، وهي مكتبات كبيرة مزوّدة بأحدث التجهيزات وتحتوي على الآلاف من العناوين والمراجع وقواعد البيانات المتخصصة، وعلى سبيل المثال لا الحصر

تتوافر لدار الكتب الوطنية التي تأسست في العام 1981، وهي المؤسسة المسؤولة عن جمع كل المعلومات الأدبية الوطنية وحفظها وتنظيمها، قرابة مليوني مجلد يشمل الكتب والدوريات والمخطوطات والمواد الإلكترونية، ويبلغ عدد عناوينها العربية أكثر من 300.000 عنوان والعناوين الأجنبية ما يزيد على 100.000 عنوان، وكذلك مكتبة اتحاد الإمارات في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، والتي تعتبر من أكبر المكتبات المتخصصة في الدولة في مجالات العلوم السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية. إضافة إلى مكتبة محمد بن راشد التي تعمل على دعم المؤلفين والمترجمين بهدف رفع مستوى مهنة النشر بين دور النشر العربية وتعزيز مضمون الكتاب العربي وزيادة توافره وجودته واتساع موضوعاته وضمأن مواءمتها لمتطلبات العصر.

أما المكتبات العامة فهي تضمّ عدداً كبيراً من مصادر المعلومات المطبوعة والإلكترونية باللغتين العربية والإنجليزية، وبعدهد من اللغات الأخرى، وتوفّر المكتبات العامة فرصة العضوية للمواطنين والمقيمين في الدولة بعد الحصول على بطاقة العضوية التي تتيح لهم الاستفادة من الخدمات المقدمة، كما تطرح خدمة الإعارة الجماعية للمؤسسات والمدارس وغيرها بعد استيفاء شروط العضوية، ومكتبة جامع الشيخ زايد الكبير، وهي مكتبة فريدة من نوعها مخصصة للكتب الإسلامية تقع في الطابق الثالث من المنارة الشمالية للمسجد، وتحتوي على 3000 عنوان في مختلف المجالات الثقافية والعلمية مطبوعة في أكثر من 12 لغة، وقد خصّصت المكتبة قسماً لنفائس الكتب والمخطوطات العربية النادرة وطبعات القرآن الكريم طبعت في أوروبا بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، وبخصوص مكتبات دبي العامة فقد تم في عام 1989 افتتاح مكتبات في مواقع رئيسة حول الإمارة، تخدم مختلف التجمعات السكنية في هور العنز والراشدية والصفاء وأم سقيم، وفي عام 1998 تم افتتاح مكتبة تخدم سكان حتا وفي عام 2005 تم افتتاح مركز تدريب وفحص الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي في المكتبة الإلكترونية بأم سقيم، وفي عام 2007 تم افتتاح مكتبة الطوار وانضمام مكتبة المنحول إلى شبكة مكتبة دبي العامة، تمكنت مكتبة دبي العامة على مدار تلك الأعوام من تصميم وتطوير وتقديم خدماتها بشكل متميز وناجح. حيث تطورت تجربة مكتبة دبي العامة لتصبح واحدة من أفضل الممارسات في مجال المكتبات ومرجعاً موثقاً للمقارنات المعيارية في قطاع المكتبات العامة

على المستويات الوطنية والخليجي والعربي، وتضم شبكة مكتبة دبي العامة ثماني مكاتب متطورة للكبار، إضافة إلى سبع مكاتب للأطفال وقاعات متعددة الأغراض وغرف دراسية، وقد تم ربط جميع فروع مكتبة دبي العامة بشبكة حواسيب متطورة وأنظمة مكاتب حديثة، وخدمات الإنترنت، إضافة إلى تزويدها بمجموعة جيدة ومتوازنة من مصادر المعلومات وأوعية المعرفة في مختلف الموضوعات باللغتين العربية والإنجليزية.

وكمثال على مكاتب المعاهد والمؤسسات الخاصة، تشتمل مكتبة الرابطة الفرنسية على مكتبة للوسائط المتعددة تحتوي على أكثر من 12000 كتاب و2500 شريط فيديو والمئات من الأقراص المدمجة، إضافة إلى مجموعة واسعة من الدوريات الفرنسية، وتفتح المكتبة أبوابها للجميع، إلا أنه ينبغي دفع رسوم العضوية عند استعارة أي كتاب أو مادة للاطلاع عليها خارج المكتبة.

ح. المطابع ودور النشر

إن صناعة الطباعة والتوزيع هي صناعة متقدمة جداً في دولة الإمارات، وقد بلغ حجم صناعة الطباعة في الإمارات سنة 2014 بين 8.57.5 - مليار درهم، بنسبة نمو متوقع في 2015 نحو 10-5٪، وتخصص نسبة 25٪ من إجمالي الإنتاج للتصدير، وكان من المتوقع أن تصل النسبة في 2016 إلى 30-35٪ ناهيك عن الآفاق الجديدة التي تفتح مع الأسواق الجديدة في إفريقيا وبعض الدول العربية.

وتمثل صناعة الطباعة عنصراً محورياً لاقتصاد المعرفة الوطني وتتميز بالتقدم في الإمارات، حيث يُصدّر جزء من المنتجات إلى أوروبا وشمال إفريقيا، ففي حين يتميز السوق الإفريقي بضعف المنافسة، تطلب الدول الأوروبية الجودة العالية وهو ما يميز الإنتاج الإماراتي بفضل أحدث المطابع والمحافظة على المواعيد، وتسجل نسبة الطباعة الرقمية مقابل الأوفست ارتفاعاً في الإمارات من 15٪ إلى 30٪ من مجمل الإنتاج، ويُتوقع أن تسجل صناعة الطباعة والتغليف في الشرق الأوسط نمواً إجمالياً مركباً بنسبة 5٪ حتى عام 2019، تقدر قيمته بـ 52 مليار دولار.

وتستند البيانات إلى أحدث التقديرات في الصناعة، والتي تظهر أيضاً أن توقّعات النمو الإقليمي ستتجاوز إلى حدّ ما توقّعات النمو العالمي الذي يقدر

بنسبة 4٪. كما سيزداد حجم الطباعة الورقية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا بالتوازي مع زيادة حجم الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات قرابة 6 إلى 8٪ سنوياً في عامي 2015 و2016 وحدهما، وكمثال على المطابع المتقدمة في الدولة تبرز مطابع مثل الشركة المتحدة للطباعة والنشر UPP وهي جزء من أبوظبي للإعلام، وعلى الرغم من كونها شركة إماراتية، فإن لديها فريقاً عالمياً ومتعدد الثقافات إلى حد بعيد، وهذا ما يجسّد في الشركة ثقافة متنوعة وحيوية لا مثيل لها.

العامل الثاني: القراءة والكتاب

من جوانب تنمية المعرفة في الإمارات تعزيز برامج القراءة، وهنالك قسم يُعنى بمبادرات وبرامج القراءة على المستوى الوطني، وتمثل القراءة ركيزة أساسية من ركائز نهضة الوطن وترسيخ مقومات استدامة المعرفة والتحول إلى اقتصاد المعرفة، فقد تفردت دولة الإمارات العربية المتحدة بالإعلان عن عام 2016 عاماً وطنياً للقراءة، وتخصيص شهر مارس من العام 2017 شهراً للقراءة، كما نصّ القانون الوطني للقراءة على أولوية وضع أطر تشريعية وبرامج تنفيذية ومسؤوليات حكومية محددة لترسيخ قيمة القراءة في دولة الإمارات بشكل مستدام، وذلك في بادرة حضارية وتشريعية غير مسبوقة في المنطقة، ويهدف القانون إلى دعم تنمية رأس المال البشري، والمساهمة في بناء القدرات الذهنية والمعرفية، ودعم الإنتاج الفكري الوطني، وبناء مجتمعات المعرفة في الدولة.

العامل الثالث: اللغة العربية

من جوانب تنمية المعرفة في الإمارات تعزيز اللغة العربية، وإثراء المحتوى المعرفي باللغة العربية الأم، وفي موضوع تعزيز اللغة العربية والحفاظ عليها لغة حية لأجيال الوطن بناء مستقبله المشرق، نستمد الإلهام من رؤية القيادة الرشيدة ممثلةً بصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي - رعاه الله -، «أن اللغة العربية ستبقى لغة للمستقبل والعلوم والابتكار، وذلك لما تمتاز به من مرونة جعلت لها دوراً تاريخياً في الحضارات المختلفة، وأن مرونة اللغة العربية وقابليتها لاحتواء العلوم ليست اجتهاداً، بل أمر تم توثيقه تاريخياً».

وتنشط دولة الإمارات في إطلاق كثير من المبادرات الخاصة بهذا الجانب المعرفي المهم، ومنها فعاليات وبرامج جمعية حماية اللغة العربية التي أنشئت في الشارقة في 28 سبتمبر عام 1999 بهدف خدمة اللغة من خلال غرس الاعتزاز بها في نفوس أبنائها، والتوعية بأهميتها في نفوسهم باعتبارها لغة دينهم، إضافة إلى حث الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة على تعزيز استخدام اللغة العربية وجعلها الأساس في التعامل والتخاطب والإعلان والعمل على تيسير تعليمها للناشئة ولغير الناطقين بها، وتنظيم المحاضرات والندوات وحلقات البحث للنهوض بها، والمؤتمر الدولي للغة العربية، وجائزة محمد بن راشد آل مكتوم للغة العربية التي تعد بمثابة أرفع تقدير لجهود العاملين في ميدان اللغة العربية، أفراداً ومؤسسات، ومكتبة محمد بن راشد التي ستكون مقرراً لجائزة اللغة العربية، والتي تندرج في سياق المبادرات التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، للنهوض باللغة العربية ونشرها واستخدامها في الحياة العامة، وتسهيل تعلمها وتعليمها، إضافة إلى تعزيز مكانة اللغة العربية وتشجيع القائمين على نهضتها، وتهدف الجائزة إلى تكريس مكانة دولة الإمارات وموقعها كمركز للامتياز باللغة العربية، وتكريم المبدعين في استعمال اللغة العربية في تطوير التعريب والتعليم والتكنولوجيا والإعلام، والمحافظة على التراث ونشره، وإبراز المبادرات الناجحة في فئات الجائزة المختلفة لتمكين العاملين في ميدان اللغة العربية من الاستفادة منها، إضافة إلى الارتقاء باللغة العربية وتشجيع المبادرات التي تسهم في تطويرها، تعلماً وتعليماً واستخداماً، ونشر الوعي بأهمية المبادرات الشخصية والمؤسسية في تطوير استعمال اللغة العربية.. كما تهدف الجائزة إلى تشجيع الشباب وتحفيزهم للإبداع في تطوير استعمال اللغة العربية في الحياة، والتوسع في تعريب الكتب في ميادين المعرفة المختلفة للاستفادة من تجارب الثقافات العالمية.

العامل الرابع: استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي

بالتوازي مع ريادة الخطوة الإماراتية بتعيين وزير للذكاء الاصطناعي، أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي - رعاه الله-، في أكتوبر 2017 استراتيجية الإمارات

للذكاء الاصطناعي، أول مشروع ضخم ضمن مئوية الإمارات 2071، والذي يمثل الموجة الجديدة بعد الحكومة الذكية، بحيث ستعتمد عليها الخدمات والقطاعات والبنية التحتية المستقبلية في الدولة.

وتعد هذه الاستراتيجية الأولى من نوعها في المنطقة والعالم، للارتقاء بالأداء الحكومي وتسريع الإنجاز وخلق بيئات عمل مبدعة ومبتكرة ذات إنتاجية عالية، وذلك من خلال استثمار أحدث تقنيات وأدوات الذكاء الاصطناعي وتطبيقها في شتى ميادين العمل بكفاءة رفيعة المستوى، واستثمار جميع الطاقات على النحو الأمثل، واستغلال الموارد والإمكانات البشرية والمادية المتوافرة بطريقة خلاقة تعجّل تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية لبلوغ المستقبل، وتسعى دولة الإمارات لأن تكون مركزاً جديداً في تطوير آليات وتقنيات وتشريعات الذكاء الاصطناعي مع التركيز على اعتماد الذكاء الاصطناعي في قطاعاتها الحكومية والخاصة كافة. وتشير المعطيات المتوافرة على أرض الواقع - كما ترجمها مؤشرات التنمية - إلى أن الإمارات من أكثر دول المنطقة استعداداً لتبني استراتيجية مستدامة للذكاء الاصطناعي، بفضل سياسات وبرامج عمل متطورة تكنولوجية اعتمدها في العقدين الأخيرين تحديداً، فقد كانت الإمارات أول دولة في المنطقة تتبنى «الحكومة الإلكترونية»، ثم سرعان ما تم تحويلها إلى «الحكومة الذكية» في عام 2013، في سابقة في المنطقة أيضاً، وذلك انطلاقاً من رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لإتاحة أفضل وأسرع الخدمات الحكومية للناس في الدولة بكفاءة وجودة عاليتين، بهدف إسعادهم والارتقاء بكافة مناحي العمل والحياة في الدولة.

محاور استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي

تألف من خمسة محاور عمل أساسية مترابطة فيما بينها، تشكّل مراحل تطوير وبحث وإعداد وتطبيق تدريجي لتقنيات وأدوات الذكاء الاصطناعي في مختلف مفاصل وشرابيين العمل الحكومي في الدولة، وذلك على مدى جدول زمني محدد، حيث تسعى مخرجات هذه الاستراتيجية في الأساس إلى دعم الموظفين في القطاع الحكومي والخاص، وإتاحة المجال لهم لتوجيه طاقاتهم وقدراتهم في أعمال ومهام إبداعية وخلاقية. كما تشمل الاستراتيجية وضع وثيقة رسمية بشأن

الاستخدام الآمن للذكاء الاصطناعي بين البشر والآلة، ضمن إطار قانوني، وهي الوثيقة الحكومية الأولى من نوعها على مستوى العالم.

المحور الأول: يتمثل في بناء فريق عمل الذكاء الاصطناعي، وهو ما يتضمن تشكيل مجلس الذكاء الاصطناعي للدولة، وإنشاء فرق عمل مع الرؤساء التنفيذيين للابتكار في الجهات الحكومية، وصياغة الخطط الاستراتيجية ونشرها في القمة العالمية للحكومات لعام 2018، ويعد هذا المحور مهماً، كونه يشكّل القاعدة الأساسية التي تُبنى عليها الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي.

المحور الثاني: يتمثل في التفعيل، من خلال العديد من البرامج والمبادرات من بينها تنظيم زيارات ميدانية للجهات الحكومية لفهم قطاع الذكاء الاصطناعي، وتنظيم ودعم ورش العمل في جميع الجهات الحكومية حول الآليات التطبيقية للذكاء الاصطناعي في مختلف مجالات العمل الحكومي، وتنظيم قمة عالمية سنوية، وإطلاق المسرعات الحكومية للذكاء الاصطناعي.

المحور الثالث: هو تنمية القدرات، عبر تطوير قدرات القيادات الحكومية العليا في مجال الذكاء الاصطناعي، ورفع مهارات جميع الوظائف المتصلة بالتكنولوجيا، وتنظيم دورات تدريبية للموظفين الحكوميين في شتى القطاعات، إلى جانب تحديد نسبة من البرامج الدراسية للمبتعثين خارج الدولة لدراسة التخصصات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وذلك لتطوير قاعدة عريضة من الكوادر الحكومية المؤهلة في هذا المجال.

المحور الرابع: يركز على التطبيق، عبر توفير 100 في المئة من خدمات الخط الأول للجمهور من خلال الذكاء الاصطناعي، ودمج الذكاء الاصطناعي بنسبة 100 في المئة في الخدمات الطبية، ودمج الذكاء الاصطناعي في الخدمات الأمنية الخاصة بتحديد الهوية، وزيادة الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في الوظائف الروتينية، كل ذلك بغية توفير الوقت والجهد وتعزيز الكفاءة الإنتاجية والحفاظ على الموارد البشرية والمادية دون هدر، ضمن رؤية طموحة تسعى إلى الاستثمار والاستغلال المطلق لكافة الطاقات والإمكانات، بحيث يصل الهدر إلى معدلات دنيا في كل قطاعات العمل الحكومي في الدولة.

المحور الخامس: يتناول القيادة، من خلال تعيين المجلس الاستشاري للذكاء الاصطناعي، وإصدار ونشر قانون حكومي بشأن الاستخدام الآمن للذكاء الاصطناعي، هو الأول من نوعه في المنطقة، وتنظيم سلسلة من المؤتمرات لضبط وتنظيم الذكاء الاصطناعي. كذلك يشمل هذا المحور تطوير أول وثيقة عالمية من نوعها بالتعاون مع الحكومات الرائدة في المجال نفسه، بحيث تحدد الضوابط والمعايير اللازمة لضمان الاستخدام الآمن والسليم للذكاء الاصطناعي على مستوى العالم.

العامل الخامس: عالمية تنمية المعرفة

هنالك صبغة عالمية لعمليات تنمية المعرفة وتكامل المعارف عالمياً، وترتبط آليات تحفيز الإنتاج المعرفي والحفاظ على المحتوى وصناعة وتنظيم وإدارة هذا المحتوى بعلاقات التواصل والتكامل العالمي عبر الدبلوماسية الثقافية والعلاقات الخارجية مع البلدان والدول ذات الريادة في مجالات تنمية المعرفة، وهذا يوجب العمل على إيجاد منصات تفاعلية افتراضية أو حقيقية عالمية مشتركة، يصبح من خلالها الإنتاج المعرفي أكثر قابلية للتداول والنشر، مع التركيز على التنافسية التي يجب أن يتصف بها من خلال الجودة العالية للمحتوى المعرفي الإماراتي، والقيمة العالية للبيانات الضخمة التي يوفرها، عربياً وعالمياً.

العامل السادس: الخصوصية المعرفية الثقافية.. الهوية والتلاحم المجتمعي

للدولة خصوصية ثقافية مرتبطة بالمعرفة ذات غنى وتنوع متجذر ينبثق من الإرث الثقافي القيمي المتوارث عبر الأجيال، والمحتوى المعرفي العريق والمتجذر في لغة المكان وطرائق وأنماط تعبيره الشفاهي والمكتوب، والذي يستمد عراقة من ثلاثة أبعاد هي: البعد المحلي والبعد العربي والبعد الإسلامي، حيث يكون هذا الإرث القيمي محفزاً على تعزيز التعبير عن الخصوصية الثقافية في المعرفة الإماراتية في مخرجات الإنتاج المعرفي والمحتوى والمعلومة والبيانات الضخمة المحفوظة، لما لتنمية المعرفة من دور فاعل ومؤثر في تكريس القيم والمبادئ الوطنية.

وتتمثل الخصوصية الثقافية الإماراتية في الإنتاج المعرفي والمحتوى بجميع أشكاله من الأدبي والعلمي والفكري والاقتصادي والمترجم من وإلى اللغات العالمية الحية، كون دولة الإمارات العربية المتحدة صاحبة إرث ثقافي عريق يمتد إلى أكثر من أربعمئة عام على الأقل، ويرتبط بالمرآمة التاريخية للمعارف والتي هي أساس تنمية المعرفة.

مع ملاحظة أن هذا المحتوى المعرفي الإماراتي يتسم بمجموعة سمات وخصائص تفرد له مساحة متميزة، وهي:

السمة الأولى: المحتوى المعرفي بوصفه إرثاً ثقافياً وموروثاً شعبياً متنوعاً وغنياً بمفردات التراث الإماراتي.

السمة الثانية: المحتوى المعرفي بوصفه تراكماً وتأثراً وتكاملاً مع الكم المعرفي العربي.

السمة الثالثة: القيم الحاكمة من انتماء وولاء وطنيين والتزام أصيل بقيم السنع الإماراتية.

السمة الرابعة: التعبير الكتابي والشفاهي عن المكان والبيئة المحلية، إذ يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببيئات الصحراء والساحل، وحديثاً ببيئة العمارة المدنية الطارئة على المكان الإماراتي.

السمة الخامسة: التشبع بالقيم المؤسسة لاتحاد الإمارات العربية، والموروثية عن الآباء المؤسسين، رحمهم الله، والمتمثلة في قيم الانفتاح والتسامح والحوار والتلاقي الإنساني كمخرجات معرفية بأنماطها المختلفة.

العامل السابع: مقومات استدامة تنمية المعرفة

تتوافر لدى دولة الإمارات العربية المتحدة مقومات استدامة تنمية المعرفة بحكم كونها استطاعت خلال عقود قليلة في مرحلتي التأسيس ثم التمكين، أن تحفّز عوامل الاستدامة من خلال العمل المعرفي المؤسسي الحكومي وشبه الحكومي والمجتمعي.

وتتفرد الدولة بتوافر منصات الإبداع والابتكار في المحتوى المعرفي ذي الصلة بالثقافة والفنون، وغيرها من الصناعات الإبداعية، إلى جانب الملتقيات التخصصية والقمم والمؤتمرات الثقافية (قمة القيادات الثقافية في أبوظبي، ملتقى الإمارات للإبداع الخليجي، مؤتمر الاتحاد العام للكتاب والأدباء العرب - إلخ).

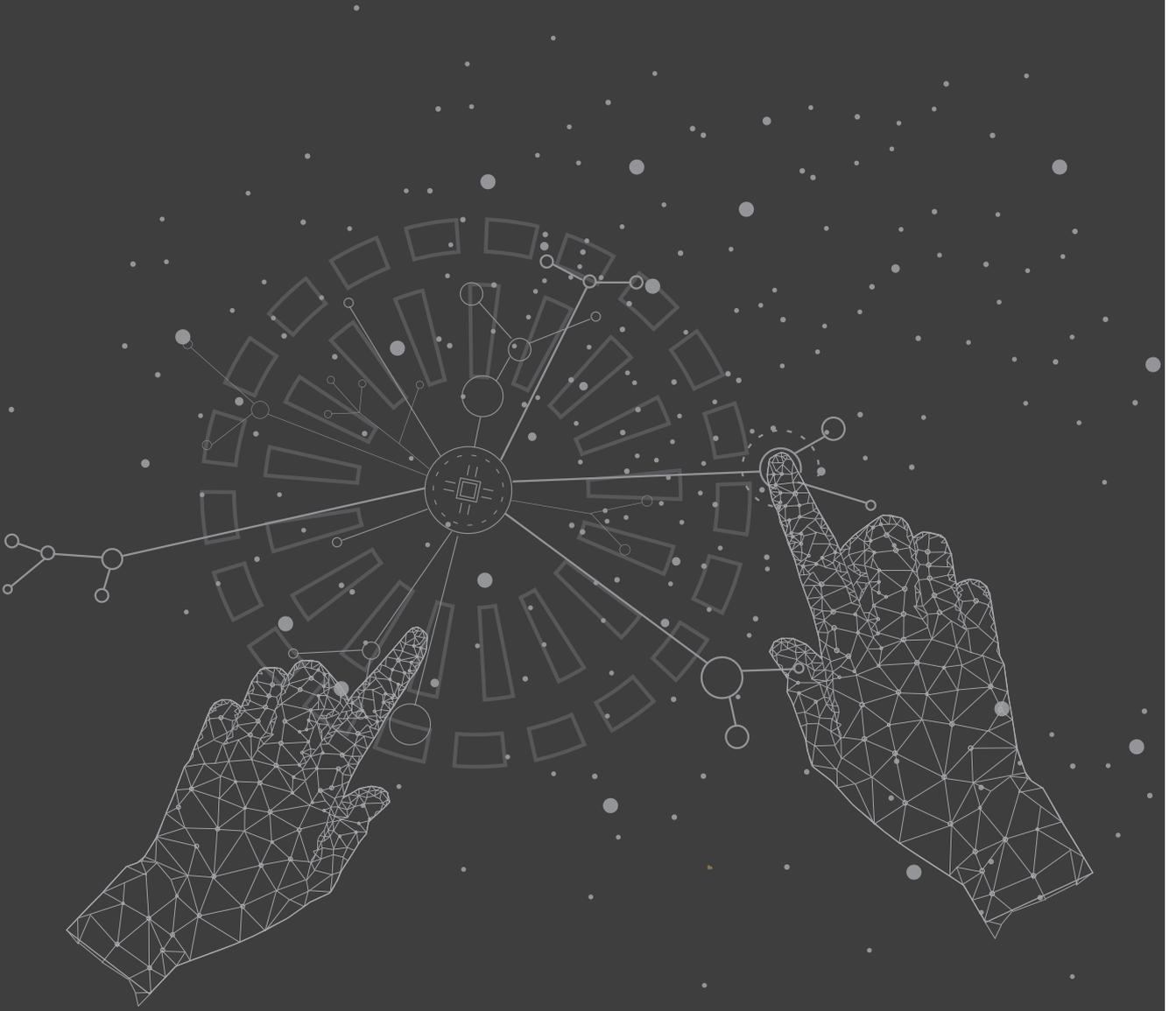
كما تمتاز الدولة بمساهمة معرفية فاعلة في منجز الإنتاج والمحتوى المعرفي الخليجي والعربي، تتجلى في إرث الإسهام الثقافي الإبداعي الإماراتي في الشعر والنثر والفكر، من خلال القامات الأدبية الكبيرة (على سبيل المثال لا الحصر: خليفة الحبثور، سلطان العويس، أحمد مدني، جمعة الفيروز، حبيب الصايغ، علي أبو الريش، خلود المعلا، إلخ).

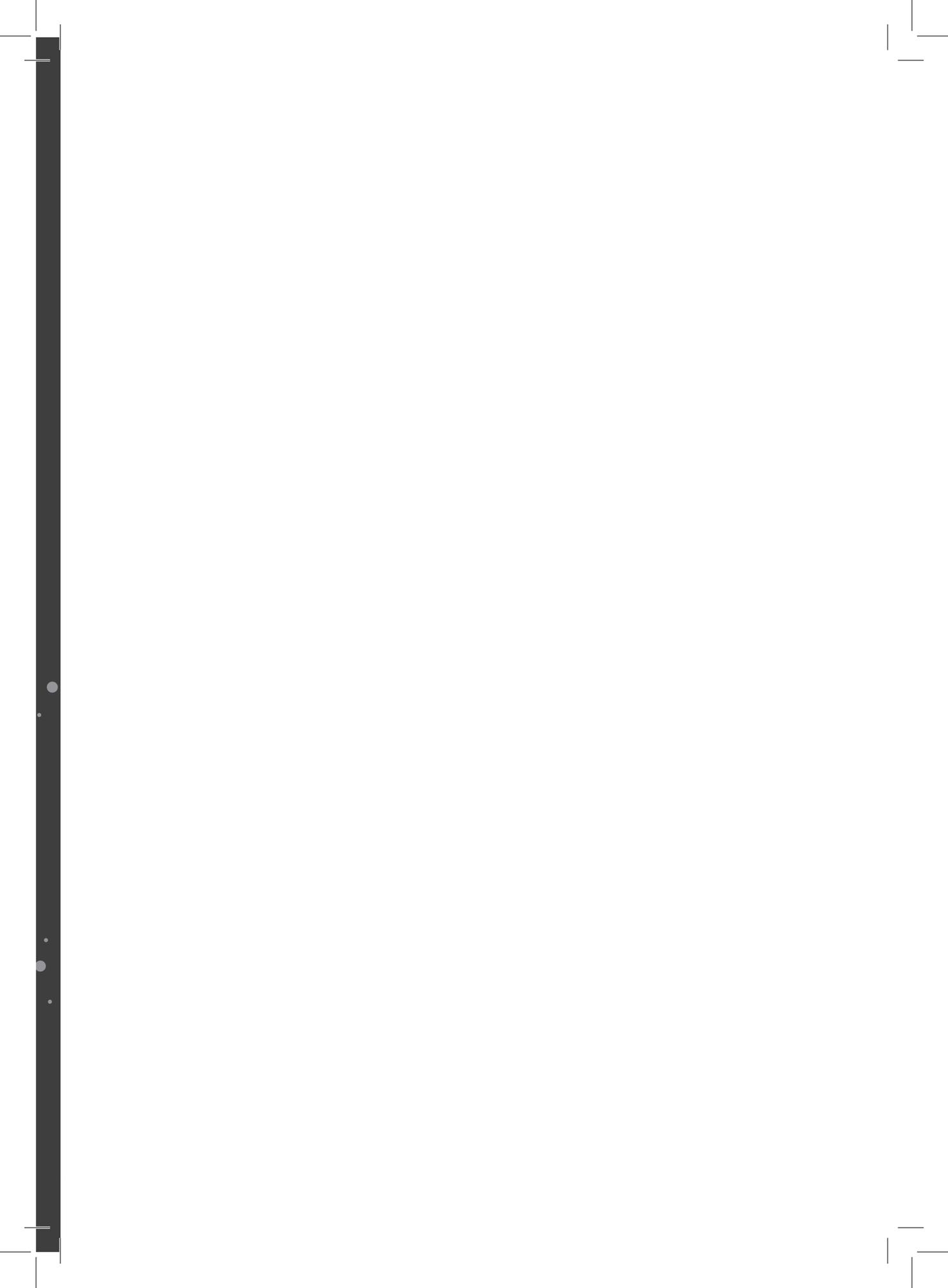
هذا إضافة إلى النمو المطرد لصناعة التأليف والنشر في الدولة أخيراً، الأمر الذي يعني حكماً التزايد الكبير في كم البيانات المعرفية الوطنية والإنتاج المعرفي الورقي والإلكتروني، عبر وسائل تقنية حديثة بينها المكتبات الذكية (المكتبة الإلكترونية/ مكتبة الإمارات الذكية/ مكتبة دبي الرقمية/ وغيرها، إضافة إلى الانتقال من النشر والتوثيق الورقي إلى الإصدارات الرقمية والكتاب الإلكتروني والصوتي والفهارس الوطنية الإلكترونية وغيرها.

كما يتوافر للإمارات التوجيه الحكومي الرشيد في التعامل مع التحول الرقمي عبر مجموعة من المبادرات التي أتمت الدولة الإنجاز في مجالات اختصاصها، كمنظومة الحكومة الذكية، والحكومة الإلكترونية، ودبي الذكية متزامنة مع المبادرات ذات البعد المعرفي الجاد والهادف، كالإعلان عن عام 2016 عاماً وطنياً للقراءة، وشهر مارس من عام 2017 شهراً للقراءة، وتحدي القراءة العربي، ومبادرة المليون مبرمج العربي، وغيرها كثير.

الباب الثالث

استشراف مستقبل تنمية المعرفة في الإمارات





الفصل الأول

القيم الحاكمة لعملية استشراف تنمية المعرفة



إنَّ المطلوب في سبيل تحقيق البعد الاستراتيجي، والعمل على تحفيز مكوّنات المحتوى المعرفي، وترسيخ مقوّماته الخلاقة المنطلقة إلى المستقبلية بثقة وطموح جاد، هو المحركات التي تعمل على بناء آليات استشرف تنمية المعرفة وامتلاك أدوات العمل في هذا المجال التنموي المهم.

يرى بيتر هو هاك إيان، المستشار الأول في مركز المستقبل الاستراتيجي في سنغافورة، «أن عالم اليوم في تغيّر متسارع، من الممكن أن يحدث أسرع من خلال التكنولوجيا وتغير المجتمعات، وأن المستقبل يكمن في الحوارات والمشاورات والتعاون المشترك من أجل وضع السياسات للدول من خلال استشرف المستقبل»، وهذا ينطبق على المعرفة وعملية استشرف مستقبلها إماراتياً، حيث إن الارتكاز يجب أن يكون على عمل مختبرات الابتكار التي تُنتج أدوات معرفية رصينة قادرة على استشرف مستقبل تنمية المعرفة عبر الرؤى المتكاملة للخبراء والباحثين والمبدعين والمثقفين الفاعلين في إنتاج المحتوى المعرفي الإماراتي عبر عقود سابقة ولا حقة، وعلى هذه المختبرات أن تنطلق وفق مبادئ عالمية أهمها ترشيح الثقافة أو «الرشاقة في الثقافة agility in culture modelling»، حيث إن التعاطي السابق قام على مبدئين تمثّلا في الفهم الدقيق للاختلاف، وصولاً إلى العمل معاً بنجاح، وفي هذا يكمن التركيز على الكمي لا النوعي، وعلى الآني لا الآتي، بينما يطرح مبدأ ترشيح الثقافة استبدال الكمي بالنوعي، والتركيز على الآتي لا الآني من خلال بناء ثقافة الحوار والتسامح والقيم الثقافية الإنسانية العليا، ثم الاحتفاء بالاختلاف وتقدير الخصوصية الثقافية.

محركات التأثير والقوى الدافعة في عملية استشراف مستقبل تنمية المعرفة

تمثل المحركات والقوى الدافعة لعملية استشراف مستقبل تنمية المعرفة في التالي:

1. تقنيات المعرفة.	2. التحدي الثقافي والتنافسية.
3. البنية التحتية.	4. المحتوى والإنتاج المعرفي.
5. التسويق والترويج الفعال.	6. الإرث، الموروث والآثار.
7. حوكمة العمل المعرفي.	8. الكوادر البشرية المؤهلة.
9. القيادة الفعالة.	10. الخدمات المعرفية.
11. العالمية والعلاقات الدولية.	

تقنيات المعرفة

تتوسع البنية التحتية الإماراتية وتتعزيز بالخبرات العالمية في مجال تقنيات المعرفة، إذ توجه القيادة الرشيدة بالاطلاع على أفضل الممارسات العالمية في تقنيات المعرفة وامتلاكها ابتكاراً وإنتاجاً وإنجازاً، تعزيزاً للبنية الحاضنة لاقتصاد المعرفة، وسعياً لتحقيق مبادئ الثورة الصناعية الرابعة والتحول الرقمي.

وتنقسم هذه التقنيات إلى المجالات الثلاثة التالية:

المجال الأول: مجال المحتوى والإنتاج المعرفي

بات للإمارات الدور الفاعل والحضور المهم في مجال النشر الورقي مع ما شهدته في السنوات القليلة الماضية من ازدياد في أعداد دور النشر التي تتخذ الدولة مقراً لها، ومن توسع في مجالات التأليف والترجمة والنشر. لكن التحول

الحقيقي في تقنيات إنتاج المعرفة والمحتوى المعرفي يحتاج إلى وقت أطول ليصبح واقعاً متميزاً ومتفرداً، فلا زالت الصناعات المعرفية في بدايات نهضتها واستدامتها، إذ إن الكتاب الرقمي لا يزال بعيد المنال لشريحة واسعة من الكتاب والقراء على حد سواء، ولا زالت دور النشر تعتمد التوزيع الورقي مصدراً أساسياً للمعرفة، حتى يكاد يندر وجود الدور المتخصصة في الكتاب الرقمي (مع الإشارة إلى التجربة الناجحة والوحيدة على مستوى الدولة والمتمثلة بدار قنديل التابعة لمؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم). كما ينطبق الأمر نفسه على عملية تخزين وتداول المحتوى الإلكتروني والبيانات الضخمة، والتي لا تزال في طور البداية، مع عدم توافر البيانات المكتملة للسجلات الوطنية من بيانات وقوائم وفهارس معرفية وغيرها.

البيانات المفتوحة

إن استخدام البيانات المفتوحة وإتاحتها وتبادلها مع كافة المعنيين وفق أفضل الممارسات العالمية، يسهّل الاتصال والنفوذ إلى الخدمات والمعلومات، ويدعم اتخاذ القرارات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وصولاً إلى الارتقاء بنوعية خدمات الحكومة ذات العلاقة بالمحتوى والإنتاج المعرفي.

تعتبر البيانات الغنية محركاً للابتكار، فهي تفتح آفاقاً جديدة للحكومة وأصحاب الأعمال لتحسين العمليات والخدمات، وتساعد على استشراف مجالات جديدة لفرص النمو في كافة القطاعات، كقطاعي الثقافة والمعرفة في الدولة.

من الجدير بالذكر أن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، اعتمد خطة دبي للبيانات المفتوحة، والتي تضم مجموعة من المشروعات والمبادرات التي تضع خارطة طريق واضحة لتوفير البيانات المفتوحة للجمهور بطريقة تحقق التوازن بين عملية نشر وتبادل البيانات، والحفاظ على خصوصية الأفراد والمؤسسات، وتعمل الاستراتيجية على تصنيف وتنسيق وإدارة البيانات، والتي تشمل البيانات الضخمة والمفتوحة والصغيرة لملاءمة احتياجات دبي الذكية خلال الفترات المقبلة.

إن الأفكار التي سيتم ابتكارها بفضل نشر وتبادل البيانات، ومجموعات المهارات التي سيتم تطويرها لتصنيف وتحليل البيانات، ستسهم في تحويل دبي

من اقتصاد معرفي إلى اقتصاد إبداعي. سينتقل بالأفراد والهيئات من إنتاج البيانات إلى استغلال البيانات بما يصبّ في مصلحة الجميع.

المجال الثاني: مجال المكتبات والكتاب

تتوافر خدمة المكتبة الورقية والإلكترونية والذكية في إطار المكتبة الإلكترونية مع قاعدة بيانات (ProQuest) التي تتضمن وحدها أكثر من 125 مليار صفحة رقمية في مجالات الفنون، والأدب، والعلوم الاجتماعية، والأعمال التجارية، والعلوم والتكنولوجيا، والطب، إضافة إلى أنها تملك أكبر أرشيف صحفي رقمي في العالم، وأطروحات في مختلف التخصصات الأكاديمية، كما تتيح للمتعاملين الوصول إلى خدمة المنهل العربية وقاعدة معلومات EduSearch التربوية، قاعدة معلومات EcoLink المتخصصة في مجال الاقتصاد والإدارة وإدارة الأعمال، وقاعدة معلومات الإسلامية والقانونية، قاعدة معلومات العلوم الإنسانية، وقاعدة معلومات اللغة والأدب والعلوم الإنسانية، وقاعدة معلومات الرسائل الجامعية التي يصل عدد الرسائل التي توفرها للمتعامل إلى حوالي 70.000 رسالة علمية من مختلف الجامعات العربية.

كما يتوافر المخزون المعرفي الرقمي عبر العديد من المكتبات الرقمية في الدولة ومنها مكتبة دبي الرقمية التي أتت تزامناً مع إعلان صاحب السموّ الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، عام 2016 عاماً للقراءة، وأطلقتها مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، بهدف توفير منصات متطورة لنقل المعرفة والثقافة العربية للعالم، للإسهام في الحفاظ على مكانتها بين الثقافات والحضارات الأخرى، وانطلاقاً من دور المؤسسة وأهدافها الرئيسية، الرامية إلى المحافظة على الثقافة والتراث، وإقامة جسور التواصل والتفاهم مع مختلف الثقافات في العالم، وتسعى المبادرة إلى إثراء المحتوى العربي على الإنترنت، إلى جانب دعم اللغة العربية، من خلال تعزيز استخدامها، وتقديم جرعة معرفية مكثفة بشكل ممتع وسريع يتناسب مع متطلبات الحياة المعاصرة، من خلال المجموعة المعرفية التي تضمها، التي تحوي الكتب والدوريات العربية والأجنبية والمعاجم والتراجم والسير الذاتية، إلى جانب الصور والخرائط، والكتب الصادرة عن برنامج دبي الدولي للكتابة، وإصدارات المؤسسة

وقد ايدل للطباعة والنشر، مثل كتاب في دقائق ومجلة ومضات، ومجلة «فلاشز»، وتميز المكتبة بتقديمها لمحتوى معرفي غزير في اللغة والطب والصيدلة والجغرافية والتاريخ والدين والاجتماع والتراجم، من خلال أدوات البحث والخيارات المتنوعة، وتميز بعدد كبير من التراجم للشخصيات التي كان لها أثر في الحضارة العربية وتطورها، إضافة إلى التسجيل الصوتي لبعض المؤلفات لخدمة أصحاب الهمم، ولنشر مفهوم الكتاب المسموع. كما تضم المكتبة معرضاً للوسائط المتعددة يحتوي على صور ومقاطع مصوّرة، وتسجيلات صوتية.

أما المستودع الرقمي التابع لمكتبات الشارقة، فيوفر مقتنيات الكتب إلكترونيّاً، ويمثل جيل ما بعد المكتبات الرقمية، ويهدف إلى إتاحة الإنتاجات العلمية والفكرية على الشبكة العنكبوتية دون قيود أو عوائق مع الحفاظ على الملكية الفكرية لأصحابها، وتكمن أهمية المشروع في أنه يعمل على حفظ مقتنيات المكتبات، المكتوبة والمرئية والمسموعة، والصور والخرائط والملفات، كما يسمح بالتكامل والارتباط المباشر مع فهارسها، وهو ما يوفر للجمهور فرصة الحصول على المصادر التي يرغبون بها في موقع واحد، ودون الحاجة لزيارة المكتبات، ويفيد المستودع الرقمي لمكتبات الشارقة قطاعات كبيرة من القراء والباحثين والمهتمين في أنحاء العالم كافة، حيث يسهم هذا المشروع في الحفاظ على مقتنيات المكتبات، وخاصة النادرة منها، ويتيح استرجاعها بسهولة من أي مكان، كما يعمل على تعزيز التفاعل الإيجابي بين المكتبات والجمهور، ويتيح المشروع الوصول إلى مصادر المعلومات المودعة بالمستودع الرقمي للمكتبات من خلال التصفح، أو عن طريق البحث، أو بكليهما معاً، بسهولة تامة.

المجال الثالث: مراكز الثقافة والمعرفة

توجد 9 مراكز ثقافية ومعرفية تغطي مساحة دولة الإمارات العربية المتحدة، وتتميز بكونها الأقرب إلى جميع مناطق التجمعات المدنية الكبرى والجزر داخل حدود الجغرافيا الإماراتية، وتقدم مجموعة خدماتها وبرامجها الثقافية لأفراد المجتمع عبر المراكز الثقافية والمكتبات التابعة لها بهدف الارتقاء بمستوى الوعي الثقافي ودعم المواهب والمبدعين والشباب، من خلال إقامة ورعاية الأنشطة

الفصل الأول: القيم الحاكمة لعملية استشراف تنمية المعرفة

والبرامج الثقافية لتنمية مجتمع مثقف ومبدع، وتمثل هذه المنظومة مراكز إشعاع ثقافي على مستوى الدولة، تخدم المجالات الثقافية والمعلوماتية، إضافة إلى خلق بيئة قادرة على تطوير طاقات الشباب وترسيخ الهوية الوطنية.

وتضم مراكز الثقافة وتنمية المعرفة واحات للإبداع والابتكار، يلتقي فيها الكتاب والأدباء والفنانون والمبدعون من المنطقة المحيطة، تتاح لهم فيها فرص تنمية المواهب والقدرات الفنية والثقافية والتقنية، ويتم فيها أيضاً تشجيع الابتكار، وتقديم الجوائز والمنح للمبدعين، والتدريب على تحويل الأفكار النافعة إلى مشروعات اقتصادية واجتماعية ناجحة، وبالذات في مجالات الصناعات الإبداعية، وتقدم خلالها أنشطة ثقافية وفنية ومعرفية متنوعة، بما في ذلك تنظيم المواسم الثقافية والمهرجانات السنوية، وطرح برامج التعليم المستمر، وبرامج التدريب على مهارات الحياة.

وتنضوي هذه المنظومة من المراكز الثقافية تحت إدارة المراكز التي تعمل في تناغم مع الإدارات الأخرى لتحقيق الرؤية المبتغاة، كما وتمتد الدائرة الجغرافية للمراكز الثقافية والمكتبات لتصل إلى جميع المناطق المختلفة في الإمارات، وتضم هذه المراكز مجموعة من المرافق الثقافية التي تشمل المكتبات العامة بجميع أقسامها، ومراكز تقديم الخدمة التي تسعى لتوفير أرقى المعايير في تقديم الخدمات، إضافة إلى المسارح المجهزة وصلالات للمعارض وقاعات متعددة الأغراض وقاعات للتدريب ومرافق خدمية، كما وتقدم المراكز الثقافية عدداً من المبادرات الثقافية والمعرفية.

يتم توفير أطر تنظيمية ملائمة لإدارة المراكز، مع برامج مكثفة للتنمية المهنية للعاملين فيها، إضافة إلى نظم فعالة للتخطيط والميزانية، ووجود مجلس استشاري لكل مركز، يضم أشخاصاً مرموقين في البيئة المحيطة، وذلك في إطار يشجع اللامركزية في عمل هذه المراكز، في نفس الوقت الذي ترتبط فيه المراكز كلها، برؤية واضحة لرسالتها في المجتمع، وتوقعات محددة لأدائها وإنجازاتها، باعتبارها جزءاً في نظام متكامل للثقافة وتنمية المعرفة في الدولة.

البنية التحتية

تتوافر لدى دولة الإمارات البنية التحتية للتنمية المعرفية، وتقدم كل إمارة وكل مدينة المنصات الواقعية كما المنصات الواقعية المعززة (الافتراضية) الحاضنة للمحتوى المعرفي ولُمخرجات الإنتاج المعرفي الورقي والرقمي، بما يتيح له إمكانية الوصول إلى أكبر شريحة مجتمعية، وفي الوقت نفسه إمكانية تداول ونشر البيانات الكبيرة من أعداد وشرائح المهتمين بالفعل الثقافي والمشاركين فيه، والرعاية له، والشركاء، وقواعد بيانات الترويج والبيع وغيرها، والبيانات المعرفية الخاصة بتوثيق الإرث والتراث المعرفي الإماراتي، بما يمكن من تسخير هذه البيانات والبنية التحتية بمجملها في خدمة بناء اقتصاد المعرفة وتنويع موارد الدخل القومي.

التسويق والترويج الفعال

يعتمد التسويق والترويج الفعال على الدور الموازي الذي تقوم به أقسام الاتصال الحكومي والتسويق والإعلام في الجهات الحكومية والمؤسسات المعرفية، ويتوجب على الجميع في استشراف مستقبل المعرفة السعي لامتلاك تقنيات الإعلام المعرفي الجديد وأدواته الإلكترونية الفعالة والمؤثرة في الجمهور، مما يتيح النجاح لتبني المعرفة والاستفادة من المحتوى المعرفي في تبني الأداء والتنمية المهارية للمجتمع.

حوكمة العمل المعرفي

ينشق دور الحوكمة المعرفية من أهمية دور الحوكمة في المجالات الاقتصادية والقانونية والعلاقات الدولية وتخطيط السياسات، ويتمثل هذا الدور في قونة الإنتاج والمحتوى المعرفي وإخضاعه لمعايير الجودة والتميز في الأداء، وتحديد الحقوق والواجبات التي تقع على عاتق كل من المنتج والمستهلك المعرفي، والتعامل مع الحراك المعرفي على أنه علاقة نفع مجتمعي حقيقي، قائم على إفادة ومنفعة المجتمع بما يوفره له المنتج المعرفي الناضج من سعادة وكفاية معرفية.

وعلى المؤسسات في مواجهتها للتغيرات العديدة في المحيط الذي تنشط فيه، مواكبة هذه التغيرات بالشكل الذي يسمح لها بتحقيق ميزة تنافسية عبر حوكمة

وقونة عملية التحول إلى الرقمي في منظور الجيل الرابع للثورة الصناعية، ومن بين الممارسات التي ذكرت في هذا المجال ما يلي: إعادة هندسة العملية الإدارية (وتعني إعادة تصميم جذري لعمليات الأعمال الإدارية لتحقيق تحسينات مثيرة في التكلفة، الجودة، الخدمة والسرعة، لكونها تركز على العمليات أكثر من الوظائف، ولأنها تقود إلى التركيز على الهياكل الأفقية وعلى فرق العمل وعلى تمكين العاملين، ويظهر التطابق بين إدارة المعرفة وإعادة هندسة العملية الإدارية في القدرة على أسر (اقتناص) المعلومات، إضافة إلى استعمال البرمجيات والتكنولوجيات التي تستعمل من أجل نشر المعرفة وتوزيعها داخل المؤسسة أو خارجها)، إدارة الجودة الشاملة (ويمكن تعريفها بأنها مدخل لإدارة المؤسسة يقوم على الجودة وينبئ على مشاركة مختلف الأعضاء العاملين بها، ويهدف إلى الوصول إلى النجاح طويل المدى من خلال تحقيق رضا الزبون وتحقيق منافع للعاملين في المؤسسة، كما تعرف بأنها استراتيجية تنظيمية تقتضي الالتزام بالتحسين المستمر لمقابلة رضا الزبائن من خلال تطوير الإجراءات للعناية بمخرجات ذات جودة عالية، ومن ثم فالهدف منها هو تحسين فعالية المؤسسة وتطوير الإجراءات لتوفير مخرجات ذات جودة عالية، وتوجد علاقة تكاملية بين إدارة المعرفة كمفهوم إداري تسعى المؤسسة من خلاله إلى تحقيق التفوق في تطبيقه مع فلسفة إدارة الجودة الشاملة التي تهدف إلى تحقيق التميز للمؤسسة عن طريق تحقيق رضا الزبون)، الثقافة (وتعد ثقافة المؤسسة نظاماً من المعتقدات والقيم المشتركة المتفاعلة بين الناس والهيكل والنظم لإنتاج معايير سلوكية تعبر عن طريقة عمل الأشياء، وتشكل الثقافة من جانبين أساسيين، الأول وهو الإداري ويشمل الفلسفة والقيم والنشاطات والرؤية، والثاني يشمل الأدوار والهيكل والنظم والتكنولوجيا، وتسهم ثقافة المؤسسة في تحقيق الأهداف التنظيمية، بحيث ترضي حاجات الأعضاء ليتمكنوا من تفعيل المؤسسة، وتعتبر ثقافة المؤسسة أحد العوامل المساندة لإدارة المعرفة في المؤسسة).

القيادة الفعالة

تتطلب الثقافة المستقبلية الاستغلال الذكي لموارد بشرية مهمة وأساسية في عملية استشراف مستقبل تنمية المعرفة، بل والعمل على تأسيس الصرح الأكاديمي

المنهجي الذي يعمل على تخريج القادة وتفعيل دورهم في مجالات المحتوى والإنتاج المعرفي، من خلال التركيز على مبدأ التأهيل وتبادل الخبرات بما يسمح بتدريب جيل من القادة قادرين على الإمساك بزمام الانتقال إلى مجتمع المعرفة واقتصادها، والانطلاق به إلى آفاق إبداعية وابتكارية جديدة ومستقبلية تجعل من القائد المعرفي نموذجاً إماراتياً عالمياً رائداً.

القيادة العالمية والعلاقات الدولية

تقع عملية تنمية المعرفة في صلب العلاقات الدولية كونها تعكس حرص الدول وحكوماتها على الهوية الوطنية وخصوصية الثقافة الوطنية وأصالتها من خلال الحفاظ على المحتوى المعرفي الوطني ومخرجاته الورقية والإلكترونية وبياناته الضخمة، وتكون في الوقت نفسه الجسر الحضاري للحوار مع الآخر وتعريفه بالإرث الثقافي الوطني وتقاليد وعادات أهل الامارات.

التحدي الثقافي والسياسي

تقع المعرفة وتنميتها مستقبلاً في مساحة الجذب والتنافسية العالية مع التحول إلى اقتصاد المعرفة، حيث يكون للدولة الأكثر حرصاً على الحضور وغنى وتنوع محتواها وإنتاجها المعرفي، والأشد سعياً لامتلاك تقنيات الإنتاج والتسويق والترويج الحديثة، الحظ الأوفر في امتلاك الموارد واستغلالها والاستثمار فيها، ويكون للمنظومة المعرفية التأثير الاقتصادي المطلوب في سياسات وخطط تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل القومي.

المحتوى والإنتاج المعرفي

إن العمل على توسيع النطاق الجغرافي والإشغال الزمني في جدولة الفعاليات المعرفية التي تقدمها المراكز الثقافية للجمهور وتنظيمها يسهم في استدامة المعرفة وتغذية تنميتها، وبالتالي تداول المحتوى والإنتاج المعرفي على مدار العام، ويضمن استقطاب أوسع شريحة مجتمعية، كما يسمح لها باستقطاب الجمهور من المنطقة والعالم، ويسمح للمحتوى والإنتاج المعرفي بأن يصبح عابراً للحدود

الفصل الأول: القيم الحاكمة لعملية استشراف تنمية المعرفة

كعنصر مهم من عناصر التأثير في إطار القوة الناعمة للدولة، مع ما يعني ذلك من تنوع لمصادر الدخل الوطني، واستقطاب رأس المال الباحث عن الاكتشاف المعرفي والاندماج في حوار الثقافات والتبادل المعرفي في إطار السياحة الثقافية. أما فيما يتعلق بمؤشرات قياس تنمية المعرفة، فيتم القياس وفقاً لثلاثة جوانب تشمل كلاً من نشر المعرفة، وإنتاج المعرفة، والبنية الأساسية لرأس المال المعرفي. يتم قياس مستوى نشر المعرفة باستخدام مؤشر التنمية البشرية المركب من ثلاثة مؤشرات فرعية ممثلة في مؤشر الحياة المديدة والصحية، والمؤشر المعرفي، ومؤشر المستوى المعيشي اللائق. أما مستوى إنتاج المعرفة فيشمل المدخلات التي تضم العاملين بالمعرفة وحجم الإنفاق على البحث والتطوير وعدد مؤسسات البحث والتطوير، إضافة إلى الناتج الذي يضم النشر العلمي والمقالات العلمية وبراءات الاختراع وبيع الملكية ورسومها وغيرها، كما ورد في مؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الإفريقيين (الابتكار ونقل التكنولوجيا لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية في إفريقيا).

أما فيما يتعلق بالبنية الأساسية لرأس المال المعرفي، فتشمل البنية الأساسية لتقنيات المعلومات والاتصالات، ومؤسسات دعم البحوث والتطوير والمؤسسات المهنية للعاملين بالمعرفة.

الإرث والموروث والآثار

يعتبر الإرث والموروث والآثار كنوزاً وطنية ذات قيمة عظيمة وإسهام رئيس في نهضة تنمية المعرفة واستدامتها بالتوازي مع النهضة الثقافية والفنية، بما تمثله هذه الاستدامة من عنصر محوري ضمن عناصر رفاة الوطن والحفاظ على موارده المتنوعة وتعزيز اقتصاد المعرفة وجذب رأس المال الاستثماري في مجالات ذات عائد وطني يتمثل بالحفاظ على المحتوى المعرفي ذي الصلة بالإرث الثقافي والموروث الشعبي التقليدي والتعريف به، عربياً وعالمياً، وبخاصة مع ما تقدمه التقنيات الحديثة من فرص لترويج هذا الإرث العريق، والكشف عنه عالمياً بوسائل وتقنيات عالية ذات كلفة منخفضة.

كما تقدّم الآثار- وإن لم تقع تحت اختصاص تنمية المعرفة - محتوى معرفياً وطنياً ذا أبعاد قومية وإنسانية، مما يتيح للدولة فرص التبادل المعرفي مع المحيط والعالم، الأمر الذي يسهم في ترسيخ اقتصاد المعرفة وتنويع موارده ومخرجاته.

الكوادر البشرية المؤهلة

ينبغي إنجاز البنية التحتية الحاضنة لتنمية المعرفة كخبرات مهنية احترافية لا كتمارسة لا تخضع لمؤشرات أو قياس، ويكون ذلك عبر تأسيس الصروح الأكاديمية المختصة بالصناعات الإبداعية، وصناعات الإنتاج المعرفي والصناعات الإلكترونية ذات الاختصاص بالمحتوى المعرفي، والمعاهد التدريبية التعليمية التي تلتزم بتقديم أعلى معايير الجودة في التأهيل للكوادر الوطنية الملقى على عاتقها الدور الكبير في النهوض بالثقافة المحلية، وإبرازها والحفاظ على قيمها الوطنية الأصيلة.

الخدمات المعرفية

تسهم الجهات ذات الصلة بالمحتوى المعرفي على الصعيد الوطني، أكانت حكومية أم مجتمعية ذات نفع عام، في نهضة الحراك الثقافي ومأسسته، عبر مجموعة من الخدمات التي قدّمها منذ التأسيس إلى يومنا هذا وما زالت تقدّمها، مع ضرورة أن يكون استشراف مستقبل تنمية المعرفة استشرافاً لمقدار الاحتياج

المجتمعي لخدمات المحتوى المعرفي، والعمل على الارتقاء بها وتقديمها عبر تقنيات التواصل الحديثة والبرمجيات الفائقة السرعة والاستجابة، والبيانات الضخمة ومنصات الواقع المعزز (الافتراضي)، إضافةً إلى الانتقال

مستقبلات

تقنية الواقع المعزز ستمكّن المستخدمين من تجربة حياة مختلفة من وجهة نظر افتراضية.

«أمير بني فاطمي».

بهذه الخدمات الثقافية من النفعية ذات الاتجاه الواحد إلى النفعية التبادلية مادياً ومعنوياً، إسهاماً في تحقيق مقومات الاستدامة واقتصاد المعرفة.

الفصل الأول: القيم الحاكمة لعملية استشراف تنمية المعرفة

وهنالك مجموعة من الخدمات التي تقع في صلب تنمية المعرفة للانتقال بها إلى اقتصاد المعرفة كضرورة وطنية تسهم في الارتقاء بالتجربة الإماراتية، وتعكس النموذج الإماراتي الخلاق في الثورة الصناعية الرابعة ومنظومة تميّزها، ومنها خدمة التبادل والإهداء، خدمة التأليف والطباعة والنشر، خدمة الاشتراك في المكتبات، خدمة الشراء التشجيعي، وغيرها.

التوقُّعات المستقبلية والتحديات والفرص

تُعرَّف اقتصاديات المعرفة بمصطلح (Knowledge economy)، وهي نوع من أنواع القطاعات الاقتصادية الحديثة، التي تعتمد على تطبيق المهارات الشخصية، أو التكنولوجيا في التعاملات المالية، أو غير المالية ضمن قطاع الاقتصاد، وتعرف اقتصاديات المعرفة بأنها استخدام الذكاء الطبيعي، أو الصناعي المعتمد على أجهزة الحاسوب في معرفة طبيعة المنتجات، والخدمات التي سيتم طرحها في الأسواق، ثم تحديد قيمة رأس المال، والموارد، والقوى العاملة التي تسهم في تطبيق عملية الإنتاج، وتشير الإحصاءات الدولية إلى أن اقتصاديات المعرفة تشكل نسبة 7٪ من الإجمالي الاقتصادي المحلي لدول العالم، وتزداد هذه النسبة سنوياً بقيمة مضافة تقدر بنحو 10٪ من إجمالي القيمة الاقتصادية العامة.

الركائز الداعمة للتحويل إلى اقتصاد المعرفة

تتمثل الركائز الداعمة للتحويل إلى اقتصاد المعرفة فيما يأتي:

1. التعليم والتدريب: وتقضي بتأهيل رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيا الحديثة بالعمل، من أجل زيادة الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية.
2. البنية التحتية للمعلومات: تقضي هذه الركيزة بتوفير بنية تحتية ديناميكية للمعلومات، مما يعتبر أمراً ضرورياً لتسهيل التواصل الفعال، ونشر المعلومات ومعالجتها وتنفيذ أنشطة الاقتصاد المرتكزة على المعرفة، وتتطلب هذه الركيزة تعزيز المحتوى الرقمي العربي.
3. توافر بيئة اقتصادية وتنظيمية مواتية.
4. منظومة الابتكار: تقضي هذه الركيزة بتطوير شبكات البحث العلمي

والابتكار للاستفادة من المخزون المتزايد من المعارف العالمية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية، وتوليد معارف جديدة، وذلك من خلال انتشار مراكز البحوث والمؤسسات العاملة في مجال البحث والتطوير والابتكار، وتمحور التوصيات في إطار هذه الركيزة حول تطوير نظام تحفيز للباحثين، يستهدف رصد الأطر البشرية المحلية في مجالات البحث العلمي كافة، وتوفير حوافز لربط أنشطة هذه الأطر مع حاجات التطوير والنمو الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال تأمين برامج تعاون بين القطاعين الخاص والعام والجامعات ومراكز البحوث من أجل اكتساب المعرفة وتكييفها ونشرها.

لقد جرى تطوير أداة مرجعية تفاعلية تستهدف رصد المستوى العام لاستعداد البلدان تجاه الاقتصاد القائم على المعرفة، وتعتمد هذه المنهجية على مؤشرين (World Bank 2012) هما:

الأول: مؤشر المعرفة، حيث يمثل في المتوسط البسيط ثلاث ركائز هي: نظام الابتكار، والتعليم والتدريب، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الثاني: مؤشر اقتصاد المعرفة، حيث يمثل المتوسط الحسابي لأربع ركائز وهي الثلاث المذكورة، ومعها ركيزة النظام الاقتصادي والمؤسسي.

تعود نشأة اقتصاديات المعرفة إلى القرن العشرين، فقد استخدم مفهوم اقتصاديات المعرفة للمرة الأولى في عام 1969م في كتاب للإداري والفيلسوف الأمريكي بيتر دراكر، والذي اعتمد على تطبيق مجموعة من الدراسات على قطاع الاقتصاد الزراعي، وقطاع الاقتصاد العمالي، وساعدته هذه الدراسات على صياغة الأفكار الأولى حول اقتصاديات المعرفة، ودورها في المساعدة على دعم الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية. في مطلع عام 2000م أصبح لاقتصاديات المعرفة دور مهم في دعم القرارات الاقتصادية، وخصوصاً في المؤسسات الصناعية، والتي بدأت تعتمد على وجود قسم لأجهزة الحاسوب لتقديم خدمات مساندة للموظفين، سواء في نوعية المنتجات، أم في إعداد الحسابات المالية والمحاسبية بسهولة، أم في تقييم طبيعة المخزون، أم في تحديد نسبة الأرباح

الفصل الأول: القيم الحاكمة لعملية استشراف تنمية المعرفة

والخسائر المترتبة على الأعمال، ومع مرور الوقت تم تصميم مجموعة من البرامج المتخصصة في تقديم الدعم لاقتصاديات المعرفة، مما أدى إلى تطور هذا القطاع الاقتصادي بشكل ملحوظ.

وتتجه دولة الإمارات العربية المتحدة نحو مستقبل أكثر نماءً وازدهاراً واستقراراً، قوامه المواطنة الإيجابية الفاعلة المتفاعلة والمنسجمة مع المحيط والعالم، والثروات البشرية ورأس المال البشري (وقد احتلت الدولة المركز الأول عربياً، وحلّت في المركز 35 عالمياً في «مؤشر الابتكار العالمي» لعام 2017، وهو المؤشر الخاص باحتساب قيم رأس المال البشري، والبحوث والمخرجات الإبداعية)، والطاقة النظيفة والمتجددة، والتحول الرقمي والذكي (حققت دولة الإمارات المركز الأول إقليمياً، الثامن عشر عالمياً ضمن أكثر الدول تنافسية في «مؤشر التنافسية الرقمية» لعام 2017 وهو المؤشر الخاص باحتساب قيم مستقبلية مهمة منها الأمن السيبراني، وكفاءة قوانين الإقامة، واستخدام الشركات للبيانات الكبيرة والأدوات التحليلية، وقوة الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص، وتوافر الكفاءات الأجنبية الماهرة، والتوجهات نحو العولمة، وتوافر الفرص وتفادي المخاطر، وتوافر الكفاءات ذات الخبرات الدولية، وإدارة المدن.

أبعاد إنجاز رؤية الإمارات 2021 لتحقيق أهداف مئوية الإمارات 2071

ويتحقق في إطار التوقعات المستقبلية للتحويل التدريجي إلى مجتمع واقتصاد المعرفة في الحالة الإماراتية مجموعة من الأبعاد التي تكفل الانتقال إلى إنجاز مخرجات رؤية الإمارات 2021، وصولاً إلى تحقيق مستهدفات خطة مئوية الإمارات 2071، وهي:

أولها: البعد الاقتصادي، إذ يعتبر مجتمع المعرفة أن المعلومة هي الخدمة أو السلعة الرئيسة والمصدر الرئيس للقيمة المضافة، وترشيد الاقتصاد، وإيجاد فرص عمل للأفراد، وهذا يعني أن المجتمع القادر على إنتاج المعلومة، واستعمالها في جميع مجالات الاقتصاد ونشاطاته، فإنه مجتمع قادر على منافسة الآخرين وفرض نفسه.

ثانيها: البعد التكنولوجي، إذ يهتم مجتمع المعرفة بانتشار تكنولوجيا المعلومات وسيادتها وتطبيقها في مجالات الحياة المختلفة، ومن هذا المنطلق ظهر مفهوم المدن الذكية.

إن المدن الذكية لا تعني فقط خدمات مقدمة للناس، ولكنها قيمة مضافة لمعيشتهم، ما يعني ضرورة تعزيز وعي المستخدم ليصبح المواطن الرقمي في المكتب والبيت والسيارة، الأمر الذي يتطلب الارتقاء نحو مجتمع المعرفة وتحقيق اقتصاديات المعرفة، فمجتمع المعرفة هو الخطوة الأولى نحو الوصول إلى المدن الذكية، فالتكنولوجيا ليست هدفاً بحد ذاته، بقدر ما هي وسيلة لتحقيق هدف تحسين معيشة الناس، وفق معايير تعتمد تعزيز الربط والاتصالات والتعاون والتكامل بين مختلف الهيئات والخدمات.

يميز المدينة الذكية نوع معين من المجتمع المدني، فالسكان كـ «سكان أذكيا» من المفترض أن يكونوا مبتكرين، ويتمتعون بالمرونة، مع تعدد ثقافاتهم، وتعتمد المدينة الذكية على مشاركتها مع المواطنين بغرض تحسين حياة السكان عن طريق وسائل تقنية مستحدثة، بحيث يضيف السكان بوسائلهم إلى إدارة المدينة.

ثالثها: البعد الاجتماعي، يهتم مجتمع المعرفة بسيادة مستوى معين من الثقافة المعلوماتية داخل المجتمع، كما يهتم بزيادة الوعي فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات، ودور المعلومة وأهميتها في حياة الإنسان اليومية، وفي البعد الثقافي يمنح مجتمع المعرفة أهمية كبيرة للمعرفة والمعلومة، كما يهتم بالقدرات الإبداعية للأشخاص، ويطمح إلى تحقيق حرية التفكير والعدالة والإبداع، وفي البعد السياسي كاستهدف نهائي لعملية تنمية المعرفة، يسعى مجتمع المعرفة إلى إشراك الأفراد في اتخاذ القرارات بشكل عقلاني ورشيد قائم على استخدام المعلومة.

ويعرف اقتصاد المعرفة الابتكار بأنه نظام فعال من الروابط التجارية والمؤسسات الأكاديمية، وغيرها من المؤسسات التي تستطيع استيعاب ثورة المعرفة المتنامية، أو ما نطلق عليه مسمى الثورة الصناعية الرابعة ومخرجات الذكاء الاصطناعي، ومواكبتها، وتكييفها مع الاحتياجات المحلية، ويعتبر التعليم أساسياً

مستقبلات

مستقبلات التعليم كافة سيكون لها أثر بالغ في صياغة المثقفين والفنانين والأدباء على صعيد المهارات، وسيكون المثقف هو من له القدرة على التعامل مع الروبوتات والذكاء الاصطناعي والبرمجيات المتقدمة في أعماله الفنية والأدبية.

للتنافسية والإنتاجية الاقتصادية، إذ يتعين على الحكومات أن توفر الرأس المالي البشري كالأيدي الماهرة والعاملة والمبدعة، والقادر على إدماج التكنولوجيا الحديثة في العمل، كما لا بد من الإشارة إلى أن الحاجة أصبحت ملحة لدمج التكنولوجيا والاتصالات مع المهارات الإبداعية في برامج التعلم، وفي المناهج التعليمية.

كما يتطلب الاقتصاد المعرفي بنية تحتية مبنية على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وذلك لتسهيل نشر المعلومات وتجهيزها، وتكييفها مع الاحتياجات المحلية، ويتطلب الاقتصاد المعرفي أيضاً الحوافز القائمة على أسس اقتصادية قوية،

الفصل الأول: القيم الحاكمة لعملية استشراف تنمية المعرفة

وذلك حتى تستطيع توفير كل الأطر السياسية والقانونية الهادفة لزيادة النمو والإنتاجية، ولا بد من الإشارة إلى أن هذه السياسات تهدف إلى جعل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات متاحة ويسيرة، كما تطالب بتخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات التكنولوجية، إضافةً إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

عناصر تحفيز مستقبل تنمية المعرفة

إن هذه المقومات والأبعاد جميعاً مترادف مع رؤية استراتيجية استشرافية للمستقبل، تتبنى وتسهم في تحقق فاعلية عناصر تحفيز مستقبل تنمية المعرفة كفرص متولدة عن التحديات المستقبلية الآنية والآتية، والمتمثلة فيما يلي:

◀ التركيبة السكانية.. الهوية والخصوصية الثقافية

إن التركيبة السكانية الحالية لدولة الإمارات العربية المتحدة تحمل في طياتها خطراً ديموغرافياً على عملية تنمية المعرفة وتطوير أدواتها الإنتاجية في تجويد المحتوى ورقمته والإنتاج المعرفي عامةً، وبما أن مجتمع المعرفة هو المجتمع الذي يضم مجموعة من الأفراد الذين تتقارب اهتماماتهم، ويجمعون المعرفة المرتبطة بهذه الاهتمامات، ويضيفون كثيراً من الأفكار إليها، وبذلك فإنهم يضيفون معرفة جديدة إلى المعرفة التي حصلوا عليها مسبقاً، فإن هذا التعريف يفتح الباب أمام فرصة مستقبلية تستهدف الانتقال بالمجتمع الإماراتي المواطن والمقيم إلى مجتمع المعرفة، بحيث يسهم التعداد السكاني في عملية تطبيق ترشيق تنمية المعرفة والاستفادة من المعارف المتراكمة والمتبادلة في تعزيز الهوية والخصوصية الثقافية المحلية، عبر عمليات الإنتاج المعرفي والترجمة والتعريب.

◀ استدامة وتطوير وتنمية القدرات

المهنية والمهارات الفنية والإبداعية

تستمد عملية استدامة وتطوير وتنمية القدرات المهنية والمهارات الفنية والإبداعية ضرورتها من ضرورة الانتقال إلى مجتمع المعرفة نفسه، والذي تُعدُّ المعرفة أحد أهم المكونات الأساسية التي يتضمنها بصفة أساسية أي نشاط أو

عمل يقوم به أفراد، وتحديدًا فيما يتعلق بالمعرفة والثقافة والاقتصاد والمجتمع، ولأنه ليس ضروريًا الحضور في ذات المكان الجغرافي لتكتمل أركان المجتمع المعرفي، فقد بات بالإمكان، مع تطوير وتنمية القدرات المهنية والمهارات الفنية والإبداعية للعاملين في إدارة وصناعة المعرفة والمحتوى والإنتاج المعرفي، مشاركة المعرفة من أماكن جغرافية مختلفة، وذلك بفضل التطورات التكنولوجية الحديثة، إذ تتيح التكنولوجيا المتوافرة حاليًا كثيرًا من الإمكانيات لمشاركة المعرفة وتقاسمها وحفظها، إضافة إلى إمكانية استعادتها. باتت المعرفة أحد أهم المكونات الأساسية لرأس المال، وتحديدًا في العصر الحالي، فأصبح تقدم وتطور أي مجتمع متعلقًا بصفة أساسية بالقدرة على استعمالها، وبالتالي توافر القدرات والكفاءات المهنية الابتكارية القادرة على التعاطي مع الكم الكبير من البيانات المعرفية والمحتوى المعرفي.

الارتقاء بالوعي المجتمعي وتنمية الذائقة الفنية

إن عملية الارتقاء بالوعي المجتمعي وتنمية الذائقة الفنية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتعريف المعرفة وآلياتها في نزعاتها المختلفة، ففي النزعة العقلية تترسخ المعرفة كعملية إنتاج ووعي مجتمعي وتنموي للذائقة الفنية انطلاقاً من أن الإنسان يعتمد على عقله في الاستدلال ومعرفة ما يحيط به، وأنه هو القوة الفطرية التي تكسبه المعرفة التلقائية دون التعرض للتجارب، كما في النزعة التجريبية تُعتبر التجربة أكبر برهان وأسلوب لاكتساب المعرفة، كما في تعريف الفيلسوف جون لوك، وتأتي النزعة الحسية مع الفرنسي هنري بركسون لتؤكد، تعزيزاً للذائقة الفنية على حساب الوعي المجتمعي كعملية عقلية ذهنية معرفية، أن العقل مجرد وهم وليس سبيلاً للمعرفة، وقد قدّم هذا الفيلسوف للعالم براهين حول أهمية الحدس في المعرفة، والتي تقوم على التجربة الوجدانية، وجاءت النزعة البراغماتية لتركز على مجموع من المبادئ التي تشير إلى أن الفكر وسلامته هو ما يعتمد إليه الإنسان لاستخدامه للوصول إلى المعرفة، وبالتالي الحصول على نتائج ناجحة، ويعد تشارلز ساندرز بيرس المستخدم الأول لمصطلح البراغماتية، ويعود إليه الفضل في تأسيس هذا المذهب.

التنوع والاختلاف الثقافي

يصبح التنوع والاختلاف الثقافي في مجتمع اقتصاد المعرفة عنصر استثمار رأسمال مادي وبشري، وعنصر استدامة معرفية وتنمية لجهة كونه محفزاً على تنوع وتجويد المحتوى والإنتاج المعرفي أولاً، كما لجهة كونه دافعاً إلى ترسيخ مقومات التنمية المعرفية بين المجتمعات المتجانسة ضمن الاتحاد على مستويين محلي وعالمي، فالمحلي يتضمن بيئات متنوع مفرداتها اللغوية ودلالاتها المعرفية وإرثها وتراثها المعرفي، أما العالمي فيبرز في العدد الكبير للجاليات المقيمة على أرض الدولة، ويمثل عنصراً محفزاً للتبادل المعرفي والتركيز على التنوع والاختلاف كمبادئ رئيسة من مبادئ ترشيح المعرفة وبنيتها المجتمعية الحاضرة.

الاستقطاب.. الانتشار والعالمية

يسهم الانتقال إلى مجتمع واقتصاد المعرفة في تطوير وخلق آليات جاذبة للاستثمار العالمي، وتعزيز التنافسية من خلال العالمية والانتشار للصناعات المعرفية المحلية، وبالتالي خلق الفرص الكبرى للجذب السياحي والسياحة المعرفية والتبادل العالمي لمنتجات المعرفة والمحتوى المعرفي.

التحول الرقمي وتأثير التقنية

يجب أن يتوافر في مجتمع المعرفة عنصران أساسيان، يتمثل الأول في البنية المادية التي تتضمن لوحات المناقشة وقاعات الاجتماعات، ولكن يظل العنصر الثاني هو الأشد إلحاحاً في مجتمع استدامة معرفية ينطلق من الانخراط في الثورة الصناعية الرابعة، والاستفادة من الذكاء الاصطناعي مع توافر البنية التحتية التكنولوجية التي تتمثل في القوائم البريدية الإلكترونية، وتقنيات تقاسم البيانات والمعلومات، وصفحات الويكي، والبوابات القائمة على الإنترنت، وعقد المؤتمرات المرئية، وحجرات المحادثة، وبيئات التطوير التي تتم بواسطة التعلم عن بعد، والاجتماعات التخيلية الافتراضية، والصناعة الإلكترونية المتخصصة في إنتاج وتجويد واستخدام المحتوى المعرفي والبيانات الرقمية.

شبكة الشراكات.. الكلفة والاستثمار (الاستثمار في

تنمية المعرفة/ التمويل والرعاية للتنمية المعرفية)

إن استثمار وتنمية وتطوير الاقتصاد المعرفي، كونه الأساس في توظيف المواهب والقدرات، هي عملية وعي بإمكانات شبكات الشراكات، والكلفة والاستثمار في تنمية المعرفة والصناعات المعرفية والتمويل والرعاية للتنمية المعرفية من خلال شراكة أساسية تقوم بين القطاعين العام والخاص، وهذه العملية يجب أن تجري في مساقات اقتصادية تنموية محددة تستثمر في الإنسان والآلة معاً للوصول إلى غايات ذات مردود اقتصادي مهم، ومنها:

- تطوير وتنمية والاستثمار في الكفاءات الطلابية والشبابية، علماً بوجود جيل من الطلاب المبدعين المحتاجين إلى الكثير من العناية والتوجيه، حيث إن الإمكانات متوافرة، إلا أن نقص التوجيه والتوعية للطلاب يقلل من أعدادهم.
- إقامة تجمعات علمية سنوية، إضافةً إلى التجمعات التخصصية، أي أنه يوجد ملتقى سنوي للتقنية الحيوية مثلاً، أو مؤتمر سنوي لشركات الأدوية، أو ملتقى لرجال الأعمال، أو ملتقى للقائمين على المشاركين والعاملين في الصناعات ذات الصلة بالمحتوى المعرفي وإدارته، والصناعات الإبداعية، وهكذا.
- الارتقاء بأداء إدارات الموارد البشرية، والعمل على توظيف المتميزين في تخصصاتهم، ومساعدة الباحثين، وأصحاب الأعمال، والمخترعين، حتى يتمكنوا من توظيف كل خبراتهم وطاقاتهم بما يخدم المجتمع ويفيده.
- تعليم الباحثين كيفية جعل أبحاثهم ذات نتائج ملموسة على أرض الواقع، وتعليم المخترعين كيفية تسهيل الاستفادة من مخترعاتهم.
- تشجيع الصناعات بمختلف أنواعها الزراعية، والصناعية، والعقارية، ودعمها عن طريق الاستعانة بصناديق التنمية. إنشاء أسواق مالية مرنة، مثل رؤوس الأموال المشاركة، أو المخاطرة، أو النامية، إضافةً إلى توفير آليات تسهل عملية خروج أحد هذه الأموال إلى القطاع الصناعي المعرفي، إذ إن

الاقتصاد المعرفي يتطلب تمويلاً خاصاً للتجديد ورعاية الإبداع، ولتشجيع الشركات الصغيرة على النشوء بمنتجات وطنية مبتكرة، علماً أن طرق التمويل التقليدية لا يمكن لها أن تدعم الإبداع والتجديد.

الانسجام بين الاتحادي والمحلي

وفي عملية التحول إلى اقتصاد ومجتمع المعرفة، لا بد من انسجام الجهات المحلية تحت مظلة الجهة الاتحادية ذات الاختصاص بتنمية المعرفة والمحتوى والإنتاج المعرفي، لأجل تسريع عملية الانتقال إلى اقتصاد معرفي يعتمد على الابتكار الاقتصادي في توفير مجموعة من المواد، والخدمات التي تسهم في دعم الروابط التجارية بين الجهات الاتحادية والمحلية، والجهات التابعة ذات الأصول المشتركة بين القطاعين العام والخاص، والحكومي وشبه الحكومي، التي تعمل في مجال عمل واحد.

ويجب أن يسعى كل من الاتحادي والمحلي لأجل مواكبة التنمية المستدامة في مختلف أنواع الاقتصاديات، مما يساعد على توفير أغلب حاجات الأفراد، وذلك يساعد حتماً على وضع خطة عمالية ترتبط بتوفير الموارد البشرية المؤهلة لإنجاز عمليات الإنتاج المعرفي والتعامل مع كمية البيانات الضخمة، والعمل على تجويد المحتوى المعرفي، وتوفير الأيدي العاملة الماهرة، والقادرة على الاستفادة من المعارف من أجل تطوير الإنتاج الاقتصادي.

وكذلك لا بد من تعاون الاتحادي والمحلي بانسجام تام في عملية بناء بنية تحتية تعتمد بشكل مباشر على الاستفادة من دور تكنولوجيا المعلومات في دعم المعرفة للحاجات المحلية، كما على الجهتين أن تسهما معاً في توفير الحوافز التي تدعم الإنتاج المحلي، والقدرة التنافسية بين الشركات بمختلف أنواعها من خلال الاعتماد على تطبيق استبيانات معرفية حول طبيعة الجهات والمؤسسات والشركات ذات الصلة بالمحتوى المعرفي، ومدى تأثيرها في الأفراد في المجتمع.

الشبكة الوطنية لبيانات المحتوى والإنتاج المعرفي

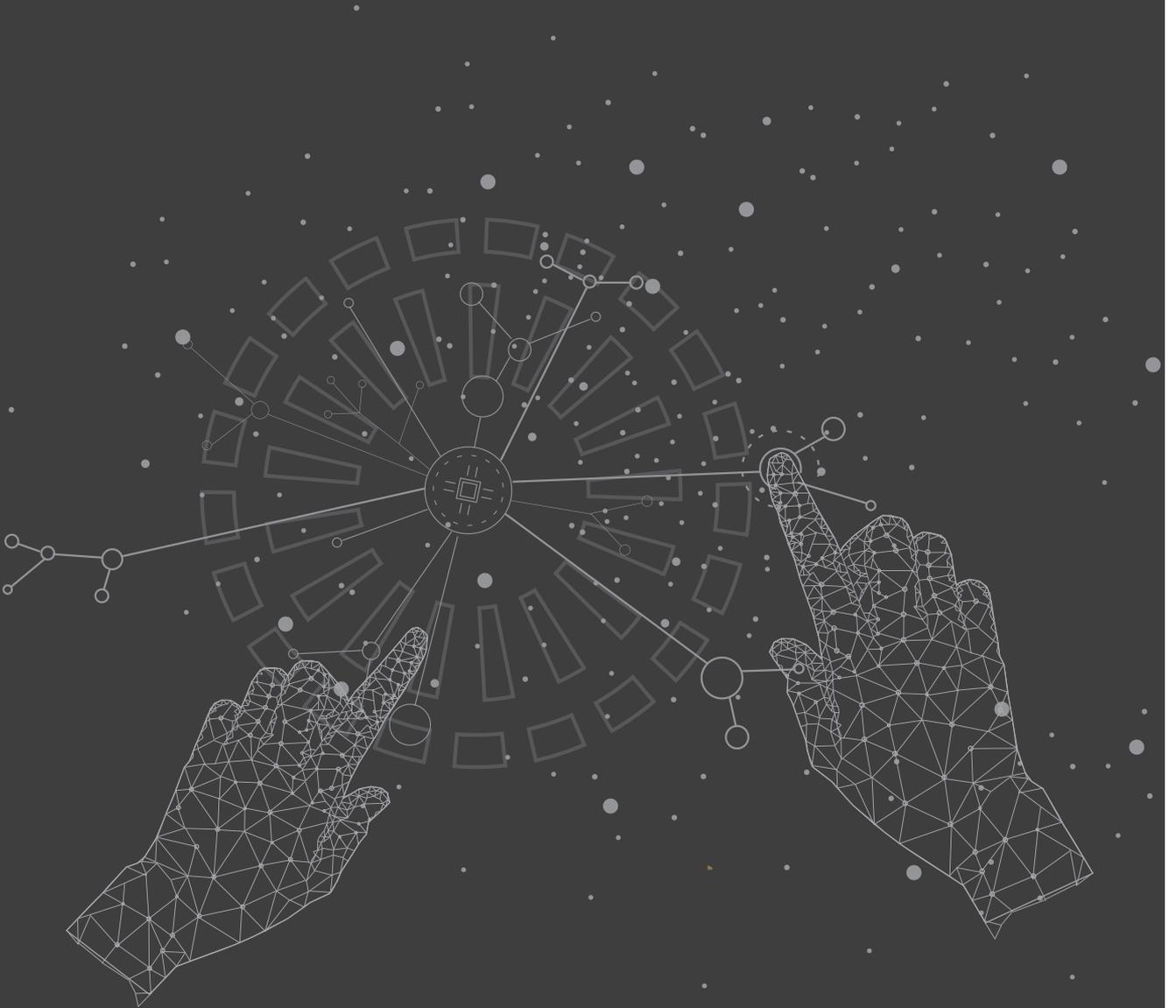
هنالك واجب وطني كبير لتعزيز البنية الإلكترونية لبيانات المحتوى والإنتاج المعرفي، التزاماً بمتطلبات العولمة الاقتصادية ذات الصلة بتنمية المعرفة ومخرجات

المحتوى والإنتاج المعرفي، وعلاقة ذلك بتحويل الاقتصادات المحلية إلى اقتصادات عالمية تقوم على مبدأ ربط الأسواق التجارية معاً، وتحرير السياسات الاقتصادية بما يسهم في تسهيل كثير من المعاملات التجارية التي كانت تحتاج إلى وقت طويل، وخصوصاً ضمن قطاع التجارة الخارجية، مع الاستعانة بشبكة الإنترنت التي ساعدت على تحويل أفكار اقتصاديات المعرفة إلى واقع افتراضي يسهل التعامل معه من خلال جهاز الحاسوب.

وفي هذه الحالة يكون للبيانات الوطنية الضخمة أهمية كبرى في حزمة البيانات العالمية ذات الصلة، بما يمكن اقتصاد المعرفة محلياً من التأثير في جودة المحتوى والإنتاج المعرفي، إقليمياً وعالمياً، ويفسح في المجال أمام قيام المنصات الإلكترونية الوطنية الكبرى الخادمة لهذه البيانات والمستثمرة في تعظيم الاستفادة القصوى منها بأدوات الإنتاج المعرفي في إطار الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الصناعي.

الفصل الثاني

دور الثقافة في تنمية المعرفة



إن الثقافة والمعرفة صنوان لا يفترقان، وكلاهما ضروري للتنمية البشرية والمجتمعية والاقتصادية الناجحة، بل وأيضاً لبناء المجتمع المعرفي، حيث إن الأداء الثقافي والمعرفي الفعال هو جزء مهم من الأداء المجتمعي الناجح. كما أن تقوية العلاقة العضوية التبادلية بين الثقافة والمعرفة تعتبر ضرورة ملحة، فالثقافة تغذي المعرفة وتثريها، والمعرفة والإبداع يفتحان آفاقاً جديدة تزهزها معها الثقافة وتتجذر في وجدان المجتمع، وعندما تصبح المعرفة ثقافة مجتمعية، ويصبح المجتمع أكثر نضجاً وأقدر على إنتاج وتوطين المعرفة وصبغها بهويته وثقافته وتقديمها إلى العالم، ويصبح أقل تأثراً وعرضة للمتغيرات الثقافية في العالم من حوله.

إن العلماء والباحثين لا يعيشون في فراغ، بل في مجتمع وجمهور ذي سياق ثقافي محدد، وما لم تسمح الثقافة المجتمعية بتعزيز إنتاج العلم والمعرفة، فإن العلم والمعرفة يصبحان في عزلة، وما لم تنطو الثقافة العامة للناس على تعزيز المنهج العلمي والتفكير العلمي والعقلاني، فإن الثقافة العلمية ستحتل مركزاً ثانوياً بعيداً عن ثقافة المجتمع المحيط. إن مدى تغلغل العلم في المجتمع يدل على جاهزية الثقافة العامة فيه لاحتواء جهود العلم، بل ودعم هذه الجهود وتوظيفها.

نلاحظ في المجتمعات المتقدمة اهتمام الدراسات والبحوث بالسؤال الحيوي: إلى أي مدى أصبح العلم بضاعة عامة في المجتمع، حيث تتناول إحدى الدراسات مدى تغلغل النقاشات العلمية في الفضاء الثقافي للمجتمع، ومدى اهتمام المجتمع بمناقشة قضايا واكتشافات مثل التكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيا التخصيب وأمراض نقص المناعة وغيرها، الأمر الذي يدل على مدى تغلغل ثقافة العلم وإنتاج المعرفة في هذه المجتمعات.

مستقبل الخدمات المعرفية

◀ خدمات إماراتية في مجال الثقافة وتنمية المعرفة

نستهدف من دراسة مستقبل خدمات الثقافة وتنمية المعرفة تحليل وفهم التطورات الحالية والمحتملة في كل من هذه الخدمات، بهدف الاستجابة بالشكل والوقت الملائم للتحديات المستقبلية وفق أسس علمية، الأمر الذي سيسهم في الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة، وتحسين جودة الفعاليات، والتركيز على تطوير قنوات الخدمة وتجربة المتعاملين.

ويتطلب تنفيذ العمليات وتقديم الخدمات الثقافية والمعرفية فائقة الجودة، أن تكون متمحورة حول المتعامل ومصممة بطريقة مبتكرة تراعي رحلته وتجربته، وتلبي المعايير العالمية للتصميم الرشيق. أما في المستقبل فممن المتوقع الانتقال من تقديم الخدمات الى التمكين، حيث سيتم التركيز على تطوير الحلول المجتمعية، بدلاً من التركيز على حل المشكلات فقط (إنشاء المنصات، ومساءلة الشركاء عن النتائج المستهدفة، إدارة الحملات الخاضعة للتعهد الجماعي ...).

من أهم النتائج ستكون هنالك زيادة كبيرة في الشراكات بين القطاعين العام والخاص، الأمر الذي سيسهم في تحقيق الأهداف الاجتماعية الثقافية والمعرفية.

أوجه التحسن في الخدمات المعرفية

تشهد سبل تقديم الخدمات تحولاً كبيراً في مختلف أنحاء العالم، وقد امتد هذا التحول ليشمل القطاعات والمؤسسات والعمليات والموارد البشرية. كما بات التحسين المتواصل لسبل تقديم الخدمات المعرفية ضرورة استراتيجية، وفي ضوء ذلك يجب العمل على التحسين المستمر للتجربة المقدمة للمتعاملين، من

أجل الحفاظ على الميزة التنافسية في بيئة الأعمال الصعبة والتنافسية التي يشهدها عالمنا الحالي.

لقد عملت كثير من المؤسسات والحكومات حول العالم على الارتقاء بجودة خدماتها المقدمة، وتحسين تجارب متعاملليها بما يتجاوز رضاهم إلى تحقيق سعادتهم، وكانت أبرز أوجه التحسين التي تم التركيز عليها ما يلي:

1. تطوير آليات جمع بيانات المتعاملين، حيث يعتبر جمع البيانات مكوناً مهماً لامتلاك فهم أفضل لفئات المتعاملين، إضافة إلى دوره في توفير مقياس دقيق لتحسينات تجربة المتعاملين المستمرة.

2. الانتقال من التركيز على «الكفاءة التشغيلية» إلى التركيز على «سعادة المتعامل».

3. الربط الاستراتيجي للخدمات المقدمة.

4. تبني ومواكبة أحدث التقنيات العالمية وتحسين دمج التكنولوجيا والأنظمة المرتبطة بتقديم خدمات معرفية عالية الجودة.

5. التركيز على الموارد البشرية وثقافة الخدمة الداخلية.

كما يتطلب تنفيذ العمليات وتقديم الخدمات المعرفية فائقة الجودة أن تلبى المعايير العالمية للتصميم الرشيق، وتواكب التحسين المستمر في الكفاءة والمهارة التشغيلية. أما في المستقبل فمن المتوقع الانتقال من تقديم الخدمات إلى التمكين، حيث سيتم التركيز على تطوير الحلول المجتمعية، بدلاً من التركيز على حل المشكلات فقط (إنشاء المنصات، ومساءلة الشركاء عن النتائج المستهدفة، إدارة الحملات الخاضعة للتعهد الجماعي).

إحدى النتائج ستكون زيادة كبيرة في الشراكات بين القطاعين العام والخاص، الأمر الذي سيسهم في تحقيق الأهداف الاجتماعية الثقافية والمعرفية.

إن الاتجاه القوي والمتزايد نحو تقديم الخدمات سيتضاعف خلال السنوات القادمة مع سعي المزيد من الهيئات الحكومية إلى تقديم خدمة أفضل للمتعامل مع المحافظة على الكفاءة الحكومية.

إن تحسين تقديم الخدمة لا يتحقق إلا من خلال دورة مستمرة من التقييم، الأمر الذي سيسهم في الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة، وتحسين جودة الفعاليات والتركيز على تطوير قنوات الخدمة وتجربة المتعاملين.

مستقبل السياسات والتشريعات الحكومية المرتبطة بالمعرفة

عملية استشراف المستقبل ستحفز حدوث تغييرات في آلية اتخاذ القرارات ووضع السياسات، حيث تقوم عملية الاستشراف بتزويد المؤسسة بنظرة مستقبلية بعيدة المدى، الأمر الذي يساعد متخذي القرارات على بلورة الأحداث، ووضع السياسات بما يحقق المنفعة للأفراد.

تتأثر السياسات المستقبلية بعدد من العوامل كالتيكنولوجيا على سبيل المثال، التي تعمل على فتح قنوات جديدة باستمرار للأفراد للمشاركة في الخبرات والمواهب التي لديهم مع غيرهم. هذه المستجدات تعمل باستمرار على إثارة أسئلة جديدة وتصميم سياسات وتدابير جديدة.

فيما يلي أهم النقاط الرئيسة ذات العلاقة بمستقبل السياسات المعرفية:

1. ستتمحور السياسات المعرفية المستقبلية حول تعزيز المواهب لدى الأفراد وخلق الفرص اللازمة لتشجيعها على الظهور والعطاء، يتم ذلك عبر جعل التعليم محور التغيير الثقافي والمعرفي، في مجالات العلوم والتكنولوجيا، الريادة والابتكار، الرياضة والثقافة.
2. ستهدف السياسات والتدابير المعرفية بصورة متزايدة إلى تعزيز سلسلة القيمة الخاصة بالإنتاج والتوزيع/ النشر والوصول.
3. ستتحسّن نظم التقييم والتبليغ عن السياسات والتدابير المعرفية، الأمر الذي سيسهم في تحسين نظم المعلومات الحالية بين الفئات المعنية.
4. رصد وتقييم أثر السياسات المعرفية في واقع المجتمع سيتطلب إيجاد تدابير وآليات جديدة.

الاستفادة من مهارات المواطنين ومعارفهم وطاقاتهم

حتى الأشخاص الذين لا يعملون في الحكومة يحرصون على تحسين الحياة في مجتمعاتهم ودولهم، ومن هذا المنطلق تستخدم الحكومات الجماهير كمصادر للمعرفة والأفكار الابتكارية، ففي النمسا، على سبيل المثال، يمكن للمسؤولين الحكوميين والمواطنين ذوي الكفاءة العالية في الدولة، تقديم مقترحات تشريعية جديدة، ومراجعة المقترحات الحالية وطرح ملاحظاتهم وتعليقاتهم عبر بوابة إلكترونية مخصصة. في ضوء ذلك، يترتب على قطاعات الثقافة وتنمية المعرفة بالدولة الاستفادة من خبرات ومعارف أفراد المجتمع في تحسين سياساتها وتشريعاتها المنظمة لقطاع المعرفة في الدولة.

خاتمة

بعد هذا العرض التفصيلي لكل ما يتعلق باستشراف مستقبل الثقافة وتنمية المعرفة، نعرض فيما يلي النتائج المستخلصة، والتوصيات المرجو العمل على تحقيقها.

أولاً: النتائج

1. تشجيع الابتكار والبحث والتطوير، وتعزيز الإطار التنظيمي لقطاع الثقافة والمعرفة، وتشجيعها لإنتاج القيمة المضافة العالية بما يطور من بيئة الأعمال، ويعزز جاذبية الدولة للاستثمارات، وإطلاق إمكانات المواطنين ليقودوا عجلة التطوير الاقتصادي من خلال تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعين الحكومي والخاص، وغرس ثقافة ريادة الأعمال في الجامعات والمدارس، لتخريج أجيالٍ تتمتع بروح الريادة والإبداع والمسؤولية والطموح.
2. توظيف جميع الطاقات الكامنة لرأس المال البشري المواطن، عبر تعظيم مشاركة الإماراتيين، وتشجيع الريادة وبناء القيادات في القطاعين الحكومي والخاص، وجذب أفضل الكفاءات والحفاظ عليها في الثقافة والمعرفة، وإطلاق برامج مبتكرة لإبراز الموهوبين.
3. تبني النماذج الاقتصادية الجديدة والاستفادة القصوى من الشراكات الاقتصادية العالمية، بما يكفل الازدهار والرخاء للأجيال الإماراتية الحالية والقادمة، وتعزيز جهود جميع المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة الصغيرة والكبيرة والجمعيات لتعمل يداً واحدة لمواجهة التحديات في المجال الثقافي والمعرفي.

4. أهمية توطين المعرفة القائم على ثلاثة عناصر أساسية متكاملة: أولها، إنتاج المعرفة، وثانيها، توظيف المعرفة خدمة لمآرب التنمية الإنسانية بأبعادها الثقافية والعلمية والاجتماعية والبيئية، وثالثها، نشر المعرفة.
5. نظام معرفي مفتوح للجميع يعزز آليات البحث ومشاركة البيانات المفتوحة.

ثانياً: التوصيات

تتمحور التوصيات حول ثلاثة محاور رئيسة تتمثل في:

1. عوامل النجاح.
2. خارطة الطريق.
3. الأجندة المستقبلية للثقافة.

توضح عوامل النجاح ما ينبغي التركيز عليه لترسيخ دور قطاعات الدولة في مستقبل الثقافة الإماراتية، أما خارطة الطريق فتم تطويرها بناءً على عوامل استدامة الثقافة (الإرث والأصالة والهوية، تنمية القدرات المهنية والمهارات الفنية والإبداعية، تنمية الذائقة الحسية). فيما يتعلق بالأجندة المستقبلية للثقافة فتم التركيز على عوامل التمكين اللاحقة لمستقبل الثقافة (التنوع والاختلاف، الاستقطاب والانتشار والعالمية، التحول الرقمي وتأثير التقنية، الكلفة والاستثمار).

عوامل النجاح (الجدوى والنتائج والأثر)

بحكمة القيادة الرشيدة ورؤيتها، تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أن تصبح أفضل دولة في العالم، وهذا ما يقع في صلبه التوجه إلى بناء اقتصاد المعرفة الذي لا بد له - كي يترسخ - من مجموعة من المراكز الأساسية التي يقع في مقدمها استخدام التقنيات التكنولوجية، إضافة إلى عملية توظيفها، وذلك سعياً إلى توفير حياة متطورة بجميع المجالات والأنشطة، وذلك من خلال الاستفادة من التكنولوجيا بخدماتها وأنواعها من الإنترنت والتطبيقات التقنية المعلوماتية.

وكذلك يرجع سبب نمو الاقتصاد والإنتاج في العالم، إلى المعرفة، وذلك بعدة

طرق سببها المعرفة، وهي إما باستخدام المعلومات في استخراج وإنتاج وتحضير السلع والخدمات، وإما باستخدام التقنية في تطوير السلع والخدمات القديمة، كما أن هنالك عدة عوامل ضرورية لنجاح الاقتصاد المعرفي وهي: التعليم، والهجرة، والبحث، والتطوير، والإبداع، وقبل هذا كله تغيير هيكل الصادرات.

- ففي مجال التعليم، يصبح التحول في منهجيات وسلوكيات ومخرجات التعليم ضرورة أساسية من ضرورات نجاح اقتصاد المعرفة، ومن الأمثلة الحية على ذلك: تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة، وغيرها من الدول التي كانت في فترة من الزمن من الدول ذات الدخل المنخفض، ولكنها تمكنت في العقدين الماضيين من أن تتجاوز ذلك بكثير، فأضححت من الدول ذات الدخل العالي، وذلك يعود إلى الاستثمارات الكبيرة في التعليم والتدريب المهني، مما شجع أبناءها على الالتحاق بالتعليم العالي والتقني.
- وفي مجال تغذية رأس المال البشري بالكفاءات والعمالة الوافدة الماهرة، تصبح الهجرة ركيزة إفساح المجال للدول لاستقطاب ذوي الكفاءات العالية والمدربة، وذات الخبرة الطويلة، مما يجعلها تسهم بكفاءة واقتدار في تطوير اقتصاد المعرفة، لذا يجب أن تكون سياسات الهجرة والإقامة خالية من القيود السياسية القانونية والمادية، لتسهيل عملية اجتذاب المهارات المطلوبة.
- وكذلك في مجالات البحث والتطوير، إذ إن من المحددات المهمة في اقتصاد المعرفة سرعة الإبداع العلمي والتكنولوجي، وهذا وتأخذ الدول مراكزها التنافسية في العالم بناءً على قدرتها في سرعة الابتكار والإبداع، حيث تنتشر أخبار الأبحاث والإبداع في جميع أنحاء العالم في أجزاء من الثانية، وكذلك لجهة رقمنة المحتوى المعرفي وسهولة وسرعة تداول وتبادل البيانات المعرفية الكبرى.
- ويظل الإبداع مع البيئة الملائمة الحاضنة لأدوات صقله وتطويره والارتقاء به سبباً رئيساً في استدامة تنمية المعرفة وعوامل نجاح التحول إلى اقتصاد المعرفة، فالدول والمجتمعات التي تتمتع بمستويات علمية عالية وعادات وتقاليد منفتحة تكون هي الأقدر على الإبداع والتقدم.

- كذلك لا بد من تغيير هيكل الصادرات القديم الذي كان في الثورتين الصناعيتين الثانية والثالثة، يُحتم على دول العالم المتقدم والنامية والأقل نمواً أن تركز على السلع المادية، أما اليوم فأصبحت الدول المتقدمة تعتمد في صادراتها على إنتاج وتوزيع واستعمال المعرفة. أما الدول النامية - وخاصة العربية منها - ما زالت المعرفة تشكّل جزءاً لا يُذكر من صادراتها، مما يجعلها تقف أمام تحديات اقتصادية كبيرة، وبناءً على هذا، فإن على جميع الدول النامية - والأردن منها - أن تعمل على تبني خطط قصيرة ومتوسطة المدى للتحويل إلى اقتصاد المعرفة، وأن تعمل على إعادة صياغة القوانين والأنظمة المعمول بها بما يتلاءم مع روح العصر، ومفهوم اقتصاد المعرفة، وأن تزيد حجم الاتفاقيات والاستثمار في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتعليم العالي والمهني والتدريب البشري، لتتمكن من مواكبة التغيرات السريعة في مناحي الحياة كافة، من أجل الولوج إلى عالم اقتصاد المعرفة، والامتزاج الإيجابي في عالم اتخذ من المعرفة والتكنولوجيا الخاصة بها هويةً له.

إن التحويل من الاقتصاد القائم على رأس المال إلى اقتصاد المعرفة يتم بتفاعل ثلاث قوى هي: التغيير التكنولوجي (ويشمل: تكنولوجيا المعلومات والموارد، والتكنولوجيا البيولوجية)، وتحرير التجارة وتدويل أنظمة الإنتاج، وتحرير حركة رأس المال في النظام الاقتصادي، وهذا يتطلب إعادة أو هيكلية الاقتصاد، والإنتاج، والطاقة، والمواصلات وبقية الأنشطة، لضمان الاستمرارية.

وإن آثار هذا التحويل أصبحت جليّةً للعيان على مستوى الدول والشركات والأفراد والمجتمعات، فعلى مستوى الأفراد - وهم نواة المجتمعات التي تشكّل الدول - عليهم أن يعملوا باستمرار على تحسين مستوى مهاراتهم لمواكبة التطورات والتحويلات المستمرة والسريعة في مراكز عملهم، وفي المجتمع الذي يعيشون فيه.

كما أن الولوج إلى اقتصاد المعرفة يتطلب من الدول التخلص من جميع القيود غير الضرورية والقوانين التقليدية والعادات والتقاليد والثقافات المقيّدة للتطورات، فالدول والمجتمعات التي تتمتع بمستويات ثقافية عالية وتمتلك القوانين المرنة،

هي الأكثر قدرة على التأثير والتأثر في اقتصاد المعرفة، وحتى تتمكن الدول من التحول من اقتصاد رأس المال والعمل إلى اقتصاد المعرفة، فإن هذا يتطلب منها أن تولي النظام التعليمي العناية الكافية، وذلك من خلال ما يأتي:

1. يجب أن يكون النظام التعليمي مرناً، لتتمكن الدولة من تطبيق استراتيجية التحول إلى اقتصاد المعرفة.
2. أن يتم تطوير سياسات التعليم للتأكد من أن جميع الطلبة لديهم القدرة على التعامل مع تكنولوجيا المعرفة والاتصالات، وهم صغار السن، وأن تكون أديبات المعلومات والمعرفة ومهارات الحاسوب جزءاً من اهتمام الدولة.
3. أن يتم تأهيل المعلمين وتدريبهم دون استثناء، بصورة إجبارية، على مهارات الحاسوب، وأن تزودهم بجميع التجهيزات اللازمة لتطوير قدراتهم ومهاراتهم في مجال تكنولوجيا المعرفة والاتصالات.
4. توفير فرص الاستثمار في مجال التدريب في حقل المعرفة وتكنولوجيا الاتصالات، لزيادة عدد العاملين القادرين على المشاركة في الصناعات التي تعتمد على المعرفة.
5. توفير فرص التدريب للعاملين القدامى في جميع القطاعات العامة والخاصة على مهارات الحاسوب والإنترنت، بحيث يصبحون قادرين على التعامل مع اقتصاد المعرفة.

ولأن الاقتصاد المعرفي هو في جوهره اقتصاد قائم على الإبداع، والمعرفة المعلوماتية والفنية، والذكاء، والابتكار، وذلك لجعل المعرفة المحرك الأساسي لمثل هذا النوع من الاقتصاد، ولتحقيق الاستفادة القصوى منها من أجل دعم التنمية الشاملة بكل جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فلا بد من دور رئيس وفاعل لقطاعات الثقافة وتنمية المعرفة في هذا الإطار، ويجب أن يكون هذا الدور مرتبطاً برؤية استراتيجية تقوم على ترسيخ مقومات مجتمعية ثقافية ومعرفية تؤدي حتماً إلى بناء اقتصاد يركز على إدارة المعرفة وإنتاجها في قيود وأطر اقتصادية، أو إلى اقتصاد مبني على المعرفة، أي أنه يتوجه نحو استخدام

التقنيات المعرفية، مثل إدارة المعرفة، وهندسة المعرفة، وذلك من أجل الحصول على الفوائد الاقتصادية، ومن أجل خلق الوظائف وصولاً إلى تجويد المنتج الثقافي والمعرفي، وتعزيز آليات تغذية المحتوى المعرفي من تأليف وترجمة ونشر وتوزيع، والاستثمار في الصناعات المعرفية من مكاتب وصناعة كتاب.

سته توجهات كبرى تصوغ شكل المستقبل

هنالك كثير من التوجهات التي أحدثت ولا تزال تحدث تغييراً كبيراً في المجتمع الإنساني، تتمثل في التالي:

1. التقدم التكنولوجي: يعتبر التطور التكنولوجي واحداً من المحركات الأساسية التي تقود التطور الحضاري السريع الذي نعيشه الآن. إن التطور التكنولوجي هو التوجه الأكبر، وهو يتضمن توجهات عديدة صغيرة، مثل التحسينات في تكنولوجيا الحاسوب والمواد والبيوتكنولوجي والتكنولوجيا النانوية وغيرها.
2. النمو الاقتصادي: يحفز التقدم التكنولوجي النمو الاقتصادي، والنمو الاقتصادي هو عملية تعزز نفسها بنفسها، فتراكم السلع الإنتاجية والاستهلاكية ورأس المال الاجتماعي يعني أن كل جيل من البشر يتدبّر ولديه ثروة أكبر، مما يجعل إنتاج المزيد أسهل عليه.
3. تحسّن الصحة: يؤدي التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي إلى تحسّن في صحة الإنسان، لأنهما أديا إلى إنتاج مزيد من الغذاء والدواء، وتعزيز معالجة القضايا الصحية، وتوفير خدمات صحية أفضل، وما إلى ذلك.
4. الزيادة في القدرة على التنقل: تتداخل عوامل التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي والزيادة في عدد السكان، لتسبب في تعزيز قدرة البشر والسلع والمعلومات على التنقل من مكان لآخر بشكل أسرع وبكميات أكثر من أي وقت مضى.
5. التدهور البيئي: يستمر التدهور البيئي في العالم ككل بسبب استمرار النمو في عدد السكان والتطور الاقتصادي.

6. **الفقدان المتزايد للثقافات الشعبية:** يحدث ضياع الثقافات الشعبية عندما يفقد شعب ما تقاليده، أو يكون غير قادر على استخدامها بسبب تغير الظروف، وبسبب حرية الحركة والتنقل الكبيرة والتغير السريع والنمو الاقتصادي وغير ذلك.

خارطة طريق استشراف مستقبل الثقافة وتنمية المعرفة

في عملية استشراف مستقبل الثقافة وتنمية المعرفة في دولة الإمارات العربية المتحدة، تبرز أهمية ودور عوامل التأسيس، لا بوصفها تحديات، بل بوصفها فرصاً جاذبة للاستثمار، مؤثرة في عملية التنمية واستدامتها وطنياً، المتمثلة في الاستخدام الأمثل لمقومات المحتوى المعرفي الإماراتي الموجودة أصلاً والمتاحة في الحالة الإماراتية، أو ما يمكن أن نطلق عليه عوامل استدامة التنمية المعرفية:

1. الإرث والأصالة والهوية.
2. تنمية القدرات المهنية والمهارات الابتكارية.
3. تنمية الذائقة الحسية.

الإرث والأصالة والهوية

إن التحدي الأول الذي اتفقت عليه معظم استراتيجيات استشراف المستقبل يكمن في التحدي الثقافي السياسي، وفي الشق الثقافي يبرز التحدي الذي تتعرض له الدول ذات الإثنيات المتعددة والجماعات البشرية المختلفة، وهنا يكون التحدي في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة ناجماً عن الخلل في التركيبة السكانية من جهة، والعدد الكبير للجاليات المقيمة على أرض الدولة، والذي يزيد على 200 جنسية، وما ينجم عن ذلك من اختلاط ثقافي لغوي معرفي سلوكي مجتمعي، وبالتالي يصبح تحدي التركيبة السكانية، الهوية والخصوصية الثقافية، فرصة لاستدامة تنمية المعرفة وازدهار المحتوى المعرفي الوطني ومخرجات الإنتاج المعرفي مستقبلاً، فالإرث الثقافي الإماراتي العريق والمحتوى المعرفي بمضمونه ومخرجاته عبر العقود الأربعة الماضية على الأقل، بما يشتمل عليه من

تنوع بيئات وأطراف ثقافية محلية خاصة في الفنون الشعبية، وهذا الأمر بتكامله يعزز قيم الأصالة، ويرسخ الهوية والخصوصية الثقافية أمام الحضور الكثيف للجاليات الأخرى في الدولة، ويمكن أن تستفيد قطاعات الثقافة وتنمية المعرفة في الإمارات من هذه الفرصة عبر المبادرات الاستراتيجية التالية:

1. إنجاز معجم إلكتروني ثقافي اصطلاحي معرفي بمصطلحات ورموز وطنية وثقافية، فنية إماراتية ومفردات اللهجة الإماراتية، وشرح علاقاتها واشتقاقاتها اللغوية من اللغة العربية الأم.
2. إطلاق عمل موسوعي معرفي إماراتي باللغات العالمية الحية "Who's Who" خاص بالإرث الوطني وشخصياته المؤثرة منذ أقدم العصور المعروفة والموثقة للحضور الإنساني الإماراتي.
3. إنجاز قاعدة بيانات معرفية تفاعلية للإرث، التراث والآثار (التراث بشقيه المادي والمعنوي).
4. إطلاق قاعدة بيانات وطنية خاصة بالمحتوى المعرفي الإماراتي ومخرجات الإنتاج المعرفي الوطني.
5. عقد وتنفيذ اتفاقيات تأليف وطباعة ونشر وترجمة إصدارات إلى لغات الجاليات المقيمة، وتوزيع الترجمات على الجاليات داخل الدولة، واستهدافها في الدول التي تنتمي إليها.
6. تخصيص قنوات المحتوى الرقمي والإلكتروني ووسائط التواصل الاجتماعي بترجمة المحتوى العربي المحلي إلى اللغات العالمية الحية، واستهداف الجاليات بلسانها.
7. تنظيم ملتقيات إدارة المعرفة.
8. توحيد الجهد الحكومي الاتحادي والمحلي في تعزيز المحتوى والإنتاج المعرفي، ومنهجية وقوينة وتنسيق أدوار تداوله ونشره وتنظيم حقوق الأطراف المشاركة في صناعته.
9. اعتماد اللغات الرسمية للجاليات الكبرى في الدولة كلغات نشر محلياً،

10. رعاية وتصميم وإطلاق التطبيقات الذكية والألعاب الإلكترونية الثقافية التي تحتوي على مضمون معرفي إماراتي.
11. رعاية وتصميم التطبيقات الذكية والألعاب الإلكترونية التي تستهدف التعريف بالإرث الوطني والثقافة والفنون والآثار وتسهم في ترويجها.
12. بناء منصات الواقع الافتراضي والتصفح بتقنيات الرؤية متعددة الأبعاد الخاصة بالمكتبات والمحتوى المعرفي المكتبي.
13. إنشاء مخزن بيانات المحتوى والإنتاج المعرفي الوطني، وتعزيز الاستخدام والترويج الرقمي لموادها عربياً وعالمياً.

تنمية القدرات المهنية والمهارات الابتكارية

يكمُن تحدي استدامة تنمية المعرفة وازدهار مستقبلها محلياً، في ضرورة تنظيم وتوفير مدخلات الاستدامة المعرفية، والمتمثلة في تحدي استدامة وتطوير وتنمية القدرات المهنية والمهارات الابتكارية البشرية المدعومة بالذكاء الاصطناعي عبر العمل على تنمية القدرات المهنية الوطنية في قطاع إنتاج وإدارة المحتوى المعرفي والمكتبات، وبناء البنية التحتية الحاضنة للإبداع في الفنون والثقافة والآداب والفكر والبحث، بالاستفادة القصوى من مبادئ الترشيق الخمسة المؤثرة: الابتكار، الشفافية، الإبداع، التنوع، والتكامل والتعاون، ويكون ذلك عبر:

1. إنشاء مكتبات تخصصية ذكية.
2. التعاون من أجل إدراج تخصصات الصناعات المعرفية ومهارات التأليف والترجمة والتحرير في مناهج المرحلة الثانوية والإعدادية، لا حصرها في المرحلة الجامعية فقط.
3. بناء منصات الواقع الافتراضي واستخدامها تقنياً كأدوات تنمية معرفية، وتبنيها كمنصات ابتكارية جاذبة خاصة لفئات الناشئة والشباب.
4. تقديم برامج تعليم الكتابة بأنواعها.

5. تعزيز برامج دعم ورعاية المؤلفين الشباب/ الباحثين الشباب/ المطورين المعرفيين الشباب.
6. تعزيز برامج الإقامة المهنية التبادلية بين الإمارات والعالم، داخل الدولة وخارجها في جميع مجالات إدارة المعرفة والإنتاج والمحتوى المعرفي والمكتبات.
7. تعزيز برامج التأليف الإبداعي الذكي/ التشاركي/ التفاعلي/ المحاكاة وغيرها.

تنمية الذائقة الحسية

يكمن تحدي استدامة تنمية المعرفة وازدهار مستقبلها محلياً، في ضرورة مواجهة تحدي الارتقاء بالوعي المجتمعي بأهمية المعلومات التي تتجسد في المحتوى المعرفي ومخرجات الإنتاج المعرفي من تأليف وترجمة، ومخرجات الصناعات المعرفية من مكتبية وكتاب ونشر وتوزيع، وضرورة تنمية وتطوير الذائقة الحسية بما يسهم في جسر الهوة بين الفئات المجتمعية ذات الذائقة الحسية المختلفة والمتفاوتة، بحيث يتلزم استشراف المستقبل مع إمكانات التذوق الحسي والهضم المعرفي لمخرجات الثقافة الإماراتية والوعي العميق بآليات إنتاجها، وذلك من خلال:

1. بناء شبكة إلكترونية وطنية تفاعلية للمكتبات والمحتوى المعرفي ومخرجات الإنتاج المعرفي، بهدف استقطاب الشباب والناشئة للانسجام في الجهد المعرفي على المستوى الوطني والاستفادة من الاطلاع عليه في تنمية الذائقة الحسية والوعي بدور وواقع وأهمية الفنون كأداة تنمية ونهضة.
2. إطلاق برامج تطوير مهارات الإنتاج المعرفي والعمل المكتبي وإدارة المعرفة عبر المناهج المدرسية، أو ضمن الأنشطة اللاصفية.
3. إطلاق برامج المحاكاة الآلية الذكية في الإنتاج المعرفي، بحيث يعيش المتدربون أجواءً تفاعلية افتراضية تحاكي ظروف المؤلفين العرب

4. تعزيز برامج القراءة الإبداعية والذكية.
5. تعزيز إيفاد البعثات الإماراتية ذات الصلة بالإنتاج والمحتوى وإدارة المعرفة إلى الخارج وبالعكس.
6. تفعيل المشاركة الذكية للجمهور في تقييم المحتوى والإنتاج المعرفي وتداوله بهدف الانخراط المجتمعي في عملية تقدير المحتوى المعرفي الإماراتي والعربي.

الأجندة المستقبلية للثقافة وتنمية المعرفة

في عملية استشراف مستقبل الثقافة في دولة الإمارات العربية المتحدة، تتجلى أهمية المستجدات الناشئة ودورها بوصفها عوامل ترسيخ وعناصر تنمية ومستقبل استدامة، والتي يبرز فيها دور عوامل التمكين اللاحقة لمستقبل الثقافة وتنمية المعرفة، وتتمثل هذه العوامل في:

1. التنوع والاختلاف.

2. الاستقطاب والانتشار العالمية.

3. التحول الرقمي وتأثير التقنية.

4. الكلفة والاستثمار.

التنوع والاختلاف

بات التنوع والاختلاف عنصراً مهماً من عناصر ترسيخ الثقافة، وأحد المقومات الرئيسة لنجاح عملية استشراف مستقبل تنمية المعرفة، كونه القاسم المشترك في حالة كثير من دول العالم في وجهين: الأول كونه تحدياً قاتلاً لمجتمعات التعددية غير الإيجابية، شكّل عامل هدم للدولة وتفتيت للكيان السياسي (كما في حالة يوغوسلافيا السابقة، العراق، سوريا)، حين غاب الاعتقاد بأهمية التنوع فغابت قيم التسامح واحترام الآخر والاعتراف بخصوصيته الثقافية وحقه في الاختلاف، بينما

برز التنوع والاعتراف به كمصدر إبداعي منتج ومساعد في التنمية لدى مجتمعات تعددية إيجابية (كما في حالة سنغافورة، كندا، ماليزيا، الإمارات، وغيرها).

وكي تستطيع دولة الإمارات وحكومتها أن تواجه تحدي التنوع والاختلاف الثقافي في المحتوى المعرفي على المستويين الوطني والإنساني، وأن تجعل منه فرصة لترسيخ مستقبل الثقافة، عليها أن تعتمد إلى التالي:

1. تعزيز فرص التبادل المعرفي الإماراتي مع الآخر من الجاليات المقيمة على أرض الدولة، عبر تنظيم آليات تبادل وترجمة ونشر المعارف التي تستهدف تعريف الآخر بالثقافة الإماراتية ومنجزها، وفي الوقت نفسه تعمل على إبراز ثقافة الآخر، وتحفيز تعرّف الإماراتيين إليها والوعي بمميزاتها.

2. تعزيز فرص نشر وترويج المحتوى المعرفي الإماراتي والعربي في فعاليات الإماراتية الثقافية والفنية ذات البعد العالمي (مهرجان أبوظبي، فعاليات أبوظبي، عروض الأوبرا في دبي، فعاليات عالم صغير Small World).

3. تنسيق جهود التعاون المشترك مع الجهات ذات الصلة بالمحتوى والإنتاج المعرفي الممثلة للجاليات والملحقيات الثقافية المعتمدة لدى الدولة.

4. إطلاق منصات ذكية وتطبيقات تفاعلية لتداول وترويج المحتوى والإنتاج المعرفي، مع ضرورة الاستفادة القصوى من المنصات الافتراضية والذكاء الاصطناعي.

5. تعزيز المناهج الدراسية والأنشطة الصفية واللاصفية بالمحتوى المعرفي المعزز لقيم التسامح والانفتاح على الآخر، واحترام التنوع والاختلاف.

الاستقطاب والانتشار العالمية

إننا عندما نفهم عناصر الثقافات الأخرى، وعندما نطلع على مخرجات إنتاجهم المعرفي، ننظر إلى أهل هذه الثقافات نظرة تقدير واحترام لتراثهم وحضارتهم وإبداعاتهم المعاصرة، فتتحول الصور النمطية السلبية إلى صور إيجابية لا تقف أمامها

عقبات أو انطباعات مسبقة.. مثل تلك التي تقف في وجه السياسة والأيدولوجيا. وبناءً عليه، فإن جهود الدبلوماسية الثقافية تقدّم ما لا تستطيع السياسة أحياناً أن تقدّمه، حيث تتيح الفرصة لأفراد من المجتمع غير رسميين، لأداء أدوار فاعلة في دبلوماسية شعبية ثقافية، كما تتيح للمرأة أن تلعب دوراً مؤثراً في نشر الثقافة الوطنية في العالم، وفي الوقت نفسه فإن الدبلوماسية الثقافية تستدعي جهوداً لتجويد المنتج المعرفي، وبلورة قيم وفنون لها جدارتها الفنية في تداول ونشر وترويج المحتوى والإنتاج المعرفي.

يرى ألفن توفلر في بحث بعنوان «تحول الثقافات: الانعكاسات على الفرد والأسرة والمجتمع»، أن «ما لدينا ليس صراع أديان، أو انتشار عولمة، أو التحرر النهائي والدائم، أو انتشار ثقافة التجانس، إننا نمر جميعاً خلال موجة تغيير اقتصادي وتقني واجتماعي وسياسي وثقافي، وهي الموجة التي تتسم بأكبر قدر من العولمة والتسارع والكثافة».

وكي تسهم حكومة الإمارات في جهود تحويل تحدي الاستقطاب والانتشار والعالمية إلى فرصة مفيدة للدولة ثقافياً وسياحياً، لا بد من التركيز على التالي:

1. تنسيق جهود التعاون المشترك مع ممثلات الدولة، والتركيز على تفعيل دور الملحقيات الثقافية الإماراتية في الخارج بتنسيق كلي يتمثل في تأسيس مجلس تنسيقي يضم الملحقين الثقافيين ومديري إدارات المحتوى المعرفي / المكتبات / والفعاليات والمراكز الثقافية، بهدف تفعيل الحضور الإماراتي عالمياً لغايات الاستقطاب السياحي، والانتشار المعرفي، ونشر الثقافة الإماراتية عالمياً.

2. تفعيل الدور الخارجي عبر المشاركة الفاعلة في معارض الكتاب والفعاليات الثقافية العالمية على مستوى التمثيل الكلي لجميع أطياف المنجز المعرفي الإماراتي، والتركيز على إبراز التميز العالمي لهذا المنجز.

3. تفعيل دور الجهات الحكومية في ترجمة رؤية القيادة الرشيدة وسياسات الدولة والقرارات ذات الصلة خاصة (تشكيل مجلس الإمارات للقوة الناعمة، وإعلان أبوظبي لحماية التراث الإنساني) في سبيل دور أكثر

- فاعلية في ترويج المحتوى المعرفي الإماراتي، وانتشاره، ونشره عالمياً.
4. استغلال المناسبات الاحتفالية العالمية (مناسبات دينية وقومية وعالمية) والفعاليات الثقافية العالمية التي تُقام على أرض الدولة وخارجها (الشارقة عاصمة للكتاب، إكسبو 2020... إلخ) لترويج المحتوى المعرفي الإماراتي ومُخرجات الإنتاج المعرفي المحلي.
5. استهداف «أسواق» ثقافية عالمية جديدة، غير مستكشفة فيها إمكانات الاستقطاب والانتشار والعالمية للمحتوى والإنتاج المعرفي الإماراتي كمناطق شرق روسيا وأواسط وشرق آسيا (الصين، كوريا، فيتنام، كمبوديا، لاوس، وغيرها).
6. استخدام آليات التواصل الاجتماعي والافتراضي في سبيل تحقيق أهداف التعريف والترويج ونشر المحتوى المحلي، وباللغات العالمية الحية المتعددة.

التحول الرقمي وتأثير التقنية

إن من الأهمية بمكان إدراك أدوات التكنولوجيا المساعدة على توليد المعرفة، والتي يطلق عليها اسم نظم العمل المعرفي، على أساس أن العمل المعرفي هو ذلك الجزء من العمل المعلوماتي الذي يولد معرفة ومعلومات جديدة، كابتكار منتجات جديدة، أو طرق جديدة تحسن من المنتجات القائمة، وهي تنوزع كالتالي:

أولاً: نظم التصميم بمساعدة الحاسوب، وهذه النظم أو التكنولوجيات تعطي أدوات خاصة بالتصميمات كالرسومات البيانية المتقدمة، أدوات التحليل، أدوات إدارة الوثائق والاتصالات، وتحتاج هذه الأنظمة إلى قوة حاسوبية مهمة، من أجل الحل السريع للرسوم البيانية المتقدمة أو الحاسبات المعقدة الضرورية لعمال المعرفة (كالباحثين العلميين، مصممي المنتجات، المحللين الماليين)، وتصمم محطات عمل المعرفة غالباً لمهام متخصصة في الأداء، فالتصميم الهندسي لمهندس يتطلب محطات عمل تتطلب رسم تصاميم وقوة كافية للتحميل الثلاثي الأبعاد، والذي يختلف تماماً عن محطات عمل المحلل المالي.

ثانياً: أنظمة الواقع الافتراضي، وهي تتيح تجربة مختلفة في التفاعل البشري

مع الحاسوب عبر تكنولوجيا حاسوب متطورة، ويقصد بالواقع الافتراضي ذلك الفرع من البيانات الحاسوبية Graphics Computer الذي يعمل على غمر المستخدم في بيئة اصطناعية افتراضية، ذات ثلاثة أبعاد، والتخاطب معها والتأثير فيها، وذلك في الزمن الحقيقي، وتستخدم تطبيقات R.V في التدريب الفضائي، صنع التصاميم، المجالات الطبية، الإظهار العلمي والتحكم عن بعد، الفن... إلى غير ذلك من التطبيقات الآخذة بالتزايد، والتي تتوصل يوماً إلى ابتكارات جديدة تفتح آفاقاً جديدة للمعرفة الإنسانية، وتطور كفاءة الواجهة البينية (التخاطبية) مع المستخدم، والتي تشكّل الجسر بينه وبين النظام الحاسوبي.

كما يجب تعزيز أنظمة الذكاء الاصطناعي للحصول على المعرفة عبر تطبيق أساليب متطورة في برمجة الحاسوب، بغرض دفعه للقيام بأعمال واستنتاجات تشابه أعمال الإنسان الذكي، أي أنه تمثيل الذكاء البشري عن طريق نظام الحاسوب في النظم الخبيرة التي تصدّرت تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الأعمال، والنظام الخبير هو برنامج مصمم لنمذجة معرفة وقدرة الخبير البشري على حل المشكلات، أي أنه يستند إلى مفهوم نمذجة المعرفة الموجودة أصلاً لدى الخبير، ثم برمجتها وتخزينها في قاعدة معرفة لنظام معلومات يرتبط بمجال متخصص في مجالات المعرفة وبنمط معين من الأنشطة، لكي يستطيع النظام أن يحل محل الخبير الإنساني، ويمارس دوره في حل المشكلات الإدارية المعقدة من خلال الاستفادة النهائي.

وأيضاً عبر الشبكات العصبية وهي أنظمة محوسبة ذكية تعتمد مدخلاً خاصاً يقوم على محاكاة آلية معالجة المعلومات في الأنظمة العصبية البيولوجية (الدماغ)، لذا يمكن تعريفها بأنها نظام برمجة محوسبة تعمل على أساس تقليد الدماغ في معالجة المعلومات، ويلجأ إلى استخدام الشبكات العصبية عندما لا تتمكن المؤسسة من صياغة خوارزمية، من أجل حل مشكلة ما في حالة الحصول على مجموعة من الأمثلة عن السلوك المطلوب، وأخيراً عندما تكون هنالك حاجة لاختيار هيكل من البيانات الحالية، وتستخدم الشبكات العصبية المحاكاة على الحاسوب.

ويفترض استخدام الخوارزميات الجينية Algorithms Genetic وهي مجموعة التعليمات التي تكرر لحل المشكلة وتشير كلمة Genetic إلى سلوك الخوارزميات

التي يمكن أن تشبه العمليات البيولوجية للتطور، والهدف الأساسي للخوارزميات الجينية هو تطوير نظم توضيح التنظيم والتطبيع الذاتيين على الأساس الواحد للكشف عن البيئة بطريقة تشبه الكائنات البيولوجية، ويوفر تحقيق مثل هذا الهدف إمكانية خاصة في تمييز الأنماط، والتصنيف والمصاحبة، أي أن النظام يصبح قادراً على أن يتعلم كيف يتأقلم مع التغيرات، مع أولوية استخدام أنظمة قاعدة المعرفة (لخزن المعرفة والتي تحتوي مجموعة المعارف والخبرات المرتبطة بمجال معرفي معين، ويتم تطوير قاعدة مستقلة لكل مجال معرفي، لتمثل الخبرة التي اكتسبت من العمل والبحث في مجال معين على أن تتضمن القاعدة أكبر قدر من المعرفة يمكن الحصول عليه في المجال المحدد، وهناك أساليب عديدة لتمثيل معرفة الخبراء مثل: القواعد والحقائق والأطر، ويجب التمييز بين قاعدة معرفة المؤسسة وقاعدة معرفة النظم الخبيرة، إذ إن قاعدة المعرفة التنظيمية تكون أكثر اتساعاً وعمومية، وتحتوي على المعرفة المجمعة والمكدسة لحل مشكلات متعددة، ومن ذلك يمكن القول بأن تمثيل المعرفة في قاعدة بيانات يأتي بعد الحصول عليها من الخبراء والمصادر الموثوقة، وبطريقة يمكن فهمها ثم ترجمتها إلى قواعد، أو إلى صور أخرى من تمثيل المعرفة.

وتتطلب تنمية المعرفة بالتحول الرقمي والتكنولوجي، استخدام التكنولوجيا المساعدة على توزيع ونشر المعرفة (نظم إدارة المكاتب والوثائق)، فمعظم البيانات الكبيرة تعمل وتتعامل مع عمل المعرفة وتأخذ مكانها في عمل مكاتب المديرين، ويأخذ المكتب دوراً كبيراً في تنسيق المعلومات ضمن المؤسسة من خلال قيامها بإدارة وتنسيق عمل عمال المعرفة وربط عملهم مع جميع مستويات المؤسسة ووظائفها، وتسهيل ربط المؤسسة بالعالم الخارجي من زبائن، موردين، وغيرهم، وهو عبارة عن نظام حاسوبي مثل البريد الصوتي، والصوري.

معالج الكلمات (يعرف معالج الكلمات بأنه مجموعة من المكونات المادية للحاسوب والبرمجيات التي تقوم بإنشاء النصوص الكتابية، والقدرة على عرضها من خلال الشاشة، وتصحيحها وتخزينها على وسائط التخزين واسترجاعها وتشغيلها وطباعتها).

والناشر المكتبي (أصبحت برامج النشر المكتبي الوسيلة الوحيدة العلمية السهلة لوضع مستندات ووثائق يمتزج فيها النص مع الرسوم والصور، وتقدم إمكانات

كبيرة للبحث والاسترجاع وسرعة الوصول إلى البيانات المطلوبة، وتوفير سهولة كبيرة في تحديد البيانات والمعلومات والمعرفة في إرسال وتوصيل الوثائق)، والتنظيم الإلكتروني للمواعيد، ويعبر عن استخدام شبكة الحاسوب في تخزين واسترجاع جدول المواعيد والارتباطات الخاصة بالمدير ومراجعتة وتعديله في أي وقت من خلال الوحدة الطرفية الخاصة بها، ويستخدم كوسيلة لتوصيل المعرفة، إضافة إلى كونه منظماً للوقت.

ونظام إدارة الوثائق، ويستخدم لنقل صور الوثائق إلى أشكال رقمية، ويستعمل في خدمة شبكة العمل لتحرير البيانات الرقمية في قرص التخزين الليزري، والعمل على توفير المعلومات والمعرفة لمستخدميها الذين يتعاملون مع هذا النظام بالمحطات الطرفية، ويفيد هذا النظام بتصوير الوثائق التاريخية المهمة وتخزينها ومن ثم استرجاعها عند الحاجة إليها.

وتتفق معظم التنبؤات الخاصة باستشراف المستقبل على أن موجة المستقبل ستتميز بالتعاون بين البشر وتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي نفسه، بما يحقق للإنسانية السعادة والرفاهية، فمع أنه سيلغي عدداً كبيراً من الوظائف المتدنية المهارات والخبرات، إلا أنه سيخلق كثيراً من الفرص ذات الجدوى والفاعلية العالية، تقول ماري ميسي كامينغز، رئيسة مختبر البشر والتحكم الذاتي (HAL) في جامعة ديوك، والرئيس المشارك لمجلس إدارة «جلوبال فيوتشر» عن الذكاء الاصطناعي والروبوتات: «إن التكنولوجيا ستعمل على أفضل وجه بالتعاون مع البشر، وفي حين قد يخشى سائقو سيارات الأجرة على وظائفهم، فإنني أتصور وجود نقص في عدد مختصي الروبوتات حول العالم في 2030».

ومع خصوصية التعامل مع دفق البيانات الكبرى على المستوى الوطني ذي الصلة بالثقافة ومنجزها، يتطلب الأمر من الحكومة العمل على التالي:

1. إنجاز البنية التحتية الإلكترونية الخاصة بالجهات الحكومية وخدماتها على نحو نهائي وناجز، بما يمكّن موظفيها والمستهدفين من الأفراد المتعاملين، محلياً وعربياً وعالمياً، من الوجود الافتراضي في صلب اهتمام الحكومة، ومساحة القرب الكلي من الاستفادة من خدماتها، بل والمشاركة في صياغة توجهاتها وسياساتها المستقبلية.

2. إنجاز التحول الإلكتروني الذكي والانتقال إلى مرحلة استشرافية تقوم على بناء «عقل ذكي» يبادر إلى التدخل في عمل الوزارات، فيقوم بإنجاز المهام ذات الصلة بالاستبيان والاستقصاء والإحصاء وإعداد التقرير، وتوجيه آليات اتخاذ القرار.
3. التركيز على استخدام التقنيات الرقمية الذكية في عمليات التأليف والنشر الرقمي وتوزيع المنتجات الثقافية، عربياً وعالمياً.
4. الانتقال إلى المركز الافتراضي التشغيلي وتقديم الخدمات عبر التطبيق الذكي والتواصل الافتراضي مع المتعامل.
5. الاستغناء الكلي عن المواد والخامات الطبيعية التي لا تخدم البصمة الخضراء، واستبدالها بتقنيات رقمية وتطبيقات ذكية تحقق عناصر الفاعلية والسرعة، وترجم الالتزام بالتحول الذكي.
6. تركيز العمل على عمليات إنتاج المحتوى وتقنيات التأليف والنشر والتوزيع الذكية.
7. تعزيز فريق الحكومة الذكية، وتدعيم فريق إدارة تقنية المعلومات، والسعي إلى خلق وحدة خاصة بالرقميات والذكاء الاصطناعي مدعّمة بالكفاءات البشرية والتقنيات الحديثة.

الكلفة والاستثمار

يستوجب عمل الحكومة في استشراف مستقبل الثقافة، نظرة مغايرة لآليات احتساب الكلفة والاستثمار السائدة حالياً، حيث يكون الاتجاه المستقبلي نحو تعزيز مردود الخدمات بنسبة 100٪، فلا يصدر كتاب لا يحقق الربحية من خلال التوزيع والبيع، بل العمل على خلق فرص البيع والتوزيع العربي والعالمي، وبذلك تتحقق الربحية وتسترد الكلفة، ولا تقدّم خدمة إلا مع ضمان أن تحقق الربحية الكلية، ويمكن لهذا الأمر أن يتحقق عبر التالي:

1. استثمار صناعة التأليف والنشر بالتعاون مع دور النشر الإماراتية ودور واتحادات النشر العربية والعالمية، بما يضمن لإصداراتها استرداد قيمة الكلفة والربحية.

2. استثمار/ أو شراكة في استثمار الصناعات الرقمية الذكية ذات الربحية العالية التي تتضمن على سبيل المثال لا الحصر: الإصدار الرقمي، والكتاب المسموع، وتطبيقات الألعاب الثقافية، وألعاب وبرمجيات الرموز والشخصيات الكرتونية الوطنية (مثال: البطل خليفة نسبة إلى شهداء الإمارات، مغامرات حامد الذكي، ألعاب الطيران والمحاكاة باسم البطلة مريم المنصوري)، وخدمات البحث العلمي والأكاديمي، والاستكشاف الأثري، وغيرها.
3. استثمار/ أو شراكة في استثمار بناء المدن المعرفية الذكية، والتحول إلى جهة شريكة محلياً واتحادياً داخل الدولة، كما إلى جهة مشاركة في البناء المعرفي الذكي.
4. تأمين مشاركة القطاع الخاص في رعاية تقديم الخدمات الواقعة ضمن اختصاص المحتوى المعرفي والمكتبات والمراكز الثقافية المعرفية، على شكل رعايات وشراكات استراتيجية، تخدم أهداف تنمية المعرفة وطنياً، كما تخدم أهداف الترويج وتحقيق المسؤولية الاجتماعية للشركات ومؤسسات القطاع الخاص.
5. تدريب وابتعاث المختصين بالصناعات الرقمية والذكية وصناعات الإنتاج المعرفي وإدارة المعرفة، بهدف الاستفادة من خبراتهم المكتسبة.
6. توسيع وتشريع أطر التعاون مع الجهات ذات الصلة بالإنتاج والمحتوى المعرفي، عربياً وعالمياً.

المصادر والمراجع

باللغة العربية:

- إبراهيم مدكور، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1983.
- أحمد الخطيب، عادل سالم معاينة، الإدارة الحديثة «نظريات واستراتيجيات ونماذج حديثة» عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2009.
- د. أحمد ذوقان الهنداوي، صالح سليم الحموري، رولا نايف المعاينة، استشراف المستقبل وصناعته (ما قبل التخطيط الاستراتيجي... استعداد ذكي)، قنديل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2017.
- أحمد عبد الفتاح وآخرون، 2003، الدراسات المستقبلية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، طبعة أولى، عمان، الأردن.
- إدوارد كورنيش: مناهج استكشاف المستقبل، ط1، ترجمة: حسن الشريف، لبنان، بيروت: الدار العربية للعلوم والنشر، 2007.
- إلياس، بلكا، 2006، الغيب والمستقبل، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان.
- بيتر هو هاك إيان، مستشار أول مركز المستقبل الاستراتيجي في سنغافورة (محاضرة)، في مجلس صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، بقصر البطين، 6 نوفمبر 2016.
- حسين عجلان حسن، استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال، إثراء للنشر والتوزيع، المكتبة الجامعية، عمان- الأردن، 2008.
- ديفيد إنغليز وجون هيوسون، مدخل إلى سوسولوجيا الثقافة، ترجمة لما نصير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، طبعة أولى، 2013.
- رحيم الساعدي: المستقبل مقدمة في علم الدراسات المستقبلية، الجزء الثاني، دار الفراهيدي، بغداد، 2011.
- سلوى أمين السامرائي، متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي، ورقة بحث مقدمة في إطار المؤتمر العالمي الرابع حول إدارة المعرفة بالعالم العربي، جامعة الزيتونة، الأردن، 2004.

- سناء عبد الكريم الخناق، دور تكنولوجيا المعلومات في عمليات إدارة المعرفة، الملتقى الدولي: المعرفة الركييزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات الاقتصادية جامعة بسكرة - الجزائر، 2005.
- صابرين زغلول، محاضرات في نظرية المعرفة.
- عامر خضير الكيسي، إدارة المعرفة وتطوير المنظمات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2004.
- عبد الرزاق الدواي، في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2013.
- عبد الستار العلي وآخرون، المدخل إلى المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006.
- الدكتور عبد السلام المسدي، «نحو وعي ثقافي جديد» دبي الثقافية، ط أولى، مارس، 2010.
- عبد الوهاب بوفجي، عبد الله إبراهيمي، الاقتصاد العربي أمام تحدي اقتصاد وإدارة المعرفة، الملتقى الدولي: المعرفة الركييزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات الاقتصادية جامعة بسكرة، الجزائر، 2005.
- العشي هارون، بوراس فاييزة، إدارة المعرفة كمدخل لتعزيز دور الثقافة المنظمة في تحسين تنافسية المنظمات، الملتقى الدولي حول إدارة المعرفة والفعالية الاقتصادية، باتنة- الجزائر، 2008.
- المطران عطا الله حنا رئيس أساقفة القدس، تصريح صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، بمناسبة استقبال سموه في مجلسه بقصر البحر بأبوظبي، وام 25 أبريل 2017.
- الدكتور علاء جراد، مقالة بعنوان «استشراف المستقبل» في صحيفة الإمارات اليوم، 17 أكتوبر، 2016.
- عواطف شاكر محمود: دور استشراف المستقبل في التخطيط الناجح للمنظمة دراسة تحليلية نظرية، مجلة تكريب للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (6)، العدد (19)، 2010.
- مجدي فارح: الدراسات المستقبلية في الفكر العربي الحديث والمعاصر، مجلة الدراسات المستقبلية، المجلد (17)، العدد (1)، 2016.
- محمد عواد الزيادات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- معالي محمد بن عبد الله القرقاوي: تقرير استشراف المستقبل، أكاديمية دبي للمستقبل، حكومة دبي، 2016.

المصادر والمرجع

- الدكتور المهدي المنجرة، بحث بعنوان «انصهار العلم والثقافة - مفتاح القرن الحادي والعشرين».
- مؤيد سعيد السالم، تنظيم المنظمات «دراسة في تطوير الفكر خلال مئة عام» دار الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 2002.
- نجم عبود نجم، إدارة المعرفة - المفاهيم، الاستراتيجيات والعمليات، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة: الإطار العام والتطبيقات، دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2009.
- هيثم علي حجازي، إدارة المعرفة - مدخل نظري - دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- وهيبة حسين داسي، إدارة المعرفة ودورها في تحسين الميزة التنافسية، دراسة حالة المصارف الحكومية السورية، مذكرة ماجستير 2007، دمشق، 2006.
- الدكتور يوسف الحسن، «الدبلوماسية الثقافية.. القوة الناعمة»، صحيفة الخليج، عدد 11 يونيو، 2016.
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة.
- بحث «الاتحاد الأوروبي ومواجهة التحديات المقبلة؟» المنشور عبر منصة الإمارات لاستشراف المستقبل.
- بحث «تطبيق نظام النجوم العالمي لتصنيف الخدمات»، القمة العالمية للحكومات، 2017.
- بحث «تطوير الخدمات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة.. تأسيس مصنع سعادة المتعاملين باستخدام أفضل الممارسات العالمية»، القمة العالمية للحكومات.
- بحث «دور استشراف المستقبل في التخطيط الناجح للمنظمة»، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 19، 2010.
- تقرير مركز الاستشراف الاستراتيجي للمستقبل في سنغافورة.
- حوار مع ماري ميسي كامينغز رئيسة مختبر البشر والتحكم الذاتي (HAL) في جامعة ديوك، والرئيس المشارك لمجلس إدارة «جلوبال فيوتشر»، أجره فريق التحرير العلمي لمرصد المستقبل في الإمارات، 5 ديسمبر، 2016.
- العربية لغة حياة، تقرير لجنة تحديث تعليم اللغة العربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- العقد الثقافي في اليونسكو، تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية.

المصادر والمراجع

- مجموعة باحثين، هكذا يُصنع المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2001.
- مجموعة مؤلفين، الأسرة في مجتمع المعرفة، قنديل للطباعة والنشر، دبي، طبعة ثانية، 2016.
- مجموعة مؤلفين، الاقتصاد في عالم متغير، سلسلة كتاب المعرفة، قنديل للطباعة والنشر، دبي، طبعة أولى، 2015.
- مجموعة مؤلفين، اللغة والهوية في الوطن العربي، إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، طبعة أولى، 2013.
- مجموعة مؤلفين، مسرّعات المستقبل، قنديل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017.
- مجموعة مؤلفين، الهوية وتحديات العصر، ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية، ناشرون، الطبعة الأولى، 2017.
- مؤسسة الفكر العربي، التقارير العربية للتنمية الثقافية، بيروت، لبنان.

باللغة الإنجليزية:

- A. Riialand, K.E. Wold. Future Studies, Foresight and Scenarios as basis for better strategic decisions, 2009.
- Andersen, Per Dannemand; Rasmussen, Birgitte. Introduction to foresight and foresight processes in practice, 2017.
- Andy Hines & Danila Zindato. Designing Foresight and Foresighting Design: Opportunities for Learning and Collaboration via Scenarios, 2016.
- Attila Havas, Doris Schartinger and Matthias Weber. The impact of foresight on innovation policy-making: recent experiences and future perspectives, 2010.
- BUHRING Jorn H. Design-inspired Foresight: Strategic foresight techniques for preferable futures, 2017.
- Claire Beyou, Management des connaissances , ED LIAS, Paris, 2003.
- Dr. Essam Obaid ,Content Management ,6 Sigma, Smart Archiving
- Edmund C. Penning-Rowse, Edward P. Evans, Jim W. Hall and Alistair G.L. Borthwick. From flood science to flood policy: the Foresight Future Flooding

المصادر والمرجع

- project seven years, 2012.
- Gilles Ballmise, Gestion des connaissances-Outils et applications du KM, VUIBERT, Paris.
 - Gilles Ballmise, Gestion des connaissances-Outils et applications du KM ,Op-cit ,P,P2,3.
 - Henry, mintzeery, 1994, rethinking strategic print in Great planning part, pitfall and fallacies, prition.
 - J. Scott Armstrong. Strategic Planning and Forecasting Fundamentals,2016.
 - Jean-Claude Tarondeau, Le management des savoirs, PUF, Paris, 2002.
 - Jerome C. Glenn and Theodore J. Gordon. Futures Research Methodology Version 3.0 Jerome Jerome, 2009.
 - Maree Conway. Foresight: an introduction,2015.
 - Martin Hilbert, Ian Miles & Julia Othmerc. " Foresight tools for participative policy-making in inter-governmental processes in developing countries: Lessons learned from the eLAC Policy Priorities Delphi". Technological Forecasting and Social Change, 896-880 ,(2009)76.
 - Michael Moon, "The 5 Cultural Values that Drive Organizational Agility" from i4cp | July 2014 ,16.
 - Centre for Security Studies," Strategic Foresight: Anticipation and Capacity to Act", CSS Analyses in Security Policy, No. 52, April 2009.
 - Strategic foresight. Strategic foresight From theory to practice Methods, tools and culture, 2013.

المواقع الإلكترونية

- <https://www.reading.gov.ae/strategy> الخطة الاستراتيجية الوطنية للقراءة
- [/http://www.alddad.com](http://www.alddad.com) مجلة الضاد للغة العربية
- <https://www.emeraldinsight.com> "الموقع الإلكتروني Emerald Insight"
- <http://noahraford.com/?p=1727> "الموقع الإلكتروني Noah Rafor"

- الموقع الإلكتروني "REOS Partners" <https://reospartners.com>
- الموقع الإلكتروني "Research Gate" <https://www.researchgate.net>
- الموقع الإلكتروني "Springer link" <https://link.springer.com>
- الموقع الإلكتروني "Knowledge For All" <http://www.knowledge4all.com>
- الموقع الإلكتروني لـ «الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات» <http://www.arab-afl.org/main/index.php>
- الموقع الإلكتروني لـ «المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة» <https://futureuae.com>
- الموقع الإلكتروني لـ «المورد الثقافي» <http://mawred.org>
- الموقع الإلكتروني لـ «برنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي» <https://www.skgep.gov.ae>
- الموقع الإلكتروني لـ «مركز الدراسات الاستشرافية» <http://esteshraf.com>
- الموقع الإلكتروني لـ «كندا الرقمية 150» <http://www.ic.gc.ca/eic/site/nsf/eng/home.028/http://www.ic.gc.ca/eic/site>
- الموقع الإلكتروني للأكاديمية الملكية الهولندية للفنون والعلوم <https://www.knaw.nl/en>
- الموقع الإلكتروني لليونسكو <https://ar.unesco.org>
- الموقع الإلكتروني لمبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية. <http://www.almaktouminitiatives.org>
- الموقع الإلكتروني لمرصد المستقبل <http://mostaqbal.ae>
- الموقع الإلكتروني لمركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية. www.kaica.org.sa
- الموقع الإلكتروني لمؤسسة الفكر العربي <http://www.arabthought.org>
- الموقع الإلكتروني لمؤسسة دبي للمستقبل <https://www.dubaifuture.gov.ae/ar>
- الموقع الإلكتروني لهيئة دبي للثقافة والفنون www.dubaiculture.gov.ae
- الموقع الإلكتروني لوزارة الثقافة وتنمية المعرفة www.mckd.gov.ae
- الموقع الإلكتروني لوزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل <https://www.mocaf.gov.ae>

المؤلف

يحمل باسم العتيبي درجة الماجستير في (إدارة الأعمال)، والبكالوريوس امتياز مع مرتبة الشرف من جامعة الإمارات، وأحد المكرمين من قبل المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه.

لديه ما يزيد على 20 عاماً من الخبرة في مجالات متعددة مثل القيادة والتغيير والاستراتيجية والأداء والموارد البشرية والجودة والتميز وإدارة العمليات والتدقيق والشؤون المالية.

هو المؤسس والمدير العام لمؤسسة «الذكاء المؤسسي للخدمات الاستشارية» المختصة بتقديم خدمات استشراف المستقبل والتطوير المؤسسي.

هو قائد فريق العمل لسنوات عدة لدى جائزة دبي للجودة، ومقيم رئيسي لدى جائزة الشيخ خليفة للتميز، ومقيم رئيسي في برنامج دبي للخدمة المتميزة.

شارك في قيادة استراتيجيات عدة في القطاع الحكومي أهمها مواصلات الإمارات، ووزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع (حديثاً وزارة الثقافة و تنمية المعرفة)، ووزارة الصحة و تنمية المجتمع.

نجح في تحقيق عدة إنجازات خلال الفترة السابقة، أهمها اعتماد معيار الاستثمار بالموارد البشرية - المعيار البريطاني في مؤسستين حكوميتين مواصلات الإمارات أول مؤسسة اتحادية، ووزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع أول وزارة اتحادية في حكومة دولة الإمارات، إضافة إلى حصول مواصلات الإمارات على جائزة دبي للجودة، وحصول وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع على جائزة محمد بن راشد للتميز الحكومي إضافة إلى تطوير أنظمة الجودة لعدد من الجهات المركزية بالدولة.

قدم العديد من البرامج التدريبية المختصة ببناء القدرات المواطنة بمجالات تصميم المستقبل والتخطيط بالسيناريوهات الرشاقة المؤسسية بين المفهوم والتطبيقاً هوشين كانري للتخطيط الاستراتيجي والقيادة الرقمية وبرامج متعددة في التغيير والتميز المؤسسي.

وهو حاصل على شهادات دولية عدة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أهمها:

.Certified EFQM Assessor, Brussels, Belgium

.Certified EFQM C2E Validator, Brussels, Belgium

.EFQM Master Assessor, Brussels, Belgium

.Certified Control Self assessment (CCSA), USA

.Certified Internal Auditor (CIA), USA

الكتاب في سطور:

هذا الكتاب صادر عن باسم العتيبي ومؤسسته «الذكاء المؤسسي للخدمات الاستشارية» التي تختص بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات الاستشارية والتطبيقية للقطاعين الحكومي والخاص، في جميع مجالات استشراف المستقبل والتطوير المؤسسي، تشمل: الجودة والتميز المؤسسي، والتخطيط، والاستراتيجية، وإدارة الأداء، وإعداد البرامج والمشاريع وإدارتها، وتطوير بيئة العمل وتنميتها، وتقديم الخدمات التي تساعد على تحقيق الأهداف والوصول إلى الغايات الاستراتيجية مع ضمان جودة المنتج، وتقديم الخدمة النهائية لجميع الشركاء والعملاء.

وهذا الكتاب هو أول مؤلف عربي يتناول موضوع استشراف مستقبل الثقافة وتنمية المعرفة؛ فيفصل الحديث عن استشراف المستقبل على نحوٍ عام، واستشراف مستقبل الثقافة وتنمية المعرفة على نحوٍ خاص، واستشراف مستقبل الثقافة وتنمية المعرفة في الإمارات العربية المتحدة على نحوٍ أخص.